جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العنوان :

السياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الأفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد :

– أسامة غلاب

– ياسين غلاب

إشراف :

أ/– أمير عباد

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

الاسم و اللقب	الصفة	الرتبة العلمية
عبد المجيد سعدي	رئيسا	أستاذ مساعد – أ–
أمير عباد	مشرفا و مقررا	أستاذ مساعد – أ–
محمود دريدي	عضوا مناقشا	أستاذ مساعد – أ–

الموسم الجامعي : 2019/2018

شـــــكر و عـــــــــــــــــــــــــــــــــــــرفان

أشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى الذي بعونه وتوفيقه أتممنا ثمرة هذا العمل نحمده حمدا كثيرا في المبتدى والمنتهى حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ...أحمدك اللهم وأشكرك حتى ترضى وإذا رضيت وبعد الرضا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقه قولي ومن قوله تعالى **{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}** **المجادلة: 11**

ومن قوله صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

فإننا نتقدم بالشكر والعرفان الجميل لكل من مد يد العون والمساعدة لنا وفي مقدمتهم الأستاذ الفاضل **عباد أمير** الذي تشرف بإشرافه على هذا البحث وكانت لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة ومعاملته الكريمة الأثر الكبير في وصول البحث إلى هذه الصورة فله جزيل الشكر والتقدير وجزاه الله عنا خير الجزاء .

كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأعضاء في اللجنة المناقشة الأستاذ الموقر **سعدي عبد المجيد** رئيسا والأستاذ المحترم **دريدي محمود** مناقشا ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد على إنجاح وإتمام هذه الدراسة

وكما نخص بالشكر كل أساتذة العلوم السياسية على ما قدموه لنا من علم ونصح وكل العمال في كلية الحقوق والعلوم السياسة .

إهداء

بسم الله الرحمه الرح

إلى من قال فيهما الله عز وجل (ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا...)

إلى رمز النبل والأخلاق منبع الجود والكرم ... إلى الذي ترافقني روحه الطاهرة ماحييت ... إلى الذي بدعواته ورضاه استقام دربي ومشوار حياتي إلى من احمل اسمه وافتخر واعتز ... إلى الغالي الذي فارق الحياة تاركا فراغا رهيبا لا يملؤه إلا الإيمان بالله عز وجل والدي (غلاب الطيب) رحمه الله واسكنه فسيح جناته ورفع درجاته .

إلى من أهدتني الوصل دون خصام ... إلى من ربتني وسقتني شهد المناه ... إلى فيض الحب والمودة .... إلى التي سهرت وتعبت من أجل راحتي ...إلى ملاك روحي وريحانة وجودي

أمي ثم أمي ثم أمي... التي ألحت على تكملة مشوار دراستي ... حفظها الله من كل سوء ورعاها وتركها تاج فوق رؤوسنا

إلى عمي (غلاب الباهي) حفظه الله من مكروه وأطال الله في عمره

إلى إخوتي الأعزاء - صالح - بشير - عبد الحكيم - سمير - مراد

إلى أخواتي المدللات - نورة – يسرى – صبرينة

إلى كل من يحمل لقب غلاب فردا فردا كبيرا وصغيرا خاصة ابن خالي جمال

إلى عائلة مبارك كبيرا وصغيرا خاصة زوجتي .

إلى إخوتي وأحبائي في تونس الشقيقة فردا فردا دون استثناء إلى الأصدقاء والأحباء قريبا وبعيدا إلى الذين تفرحهم فرحتي وتسوئهم ترحتي أهدي لكم جميعا ثمار هذا العمل الذي كان حصاد سنين من الجد والكد والمثابرة حتى وفقني الله إلى الوصول إلى هذا المستوى من العلم والتعلم .

✍ياسين

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ...

ولا تطيب اللحضات الا بذكرك .. ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ... ولا تطيب الجنة الا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وادى الامانة .. ونصح الامة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتضار إلى من احمل اسمه بكل افتخار .. ارجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الابد ..

ابي العزيز

إلى ملاك روحي في الحياة .. إلى معنى الحب والحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود .. إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي .

أمي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إلى اخوتي واخواتي

إلى كل من يؤمن بان بذور النجاح والتغيير هي في ذواتنا وفي انفسنا قبل ان تكون في اشياء اخرى إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

أسامة

ملخص المذكرة :

يعالج هذا الموضوع أهمية القرن الإفريقي والمكانة التي تحتلها في توجهات السياسة الخارجية الصينية خاصة اقتصاديا ، وقد حققت هذه السياسة نموا في السنوات الأخيرة في إفريقيا والساحة الدولية، حاولنا في البداية التركيز على المقاربات النظرية المفسرة لسياسة الصين الخارجية حيث توصلنا إلى أن المقاربة النيوواقعية والنيوليبرالية هما الإطاران الأنسب لتفسير هذه السياسة.

سعت بعدها الدراسة لإبراز أبعاد السياسة الخارجية الصينية حيث ركزنا على البعد الاقتصادي باعتباره عامل مهم في فهم هذه الإستراتيجية ، فقد أعطت هذه السياسة فرصا للقارة تمثلت في المساعدات المالية والتنموية والاستثمارات الكبيرة التي استفادت منها القارة.

إلا أن هذه السياسة واجهت تحديات كبيرة أبرزها المنافسة العالمية للقوى الغربية وانتقادها بسبب دعمها للنظم التسلطية في إفريقيا سياسيا والتأثير سلبا على اقتصاديات دول إفريقيا بسبب ضعف تنافسية الشركات المحلية.

Résumé :

This subject deals with the importance of the Horn of Africa continent and itssuperior economical position in the orientations of the Chinese foreign policy. Ithas realized a progressin the recent years in Africa and the international territory, we inceptively tried to focus on the explanatory theoretical approximation upon the foreign policy of china, wherein we found out that thenew realism and new liberalism approximation are the most suitable to describe this policy. This studywas in pursuit at illustrating (demonstrating) the dimensions of the Chinese foreign policy, where we focused on the economicaldimension because of its importance in understanding this strategy. It indeed gave many opportunities tothe continent such as financial, developmental supports as well as the biginvestments that the continent benefitted from. However this policy has facesbig challenges amongst which the international competition of the westernpowers and their critics due to its support toward the oppressive systems inAfrica economically, and the negative impact on the economics of the African countries because of the weak competition of the local companies.

خطة المذكرة : ----------

مقدمة

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي نظري للسياسة الخارجية .

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية .

المطلب الثاني : السياسة الخارجية على المستوى ألتنظيري .

المبحث الثاني : المحددات الداخلية و الدولية للسياسة الخارجية الصينية .

المطلب الأول : خلفية تاريخية و فكرية للسياسة الخارجية الصينية .

المطلب الثاني : مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية .

المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية الصينية .

المبحث الثالث : مدخل عام للقرن الإفريقي .

المطلب الأول : القرن الإفريقي ، الأهمية ، التاريخ ، السكان .

المطلب الثاني : عوامل الاستقطاب الدولي في القرن الإفريقي .

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني : بروز الصين كقوة عالمية و توجهاتها الإستراتيجية نحو إفريقيا.

المبحث الأول : صعود القطب الصيني .

المطلب الأول : النموذج الإصلاحي في الصين .

المطلب الثاني : القدرات الاقتصادية الصينية .

خطة المذكرة :----------

المبحث الثاني : أهداف الإستراتيجية الصينية في إفريقيا .

المطلب الأول : دعم الموقف الصيني بشأن ضم تايوان .

المطلب الثاني : كسب التأييد الدبلوماسي الأفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة .

المطلب الثالث : سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب .

المبحث الثالث : وسائل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا .

المطلب الأول : التبادلات التجارية الصينية الأفريقية .

المطلب الثاني : الاستثمارات الصينية في أفريقيا .

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث : دراسة تحليلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي .

المبحث الأول : مخجات سياسة القرن الإفريقي تجاه الصين .

المطلب الأول : التداعيات الإيجابية للسياسة الصينية على تنمية القرن الإفريقي تجاه الصين .

المطلب الثاني : الانتقاد الغربي للدور الصيني في القرن الإفريقي .

المبحث الثاني : تحديات سياسة القرن الإفريقي تجاه الصين .

المطلب الأول : غياب إستراتيجية كبرى .

المطلب الثاني : القصور في إدارة الحكومة للعلاقات الاقتصادية و الصراعات البيروقراطية الداخلية.

المطلب الثالث : انتشار الفاعلين التجاريين .

المبحث الثالث : الصين و المنافسة الدولية في القرن الإفريقي : تحيات و آفاق :

المطلب الأول : التنافس الصيني الأمريكي على القرن الإفريقي .

خطة المذكرة : ----------

المطلب الثاني : التنافس الصيني الفرنسي على القرن الإفريقي .

المطلب الثالث : الأهداف الإسرائيلية في القرن الإفريقي .

المطلب الرابع : التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي و مستقبلها .

خاتمة الفصل الثالث .

الخاتمة.

قائمة المراجع.

.

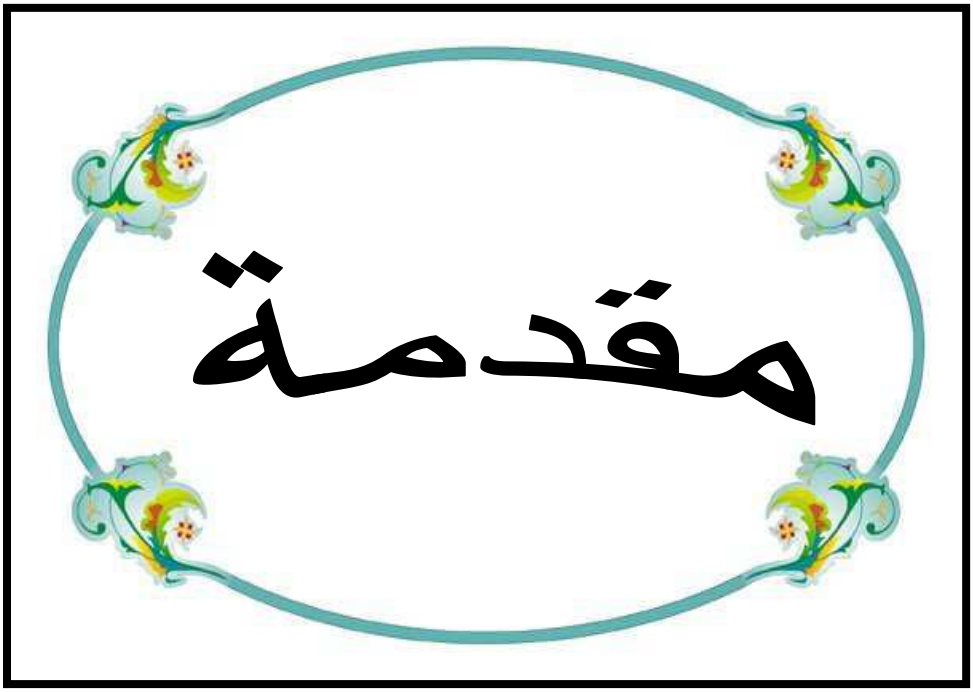
مقدمة

مقدمة : ----------

مع تزايد التشابك في العلاقات الدولية خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية أصبحت السياسة الخارجية حلقة مهمة وأساسية في العلاقات الدولية ، حيث يُعبر من خلالها الفاعل عن سلوكياته وتوجهاته حيال البيئة الخارجية في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف تتجاوز التقليد السائد الذي يعتبر أن السياسة الخارجية ظاهرة بسيطة تتعلق بالعلاقات الأمنية التي تبحث عن قضايا الدفاع والتسلح والأحلاف إلى ظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف وظائف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و العسكرية في الخارج ، تستطيع من خلالها الدولة تحقيق مصالحها ورسم أهدافها.

ومن هذا المنطلق فإن الدول الكبرى والمتقدمة أولت اهتمام كبير بمسألة السياسة الخارجية بمختلف أبعادها في محاولة منها لعب أدوار كثيرة في مختلف أقطار العالم لتحقيق مصالحها ، والتي تعد بدورها بوصلة صنع القرار الخارجي لهذه الدول.

بعد نهاية الحرب الباردة ، افرز التحول في النظام الدولي العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية كعامل مهم وهذا الأخير أدى إلى بروز قوى اقتصادية ، أصبح لها وزن كبير في الساحة الدولية ، و من أهمها الصين .فبعد النمو الاقتصادي الذي عرفته أيقض لديها طموحات للنفوذ العالمي، و من ابرز توجهاتها الإستراتيجية في العقد الأخير التوجه نحو القرن الإفريقي و إفريقيا بصفة عامة .

فتتناول الدراسة احد المواضيع الإستراتيجية ، المهمة و المثارة في السنوات الأخيرة .و هي السياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي ، التي أثارت جدلا واسعا ، حول مغزى هذه العلاقات وأهداف الصين منها ، وكذا الرهانات المترتبة عليها .خاصة في مجال الثروات الطبيعية النفطية و ممرات التجارة العالمية ، الذي أضحى مستهدفا من طرف القوى الكبرى الغربية ، و دخول الصين كفاعل جديد للمنافسة في هذا المجال ، كون له تداعيات إستراتيجية ، من منطق رغبة كل فاعل في التموقع الاستباقي في القرن الإفريقي

وضمان التزود بالنفط .لذا حاول هذا البحث تحليل جل الابعاد ، المتعلقة بهذا الموضوع .وتزايد النفوذ الصيني في القرن الإفريقي، ونتائجه الايجابية و السلبية المترتبة على القرن الإفريقي .

مقدمة : ----------

أهمية الموضوع :

السياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي ، أحد المواضيع المهمة و الجديرة بالدراسة ، والبحث وتكتسب هذه الأهمية من اعتبارات نلخصها في الآتي:

-انه يعنى بمنطقة القرن الإفريقي وهي جزء من القارة الإفريقية ، و التي تنتمي لها الجزائر، جغرافيا و حضاريا، فهي جزء منها و تدخل ضمن أجندة الصين في القارة ، خاصة أن الجزائر احد الدول المحورية في أفريقيا ، التي يمكن أن تلعب دور كبير، من منطق تعظيم فرصها و تقليص تهديداتها . لذا فالجزائر معنية بالأمر من قريب أو من بعيد.

- بعد اطلاعاتنا على هذا الموضوع ، لمسنا النقص الفادح في الدراسات العربية حول هذه القضية .إلا أن هناك وفرة من هذه الدراسات باللغات الأجنبية ، خاصة الفرنسية و الانجليزية .لذا فان هذه الدراسة ، تعتبر إسهاما بسيطا ، حول هذا الموضوع باللغة العربية.

-انه موضوع جديد ، بمعنى انه ممتد في الزمن لذا فان دراسته يمكن أن تتيح لنا إمكانية استشراف تطورات العلاقات الصينية في القرن الإفريقي .

دوافع إختيار الموضوع :

تبرز أسباب إختيار الموضوع في الأسباب الموضوعية و الأسباب الذاتية :

1- الأسباب الموضوعية :

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

- معرفة السمات العامة للسياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي في المجال الاقتصادي.
- محاولة الوقوف على خلفيات السياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي.
- التعرف على حقيقة النمو الصيني و الدور الذي تلعبه في الساحة الدولية و في القرن الافريقي.
- محاولة ابراز الفرص و التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي.

2- الأسباب الذاتية :

-**الإنتماء** : كوننا من الذين ينتمون إلى القارة الإفريقية و بذلك نتائج السياسة الخارجية الصينية في القرن

مقدمة : ----------

الإفريقي تعنينا بشكل مباشر أو غير مباشر و ب للتسائل عن الأسباب و المسببات و الحلول والنتائج المتعلقة بالسياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي.

-بحكم تخصصنا الأكاديمي المتعلق بالدراسات الإستراتيجية والأمنية و السياسة الخارجية من المواضيع المهمة فيه.

- الميول الشخصي لدراسة موضوع السياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي .

أهداف الدراسة:

السياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي ، أحد المواضيع المهمة و الجديرة بالدراسة ، والبحث وتكتسب هذه الأهمية من اعتبارات نلخصها في الآتي:

-انه يعنى بمنطقة القرن الإفريقي وهي جزء من القارة الإفريقية ، و التي تنتمي لها الجزائر، جغرافيا و حضاريا، فهي جزء منها و تدخل ضمن أجندة الصين في القارة ، خاصة أن الجزائر احد الدول المحورية في أفريقيا ، التي يمكن أن تلعب دور كبير، من منطق تعظيم فرصها و تقليص تهديداتها . لذا فالجزائر معنية بالأمر من قريب أو من بعيد.

- بعد اطلاعاتنا على هذا الموضوع ، لمسنا النقص الفادح في الدراسات العربية حول هذه القضية .إلا أن هناك وفرة من هذه الدراسات باللغات الأجنبية ، خاصة الفرنسية و الانجليزية .لذا فان هذه الدراسة ، تعتبر إسهاما بسيطا ، حول هذا الموضوع باللغة العربية.

-انه موضوع جديد ، بمعنى انه ممتد في الزمن لذا فان دراسته يمكن أن تتيح لنا إمكانية استشراف تطورات العلاقات الصينية في القرن الإفريقي .

إشكاليـــــــــــــــــــــــــــــــــــة الدراسة :

إن سعي الصين للبروز كقوة عالمية يجعلها توجه سياستها الخارجية نحو إفريقيا عامة ومن خلالها للقرن الإفريقي التي تمتلك مقومات تمكنها من لعب دور مهم في السياسة العالمية ، ومنه تبحث إشكالية هذا الموضوع عن أبرز تطبيقات السياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي و هي كالتالي:

كيف تسعى الصين إلى تحقيق أهدافها بمنطقة القرن الإفريقي في ظل وجود الكثير من التحديات؟

مقدمة : ----------

وتندرج من الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي السياسة الخارجية ؟ و ما هي خلفيا[illegible]ستراتيجية التوجه الصيني نحو القرن الإفريقي؟
- ماهي مرتكزات السياسة الخارجية تجاه القرن الإفريقي؟
- ما هي التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي؟

الفرضيات:

لاختبار الإشكالية والتساؤلات الفرعية نقترح ما يلي :

-الفرضية الأولى :الاختلاف و التباين الفكري بين المفكرين حول أبرز مضامين السياسة الخارجية عامل مساهم في حركية ونسبية السياسة الخارجية.

-الفرضية الثانية : التوجه الصيني نحو القرن الإفريقي جاء في سياق يرتبط بمنظومة الأهداف والمصالح التي تسعى الصين لتحقيقها من خلال سياستها الخارجية لمجابهة منافسة القوى العالمية.

حدود الدراسة :

1- الإطار المكاني : تمت معالجة السياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي ، من خلال التركيز على السياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي و إستراتيجيات الصين في المنطقة ككل و في الأخير قمنا بمعرفة اهداف و نتائج السياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي.

2- الإطار الزماني : لم نحدد فترة زمنية بعينها بل تطرقنا للتوجه الصيني للقرن الإفريقي بعد الحرب الباردة إلى يومنا هذا .

المناهج المعتمدة في هذه الدراسة :

إقتضت هذه الدراسة الإعتماد على مجموعة من المناهج العلمية ، التي تضفي الدقة العلمية ، وتوسيع الدائرة المعرفية لموضوع الدراسة ، وهذه المناهج هي :

-المنهج التاريخي : وسمي كذلك بالمنهج الإسترادادي لأنه عملية إسترجاع للماضي ، هو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى حيث يساعد الباحث الإجتماعي خصوصا عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على

البنى الإجتماعية و تطورها في التعرف على ظاهرة و تحليلها و تفسيرها علميا ، في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه ، ومدى إرتباطها بظواهر أخرى و مدى تأثيرها في الظاهرة محل الدراسة . تم الإعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال التعرض لبدايات الإهتمام الصيني بالقرن الإفريقي ومختلف أهداف السياسة الخارجية المسطرة من قبل الصين في المنطقة .

-المنهج الوصفي : هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها كيفيا بوصفها و بيان خصائصها ، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة إرتباطها مع الظواهر الأخرى .تم إستخدام هذا المنهج من خلال التطرق لعلاقة الصين بالقرن الإفريقي ، و الأهداف المتبادلة من الطرفين .

- منهج دراسة الحالة : و هو ما اتضح خاصة في الفصل الثاني و الثالث ، من خلال السياسة النفطية الصينية في أفريقيا.و القرن الإفريقي فالنفط أهم قطاع تستهدفه بكين .كما استعنا ببعض تقنيات المنهج الإحصائي الوصفي، كأدوات بحثية مساعدة على التحقق من الفرضيات .

صعوبات الدراسة :

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة نقص المراجع العلمية الأكاديمية المتخصصة في دراسات السياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي خاصة باللغة العربية ، بخلاف توفرها باللغة الأجنبية لكن نجد أن جل الدراسات الغربية تتناول الموضوع من منظور سلبي يركز على تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وهذا يشكل تهديدات للقوى الكبرى.

أدبيات الدراسة :

ولأجل البحث في هذا الموضوع تم الإعتماد على مجموعة من الدراسات التي تتقاطع مع دراستنا في العديد من النقاط و الجوانب ، من أهم الدراسات التي تطرقت لمواضيع الدراسة نذكر :

1- مذكرة بعنوان **الإستراتيجية الصينية الإقتصادية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا** - ، من إعداد قط سمير ، حيث حاول التركيز على حقيقة النمو الصيني والدور الذي يمكن أن

مقدمة : ----------

يلعبه في النظام الدولي و في إفريقيا ، كما حاول [illegible] مدى النفوذ الصينية مقارنة بالنفوذ الغربي في المجال النفطي ، في الأخير ركز على الإيجابيات و السلبيات المترتبة على السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا.

2- كتاب بعنوان **الصين في إفريقيا** شريك أم منافس لكتابه كريس ألدن ، وترجمة عثمان الجبالي المثلوثي حيث حاول الكاتب التركيز على العلاقات الصينية الإفريقية و توطيدها من خلال أن الصين قادرة على تكييف نفسها مع المشاغل الإفريقية ، و ركز أيضا على أن الوجود الصيني مرحب به من طرف الأفارقة ليحاول في الأخير التركيز على أن أساس صلابة العلاقة الصينية الإفريقية المستقبلية هو السعي لتحقيق الربح لكلا الطرفين.

3- كتاب بعنوان :**la chine en afrique** ، لكاتبه : olivier mbabia و الذي ركز فيه على الحضور الصيني الفعال و الشامل لكل القارة ، الذي هو في أساسه شراكة إقتصادية تميزت بإيجابيات غالبة ساهمت في تنمية القارة ، و سلبيات محدودة التأثير.

لكن دراستنا الموسومة بالسياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي تميزت عن الدراسات المذكورة أعلاه بأنها تناولت جميع جوانب السياسة الخارجية و الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية للوجود الصيني في القارة

الإفريقية و خاصة في القرن الإفريقي إضافة إلى التنافس الأجنبي على منطقة القرن الإفريقي إضافة إلى إستراتيجيات وأهداف كل من هذه القوى على حدى .

تبرير خطة الدراســــــة :

تم تخصيص ثلاث فصول أساسية للإحاطة بموضوع الدراسة ، وهي على النحو التالي :

-**الفصل الأول** : يتعلق بالجانب المفاهيمي و النظري لدراستنا وذلك في ثلاث مباحث هي كالآتي :

–المبحث الأول : مدخل مفاهيمي نظري للسياسة الخارجية . مقسم إلى مطلبين ، الأول :مفهوم السياسة

الخارجية بينما تكلمنا في الثاني على السياسة الخارجية على المستوى التنظيري .

–المبحث الثاني : المحددات الداخلية و الدولية للسياسة الخارجية الصينية . في ثلاث مطالب : تناولنا في

الأول : خلفية تاريخية و فكرية للسياسة الخارجية الصينية ، و الثاني : مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية ، و الثالث : محددات السياسة الخارجية الصينية .

مقدمة : ----------

–المبحث الثالث : مدخل عام للقرن الإفريقي في مطلبين : الأول : القرن الإفريقي ، الأهمية ، التاريخ، و السكان ، عوامل الإستقطاب الدولي في القرن الإفريقي.

–**الفصل الثاني** : يرتبط أساسا بالإستراتيجية الصينية في إفريقيا و بروز الصين كقوة عالمية و توجهاتها الإستراتيجية نحو إفريقيا في ثلاث مباحث :

–أولهم : صعود القطب الصيني .

–ثانيهم : أهداف الإستراتيجية الصينية في إفريقيا .

–ثالثهم : وسائل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا .

–**الفصل الثالث** : ويمثل هذا الفصل حوصلة للدراسة ، تمت عنونته بدراسة تحليلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي . تم إعتماد ثلاث مباحث في هذا الفصل هي كالآتي : الأول : مخرجات سياسة القرن الإفريقي تجاه الصين . في مطلبين : الأول : مخرجات سياسة القرن الإفريقي تجاه الصين .

الثاني : الإنتقاد الغربي للدور الصيني في القرن الإفريقي .

أما المبحث الثاني فتمت عنونته بتحديات سياسة القرن الإفريقي تجاه الصين . تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول : غياب إستراتيجية كبرى .

المطلب الثاني : القصور في إدارة الحكومة للعلاقات الإقتصادية و الصراعات البيروقراطية الداخلية .

المطلب الثالث : إنتشار الفاعلين التجاريين .

أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الصين و المنافسة الدولية في القرن الإفريقي: تحديات و آفاق . في أربع مطالب وهي كالآتي :

- المطلب الأول : التنافس الصيني الأمريكي على القرن الإفريقي.

- المطلب الثاني : التنافس الصيني الفرنسي على القرن الإفريقي.

- المطلب الثالث : الأهدا الإسرائيلية في القرن الإفريقي.

- المطلب الرابع : التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي و مستقبلها.

الفصل الأول: الإطار
المفاهيمي و النظري
للدراســــــــــــة

لقد ظلت دراسة السياسة الخارجية تهتم بقضايا الأمن العسكري ورصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها، حيث كانت تقتصر الدراسة على حالات منفردة ومع التغيرات التي حصلت عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة شأنها شان بقية فروع العلوم الاجتماعية خاصة على مستوى الموضوعات التي أصبحت تطرح حيث أضحت السياسة الخارجية وفهمها يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع .

تعد العلاقات الدولية علاقات بين دول وشعوب مختلفة كما أنها تلك العلاقات التي تربط مجموعة من الدول سواء كانت علاقات تنازع أو تعاون أو تكامل وتكون هذه العلاقات قد مرت بحقب زمنية بعيدة أو قريبة المدى، وهذا ما نلاحظه في العلاقات الصينية الإفريقية حيث تعود إلى فترة زمنية بعيدة حيث كانت ذات طابع ايديولوجي إلا أنها تطورت إلى علاقات تعاونية اقتصادية وهذا يعود إلى الأهمية التي تحظى بها القارة الإفريقية ، وقد تعددت وجهات نظر كل مفكر ومنظور لإعطاء فهم واضح لطبيعة وماهية هذه العلاقات لذا ارتئينا في هذا الفصل معالجة محددات السياسية الخارجية الصينية بين المتغيرات الداخلية و المؤثرات الخارجية في القرن الإفريقي في أربعة مباحث قسمناها كالآتي :

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي نظري للسياسة الخارجية يضم مطلبين الأول يتناول مفهوم السياسة الخارجية بينما يعالج الثاني السياسة الخارجية على المستوى التنظيري.

أما المبحث الثاني يتناول المحددات الداخلية و الدولية للسياسة الخارجية الصينية في ثلاث مطالب : الأول تكلمنا فيه عن التجربة التنموية الصينية أما الثاني بحثنا فيه عن أدوات و قضايا السياسة الخارجية الصينية بينما تطرقنا في المطلب الثالث إلى مؤسسات صنع السياسة الخارجية الصينية .

بينما رأينا في المبحث الثاث أن نتطرق إلى التعريف بموقع الدراسة وذلك في مطلبين : الأول عرفنا فيه دول القرن الإفريقي بينما تناولنا في المطلب الثاني مقومات القرن الإفريقي .

بينما تطرقنا في المبحث الرابع للتواجد الأجنبي في القرن الإفريقي كمدخل عام لدراستنا لنخصص في المباحث القادمة التواجد الصيني في مطلبين : الأول : عوامل الإستقطاب الدولي في القرن الإفريقي بينما في المطلب الثاني أبرز الإستثمارات الأجنبية في القرن الإفريقي .

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي نظري للسياسة الخارجية :

قسمنا هذا المبحث لمطلبين الأول للتعريف بالسياسة الخارجية بينما الثاني لمنظور السياسة الخارجية على المستوى التنظيري .

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية :

أولا : تعريف السياسة الخارجية :

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية وذلك نظرا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة ، والى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة والعلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتيجية من جهة ثانية.

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها ، و يعرفها « **جيمس روزنو**» **James Rosenau** على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية ، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة[1].

وهي أيضا مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية والظروف الإستراتيجية والتي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات.

ويتداخل تعريف السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الأخرى حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية ، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية ، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة ، وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل ايجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها.

[1]- محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، (ط 2 ، بيروت : دار الجيل) ، 2001 ، ص11 .

ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول ، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة ، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة ، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون[1] ، وهناك علاقة بين السياسة الخارجية والسيادة فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لاتمارس سياسة خارجية محبذة ومعينة ، وعمليا كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة كما أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها.

و يظهر «**ليتنر هاورد**» **Lenter Howard** التداخل الكبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة حيث أن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئية العالمية والتي قد تكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة ، ويسرد مثال الأزمة النفطية في السبعينات على إثر حرب 1973 بين العرب وإسرائيل حيث تحركت الكثير من الدول "اليابان وأوروبا خاصة "إلى الولايات المتحدة للتدخل حين أضحى وضعهم الاقتصادي ومستويات معيشتهم متأثرة بالأحداث الدولية .[2]

وبالتطرق إلى مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل يمكن القول أن الأهداف تسعى لتحقيق أكبر قدر من المصالح القومية ، وتراعى إمكانات الدولة في وضع الأهداف وهي تختلف بحسب القيمة والأهمية فحماية الأمن القومي للدولة بمفهومه الواسع يعتبر أولوية كبرى تسخر لها كافة القدرات، بينما تتدرج الأهداف الأخرى من حيث الأهمية على أساس رؤية كل دولة وأوضاعها كزيادة الثراء الاقتصادي والعمل على نشر ثقافة وتراث الدولة في الخارج، ولتحقيق أهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية فهي تسعى لاستخدام العديد من الوسائل أهمها الدبلوماسية والقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى كالدعاية وأعمال التجسس ، إن مدى توفر هذه الوسائل يتيح للدولة حرية وقدرة أكبر على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية.

---

[1]– فتحية النبراوي .محمد نصر مهنا ، **أصول العلاقات السياسية الدولية** (الإسكندرية : منشاة المعارف) ، 1985 ، ص4 .

[2] -Howard H. Lentner, «Public Policy and Foreign Policy: Divergences, Intersections, Exchange», **Review of Policy Research**, Volume 23, Number 1 , 2006 , p.171.

إن السياسة الخارجية تعني لعب الدولة لأدوار على المسرح الدولي ولذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول في القيادة السياسية سواءا على مستوى الأشخاص أو الإتجاهات ، ويرى « **كارل هولستي**» **Karl Holsti** أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت حيث تتداخل عوامل داخلية وخارجية في صناعة هذه الادوار[1] ، ومن أمثلة الأدوار التي قد تتبناها الدولة كسياسة رسمية حامي المنطقة كدور الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ، والمحب للسلام والمتميز عن حلفائه والحليف الموثوق، والنموذج أو قلعة الثورة الذي قامت به كوبا من خلال تأييدها للحركات الثورية ومحاولة تصدير نموذجها الشيوعي[2] ، ومن جانب آخر تتطلب دراسة السياسة الخارجية فهم التوجهات الرئيسية لتلك السياسة أو أنماطها والتي تعني تلك الوقائع التكرارية المتماثلة، كالانعزال بالحد من تفاعل الدولة الخارجي أو الحياد أو عدم الانحياز أو لجوء الدولة إلى سياسة إنشاء ودعم الأحلاف.

تستهدف السياسة الخارجية لأي دولة حماية المصالح الخارجية للدولة وتحقيق أهدافها المجالية ضمن البيئة الخارجية ، إلا أن محاولة تحديد مفهمة لها يمثل في حد ذاته إشكالية معرفية ناتجة عن التباين الفكري والأيدلوجي وتعدد الرؤى حولها. فهناك من يرى أن السياسة الخارجية هي : مجموعة الأفعال و ردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة[3].

في حين يرى « **فلدمير سوجاك**» **Vladmir Sojack** أن السياسة الخارجية للدولة هي نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها في الدول الخارجية من خلال علاقتها مع الدول الأخرى ، أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى[4].

---

[1] - Lisbeth Aggestam «Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy », ARENA Working Papers , WP 99/8,in:
http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm

[2]- ناصيف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، (بيروت : دار الكتاب العربي) ، 1985 ، ص ص ، 172 – 175 .

[3]- عامر مصباح ، **تحليل السياسة الخارجية** ، (الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع) ، 2008 ، ص 17.

[4]- **المرجع نفسه** ، ص18 .

فيقدم لنا «**كورت**» **Kurt** تعريف يركز على المبادئ التي تسلكها الدولة تجاه الدول الأخرى مهملاً أما الفواعل الأخرى وفق برنامج معين ، كما أنه لا يدمج الحرب ضمن أدوات السياسة الخارجية ، حيث يعرفها كالتالي : السياسة الخارجية لدولة تحدد مسلكها تجاه الدولة أخرى ، إنها برنامج عمل الغاية منه تحقيق أفضل الطرق الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لاتصل حد الحرب ، كما أنها تعبر عن مجموعة إجمالية من المبادئ التي تدار فيها علاقات دولة مع الدول الأخرى[1] .

و يعرفها «**ليون نيول**» **Leon Noiel** بأنها فن قيادة علاقة دولة مابغيرها من الدول الأخرى [2]، أما«**مودلسكي**» فيرى إلى أن السياسة الخارجية تعبر عن الأنشطة التي تنظمها المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية ومدخلاتها ومخرجاتها، فحسب «**مودلسكي**»أنه لا يمكن للدولة العيش منفردة ضمن النطاق الإقليمي والدولي لا سيما مع كثرة التفاعلات المجالية بين الفواعل الدولية ضمن العصر المعولم، لذلك لابد من الدولة تسير شؤونها الخارجية عبر سياساتها الخارجية التي تعبر عن تطلعاتها لتحقيق مصالحها و أهدافها.

كما يعتبرها **ناصيف يوسف حتي** بأنها سلوكيات الدولة تجاه محيطها الخارجي ، وقد تأخذ هذه السلوكيات أشكال مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وغيرها أو نحو قضية معينة ، و بالتالي فهو يتجاوز التعريفات التقليدية التي تركز على المرجعية الدولاتية[3].

ويتبين لنا من خلال هذه التعريفات المقدمة أن هناك من يركز على الفواعل أو الأدوات أو الأنشطة أو الأفعال وردود الأفعال . وعلى هذا الأساس نخلص أن هناك صعوبة في تحديد مفهمة السياسة الخارجية نظرا لمجموعة من النقاط:

- عدم وجود نظرية عامة تعمل على تفسير السياسة الخارجية.

---

[1]- أحمد نوري النعيمي ، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية–الولايات المتحدة أنموذجاً** ،(الأردن : دار زهران) ، 2012 ، ص25.

[2]- عبد الله بالحبيب ، **السياسة الخارجيةالجزائرية في ظل الأزمة 1992–1997** ، (الأردن : دار الراتب للنشر والتوزيع) ، 2011 ، ص6.

[3]- ناصيف يوسف حتي ، **مرجع سابق** ، ص 157 .

– الطبيعة الحركية للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية واختلاف سلوكيات الفواعل وتوجهاتها ضمن

التفاعلات الدولية.

–التباين الفكري و الأيدلوجي بين المفكرين و خزانات الفكر(Think Thanks).

– التعدد في الفواعل و الأبعاد (وحدوية، رسمية، علنية، هدفية، خارجية، برنامجية، اختيارية).

–تفاوت نواحي التركيز "المصلحة أو النوايا أو الأهداف وغيرها"[1].

وبالتالي من خلال ما سبق نستطيع أن نستشف مجموعة من العناصر التي تحدد لنا مفهوم السياسة الخارجية وهي كما يلي:

–أنها عبارة عن سلوكيات وأفعال وردود أفعال للدولة تجاه محيطها الخارجي.

–تترجم السياسة الخارجية توجهات الدولة ضمن محيطها الدولي ، وتسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح.

–أنها عبارة عن برنامج عمل مسطر مسبقا لتحقيق مجموعة من الأهداف المجالية.

–تتعدد قنوات السياسة الخارجية كالقناة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها.

–تُبنى السياسة الخارجية وفق برنامج هادف محدد وعبر مجموعة من المراحل ويسهر على تنفيذها مجموعة من مؤسسات الدولة الرسمية.

–ضمن العصر المعولم لم تعد السياسة الخارجية مختصرة على الدولة فقط بل أصبحت تتعلق بعدة فواعل كالمنظمات الدولية والإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها.

–بسبب الحاجة الملحة للدولة للأمن والاستمرار ضمن البيئة الدولية ، فإن الدول توجهت للسياسة

[1]– محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 11-12 .

الخارجية لمناقشة عدة قضايا ومسائل تضمن لها الحفاظ على بقاءها ضمن الجماعة الدولية.

و بالتالي كتعريف إجرائي نستطيع القول أن : **السياسة الخارجية تتضمن سلوكيات الدولة وكيفية تسييرها لأمورها وقضاياها المجالية ضمن المحيط الخارجي الذي يتميز بالديناميكية والتعقيد .**

وانطلاقاً مما سلف ذكره يمكن استخلاص سمات السياسة الخارجية، كالتالي:

-السياسة الخارجية متعلقة بقرارات الدولة لوحدها، وعادة ما يسهر عليها جهاز يدعى بوزارة الخارجية.

-تعبر السياسة الخارجية عن حركة مستمرة لتفاعلات الدولة إزاء البيئة الخارجية وقد تكون هذه الحركة منفردة حيث تتصرف الدولة بشكل مستقل ، وقد تكون حركة جماعية تشترك مع مجموعة معينة(EU) كحال الإتحاد الأوروبي.

-هي عملية واعية تتم وفق برنامج معين متكيفة لتحقيق مجموعة من المصالح.

-تعتبر السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية لأنها تعبر عن طموحات الشعب والسلطة في العالم الخارجي وتسعى للانتقال إلى الأفضل ، وفي هذا الصدد يقول : **علي شفيق** يتضح لنا أن علم العلاقات الدولية يهتم بمشكلات المجتمع الدولي والسياسة الخارجية للدول التي هي امتداد للسياسة الداخلية.

ثانيا : العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم :

سنتناول علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية و العلاقات الدولية ، السياسة الدولية ، ثم علاقاتها بالدبلوماسية والإستراتيجية .

السياسة الخارجية و السياسة الداخلية:

إن صنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية ويمكن في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي إستمرار للسياسة الداخلية ، فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد القيادة أو على مستوى الجماعة ،طبيعة المجتمع و خصائصه المرحلية أو على مستوى حالة العلاقة السلمية [1].

ينظر بعض المنظرين إلى مسألة العلاقة بين السياسة الخارجية و البيئة الداخلية من زاوية تأثير الأولى على الثانية ، فإذا كانت قضايا السياسة الخارجية تتصل بموارد المجتمع و أوضاعه العامة فإنها تكون أثر إنغماسا وإرتباطا بشؤون المجتمع الداخلية ومن ثم فإن جل فئات المجتمع تبدي إهتمامها وإرتباطها بهذه القضايا ، وفي حالة السياسة الخارجية التي لا تربط بصفة مباشرة بحياة المجتمع الداخلي يجد صناع القرار الخارجي حرية واسعة فيما يتعلق بإدراك وفهم التصرف في الشؤون الخارجية[2] .

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

يعد مصطلح العلاقات الدولية حديثا من حيث النشأة لأن الدولة القومية هي المصدر الأساس في تنظيمها وقد دخل هذا المفهوم إلى حيز الواقع العلمي في القارة الأوروبية ، في نهاية القرن الثامن عشر وشاع في أرجاء العالم كافة[3] .

بحيث يعرف« **مارسيل ميرل**» العلاقات الدولية بأنها : كل التدفقات التي تعبر الحدود ، أو حتى تتطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية ، و تشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين الأفراد و المجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانب الحدود [4].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن العلاقات الدولية لا تنحصر فقط في السياسات الخارجية للدول لأن هذه الأخيرة عبارة عن عملية تتم داخل الدولة عادة ما يكون صانع القرار على علم و إطلاع بمختلف بدائلها و اختياراتها بينما الأولى هي نتيجة تفاعلات متعددة صراعية و تعاونية بمختلف الفواعل في النظام الدولي.

---

[1]- أحمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، (الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع) ، 2011 ، ص 47.

[2]- حسين بوقارة ، **مرجع سابق** ، ص22 – 23 .

[3]- أحمد النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص 38.

[4]- سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، (ط 5 ، بغداد : المكتبة الوطنية القانونية) ، 2010 ، ص12 ،13 .

و من هنا يمكن أن نستنتج أن العلاقات الدولية أوسع في مداها و أشمل في آفاقها من السياسة الخارجية للدول ، فإذا كانت السياسة الخارجية تمثل جزءا لا يستهان به من العلاقات الدولية فإن هذه الأخيرة تتكون كذلك من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في العلاقات الدولية (منظمات غير حكومية و شركات متعددة الجنسيات... [1])

السياسة الخارجية و السياسة الدولية:

إن أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقى بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي تسعى للبحث عن إنجاز أهدافها وقيمها ، وأن التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه بالسياسة الدولية أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على نمط من الصراع والتعاون[2] .

بحيث عرف« **مايكل هاس**» السياسة الدولية بأنها ذلك الحيز من العلاقات الدولية التي توظف فيه القوة والإجبار و المساومة لتحديد كيفية تخصيص الموارد العالمية بين مختلف الدول والتنظيمات الدولية[3] .

السياسة الدولية ذات طبيعة تفاعلية وهي بذلك تختلف عن السياسة الخارجية التي تتميز بأنها أنشطة وحدة دولية واحدة في نسق دولي تجاه الوحدات الأخرى والسياسة الدولية تحدث بين وحدات الدولية وليس داخلها و إن كانت تتأثر بما يحدث داخلها تلك الوحدات وترتبط السياسة الدولية بسعي الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها[4] .

السياسة الخارجية و الدبلوماسية:

[1]- حسين بوقارة ، **مرجع سابق** ، ص 26 .

[2]- سعد حقي توفيق ، **مرجع سابق** ، ص 18.

[3]- محمد السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين** ،(القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع) ،2002 ، ص 6.

[4]- وحيدة كحول ، **ماهية الاستراتيجية** ،(محاضرة القيت على طلبة الاولى ماستر علاقات دولية و اسراتيجية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، قاعة 5 ، 2015/10/23 ، 09 :45) .

هناك اختلاف في مفهومي السياسة الخارجية و الدبلوماسية ،إذ أن السياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى ، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسة والتجارية و الاقتصادية و المالية مع الدول الأخرى.

بينما نرى أن الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها ، رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم ، لأن هذا لا يعني بأن الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجأ إلى نوع من الصراع السياسي أو آثاره[1] ، فالدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية للدول خاصة في وقت السلم من خلال عملية التمثيل و التفاوضات التي تجرى بين الدول خاصة والتي تتناول علاقاتها و معاملاتها و مصالحها ، و الدبلوماسية هي التي تدعمها كل هذه الأدوات سياسة أو دعائية أو اقتصادية أو عسكرية بهدفها هو تحقيق التوافق بين الدول لتحقيق الأهداف المرجوة [2].

السياسة الخارجية والإستراتيجية :

يرجع إستخدام مصطلح الإستراتيجية إلى الإغريق ، حيث تميز حياتهم الحرب و القتال و هذه الكلمة من حيث المضمون كانت تشير عندهم بفن القائد [3].

بحيث عرفها« **ليتريه**» بأنها : فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في مناطق الحاسمة و التعرف على النقاط التي يجب تحشيد عدد أكبر من الجيوش لضمان النجاح في المعارك.

أما« **بوفر**» فعرفها : على أنها فن إستخدام القوة للوصول إلى الهدف السياسي ، و هذا ينطوي على قدر كبير من الإدراك لحقيقة الإستراتيجة فهو لا يربط الهدف السياسي الذي تسعى القوة الى تحقيقه بالقوة العسكرية ، بمعنى أن القوة العسكرية ليست لوحدها القادرة على تحقيق هدف السياسة ، و قد قصد بالقوة جميع جميع العناصر التي تتشكل منها : سياسية ، إقتصادية ، ثقافية. ...

فالإستراتيجية بمفهومها الضيق تعني أن السياسة تقود الحرب ، أما بالمعنى الواسع فإن السياسة تقود مجموعة من الإستراتيجيات المتخصصة و الإستراتيجية العسكرية ليست إلا أحد هذه الإستراتيجيات[1] .

---

[1]- أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص 43.

[2]- محمد نصر مهنا ، **تطور السياسات العالمية و الإستراتيجية القومية** ،(الإسكندرية : الكتب الجامعي الحديث) ،2007 ، ص 94.

[3]- أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص 35.

ثالثا : أهداف السياسة الخارجية:

يعتبر الهدف من السياسة الخارجية هو ما يريد صانع القرار تحقيقه وتمثل التطورات صانع القرار للظروف والأوضاع التي يقوم بإنجازها مستقبلا على الصعيد الخارجي ، فالهدف في السياسة الخارجية هو الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية.

تصنف أهداف السياسة الخارجية حسب المعايير التالية:

1 **أهداف بعيدة المدى** : إن الدولة لا تقوم عادة بتعبئة قد ا رتها لإستثمارها من خدمة هذه الأهداف وهذه الأهداف تعكس رؤية لبنية النظام الدولي كالنظام إقتصادي.

2 **أهداف متوسطة المدى** : هذه الأهداف تفرض الوحدة الدولية إحداث تغيير في البيئة الخارجية وعلى الوحدة الدولية الإلتزام بها فهي بدور متميز في البيئة الخارجية و وتخدم المصلحة العاملة للدولة في البيئة الدولية.

3 **الأهداف المحورية** : هذه الأهداف يتطلب تحقيقها وحماية وجود الدولة أو نظام بحيث يتم إستثمار كافة الإمكانات و الوسائل من أجل الحفاظ عليها فهي ترتبط أحيانا بقضايا أساسية لا يمكن للوحدة السياسة أو الدولة أن تعرضها للخطر مثل : السيادة الوطنية و الأمن القومي[2] .

أبرز الأهداف المتداولة للسياسة الخارجية تتمثل في :

---

[1]- وحيدة كحول ، **مرجع سابق** .

[2]- **المرجع نفسه** .

-المحافظة على إستقلال الدولة و سيادتها و أمنها القومي.

-زيادة قوة الدولة و العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي.

-تطوير المستوى الإقتصادي للدولة (قاعدة إقتصادية تضمن للدولة الرفاه لمواطنيها)[1].

المطلب الثاني : السياسة الخارجية على المستوى التنظيري :

ارتبط مجال التنظير في السياسة الخارجية بالتنظير في حقل العلاقات الدولية نظرا للتداخل والتشابك الكبير بينهما حيث تحاول هذه النظريات دراسة سلوك الدولة **Theories of state behavior** في العالم الخارجي انطلاقاً من مجموعة من الافتراضات والمفاهيم.

وعلى هذا الأساس فإن هذا المطلب سيحاول دراسة أبرز التصورات النظرية حول السياسية الخارجية بما فيها العقلانية والعلمية والتكوينية.

أولا : نظريات العلاقات الدولية :

1 : التصور الواقعي لسلوك الدولة الخارجي :

ترجع جذور الواقعية إلى تاريخ طويل ، بحيث من الممكن إرجاعها إلى المؤرخ الإغريقي« **ثيوسيديدس» Thucydides** الذي تحدث عن الحروب البيلوبونيزية بين إسبرطة و أثينا في كتابه **تاريخ الحرب البيلوبونيزية History of the Peloponnesian War** وأيضاً حوار « **ميليان » Melian Dailogue** و إلى كل من « **ميكيافلي » Machiavelli** ، و « **هوبز» Hobbes** في عصر النهضة.

[1]- أشواق عباس ،« السياسة الخارجية و الحوار المتمدن» ، العدد 1991 ، في 2019/02/12 ، على20:15 ، متحصل عليه من : **http:// www.ahewar.org/debat/show.at.aspaid** .

أما عن بروزها كنسق علمي أكاديمي فلقد تزامن ذلك مع الحرب العالمية الثانية وفترة الحرب الباردة من خلال مجموعة من الافتراضات التي تركز على الدولة ، ومن أبرز أنصارها نجد« **هانس مورغانتو**» **Hans Morgenthau** في كتابه **السياسة بين الأمم** **Politics Among Nations** و«**جون هرز**»**John Hertz** و «**كنيث والتز**» **Kenneth Waltz** وآخرون[1]، ومن أبرز إسهاماتها ضمن مجال السياسة الخارجية نجد ما يلي:

-نجد أن الواقعية ترى أن الهدف الأساسي للدولة هو الحفاظ على البقاء ولتحقيق ذلك لابد من زيادة القوة واستعمالها للحفاظ على مصالحها في العالم الخارجي[2] ، كما يعتبر كل من« **جيمس دورتي**» **James Dougherty** و «**روبرت بفالتسغراف** » **Robert Pfaltzgraf** في كتابهما الشهير **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** أن القوة متغير أساسي يتحكم في السياسة الدولية والطبيعة العلائقية مع العالم الخارجي والدول تسعى لتعظيمها للاستمرارية من خلال التنمية الذاتية الداخلية واستخدامها كوسيلة ضغط فيما بعد على العالم الخارجي[3].

- على المستوى الأنطولوجي الوحدة التي تعبر عن السياسة الخارجية هي الدولة نظراً لامتلاكها القوة والنفوذ.

[1] - Jack Donnely, **Realism and international Relations** , (Cambridge: Cambridge Unversity:press, 2000) , pp 1-6.

[2]- إسماعيل صبري مقلد ، **مرجع سابق** ، ص 19

[3]- جيمس دورتي، وروبرت بفالتسغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة : وليد عبد الحي ،(الكويت : مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع) ، 1985 ، ص 15 .

-تعتمد الواقعية على التاريخ ، وعلى ما هو موجود في أرض الواقع لتفسير مختلف الظواهر الدولية والأمنية

كما ترى أن السياسة الدولية هي سياسة حركية تخضع لثلاث متغيرات أساسية وهي القوة ، المصلحة القومية وميزان القوى[1] .

- تعتبر الواقعية الكلاسيكية أن الدبلوماسية أحد أدوات السياسة الخارجية كآلية للحفاظ على السلم

والأمن الدوليين إضافة إلى ميزان القوى المتعدد الأقطاب.

-أما على المستوى الميتودولوجي تركز الواقعية على المقاربة التجريبية **Emperical Approach**

وعلى الفلسفة الوضعية **Positivism** من خلال ملاحظة ما هو موجود على أرض الواقع و محاولة تفسير سلوك الدولة مع الدول الأخرى[2].

أما عن الواقعية الجديدة(البنيوية) فترى أن الدولة فاعل رئيسي إضافة إلى مجموعة من الفواعل الثانوية (منظمات ، شركات متعددة جنسيات وغيرها) التي تشكل بنية النظام الدولي المتميز بالفوضوية نظرا لغياب سلطة مركزية ، وتتمثل أبرز افتراضاتها في مجال السياسة الخارجية فيما يلي:

-بنية النظام الفوضوي هي محدد رئيسي لسلوك الفاعل الدولة على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقا من طبيعة هذه البنية كمحدد خارجي.

[1] - Martin Griffiths , **Realism, Idealism and International Politics** , (new york: Routledge ,1992),pp 42-53.

[2] -Jean Jacques Roche, **Théories des Relations International** , (Paris :Montechrestien ,2eme ed,1997) , p20

-الدول فواعل عقلانية تسعى إلى زيادة مكاسبها والتقليل من خسائرها، ومبرر عقلانيتها أنها تسعى لتحقيق المصلحة.

-تنظر الدول إلى بعضها البعض على أنها أعداء محتملين ومهددين لبعضها البعض، وبالتالي تسيطر على العلاقات الدولية مظاهر الخوف وعدم الثقة والمأزق الأمني.

إحدى الإضافات التنقيحية أيضاً للواقعية نجد الواقعية الهجومية والدفاعية التي يتزعمها كل من « **جون ميرشهيمر**» ، « **روبرت جيرفس**» ،«**جون ميرشهيمر**» ذوو النزعة الهجومية **Offensive Realism**

يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة .

لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية، وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، مما يسمح للدول بامتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين ، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية[1]. أما الواقعيون ذوو النزعة الدفاعية **Defensive Realism** فيرون أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها، بينما تقدم القوى الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية، وبالتالي حسب الوجهين السالف ذكرهما فإن سلوك الدولة إما أن يكون هجومي أودفاعي[2]...

بينما يذهب« **تشارلز غلاسر**»**Charles Glaser في الواقعية المشروطة Contingent**

[1]- Stephen Walt, **International Relations**: **One World**, **Many Theories**, Foreign Policy, No, 110(Spring 1998),pp30-31.

[2]- ستيفن سميث ، و جون بايليس ، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة : مركز الخليج للنشر والأبحاث ، (الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للنشر و الأبحاث)، 2004 ، ص ص ، 115 – 139 .

Realism أنه لا داعي للمبالغة في التشاؤم بشأن الأمن الدولي وسلوكيات الدول في أعقاب الحرب الباردة وأن سلوك الدولة الخارجي قد يعبر عن السياسات التعاونية في الجانب الاقتصادي بدلاً من السياسات التنافسية التي سرعان ما تتحول إلى صراع[1].

2 : التصور الليبرالي للسياسة الخارجية:

تتكون الليبرالية من عدة تصورات حيث يميز العديد من المفكرين ثلاث اتجاهات ضمن التصور الليبرالي ، و تتمثل في المثالية الليبرالية **Ideational Liberalism** والتي عرفت عصرها الذهبي في التصور الليبرالي فترة ما بين الحربين متأثرة بأفكار عصر التنوير والفلسفة الويلسونية ، وهي تدعو إلى خلق نظام عالمي قوامه الأخلاق والتسامح والمعرفة والديمقراطية لتحقيق السلام ، إضافة إلى التركيز على الثالوث المفهوماتي المؤدي للسلام والذي يتضمن إنشاء حكومة عالمية ونظام أمن جماعي رادع للدول المعتدية ونشر الأنظمة التي ترى أنه لابد من تعزيز الاعتماد الديمقراطية ، وأيضاً الليبرالية التجارية **Commercial Liberalism Republician** والتي ترى أنه لا بد من نشر الأنظمة الديمقراطية وأن يكون النمط التمثيلي السياسي داخل الدول ديمقراطي وهو ما سيؤدي إلى السلام لأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، أما عن الليبرالية الجديدة (المؤسساتية) فهي تدعو إلى مأسسة العلاقات الدولية عبر نشر المنظمات والمؤسسات العابرة للحدود.

وبشكل عام من أبرز أنصار الليبرالية نجد «**روبرت كيوهان**» **Robert Keohan** و «**جوزيف ناي**» **Josph Nye** و« **أندرو مورافيسك**»[2] **Andrew Moravesick** وغيرهم حيث يمكن إجمال أهم مرتكزاتها حول السياسة الخارجية فيما يلي:

-ركز المثاليون (ليبرالية ما بين الحربين) على ضرورة نشر الأخلاق والمعرفة والتسامح ضمن المجتمع الوطني والدولي ، وتكريس الأمن الجماعي ضمن هيئة دولية لردع الدول المعتدية مثل عصبة الأمم(LN) في فترة ما

[1]- **المرجع نفسه** ، ص ص ، 421 – 424 .

[2]- **المرجع نفسه** ، ص ص ، 315- 319 .

بين الحربين العالميتين ، كما تعتبر أن سلوك الفاعل بما فيه الدولة يغلب عليه الطابع التعاوني والسلمي[1] .

-النظام الدولي يتكون من مجموعة من الفواعل ومن العديد من التفاعلات المجالية خاصة الاقتصادية التي تقلل من خطر الحروب.

-يجب أن يغلب على سلوك الدولة الخارجي الطابع الديمقراطي الذي يشجع عملية التعاون بين الفواعل الدولية ويعمل على تكريس السلام لأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض[2].

تدعوا إلى المؤسساتية **Institutionalism** التي تنظم عمليات الاعتماد المتبادل بين الدول وتشجع عمليات التعاون ، وترى أن تفعيل عملية الاعتماد المتبادل وزيادة ظاهرة التكاملات الإقليمية مثل الإتحاد الأوروبي (EU) بين الدول ستثبط لجوء الدول إلى الحروب وبالتالي سلمية السلوك الخارجي للدولة .

ثانيا : تصور المقاربات البديلة للسياسة الخارجية:

إن بروز العديد من المفارقات أثناء نهاية الحرب الباردة على الصعيد الهيكلي والقيمي فرض ضرورة إعادة التفكير في الأطر المفاهيمية والنظرية حول السياسة الخارجية، وساهم في ظهور العديد من التصورات التي تحاول دراسة السياسة الخارجية من منطلق سوسيولوجي، وهي كما يلي:

1 : النظرية البنائية : تعرف النظرية البنائية بالجسر الرابط بين الإتجاهات الوضعية التفسيرية والنظريات مابعد الوضعية التكوينية حيث برزت في أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ومن أبرز أنصارها نجد« **نيكولاس أوناف**» **Nicholas Onuf** في كتابه : **عالم من صنعنا Makin World of** ، «**ألكسندر واندت**» **Alexander Wendt** ، «**بيتر كاتزتشاتين**» **Peter**

[1]- خالد معمري ،**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر** ،(رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2008) ، ص 91 .

[2]- أنور محمد فرج ، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** ،(السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية)، 2007 ، ص ص ، 403- 404.

Katzenstien وتنطلق البنائية من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للتفاعلات الدولية و السلوك الخارجي للدولة:

-الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

-البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل" تذاتاني" **Intersubjective**.

-هويات و مصالح الدول ، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

-الحقيقة الحالية في حالة زئبقية متحركة . فالواقع غير ثابت.

و انطلاقا من هذه الافتراضات تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية، أي عكس المفاهيم المادية للتصورات الواقعية البنيوية.

-الفوضى ما تصنعه الدول و ليس معطى خارجي كما تعتبره الواقعية الجديدة ، فالفوضى هي نتاج للتفاعلات الإجتماعية الموجودة داخل" كرة البلياردو" **BilliardBall** و التي تنعكس فيما بعد على النظام الدولي ، وسلوكيات الدول ، كما أن هذه الأخيرة تبني سلوكها انطلاقاً من مجموعة من الضوابط الاجتماعية التي تحركها الهوية والقيم والأفكار[1].

أما على المستوى الميتودولوجي، فلقد استخدمت البنائية المنهج العلمي السلوكي في معالجة بعض القضايا مثل مسألة الهوية وإدراكات الفاعلين، إضافة إلى تقنية تحليل المضمون للتعرف على الخطاب السائد سواء تعلق ذلك بصانع القرار أو بالمجتمع من خلال دراسة قيمه وتوجهاته الفكرية وهويته مما يساعد على تحديد سلوك الدولة الخارجي.

[1]- سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية** ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية)، 2010، ص ص ، 138-140 .

2 : النظرية النقدية : تعود جذور النقدية إلى الماركسية ، و قد انبثقت من أعمال **مدرسة فرانكفورت**

Frankfurt Schoole في عشرينيات القرن العشرين ، ومن أبرز المناصرين لها منذ عام 1945م نجد «**يورغن هابرماس**» **Jurgen Habermas** إضافة إلى مجموعة من المفكرين المعاصرين مثل

«**ماكس هوركهايمر**» **Max Horkheimer** و «**روبرت كوكس**» **Robert Cox** وآخرون[1]

ومن أبرز افتراضاتها حول السياسة الدولية والخارجية نجد ما يلي:

-انتقدت النقدية النظريات الوضعية لمحاولة تطبيقها منهجيات طبيعية على الظواهر الاجتماعية والسياسية وتركيزها على مخارج كرة البلياردو دون النظر إلى التفاعلات الاجتماعية داخل الدول.

-النظرية دائماً لشخص معين ولهدف معين[2].

-تنظر للسياسة الدولية كبناء اجتماعي وليس مادي ، وترى أن سبب الفوضى يعود إلى البنى الاجتماعية داخل الدولة، وبالتالي فإن المحرك لسلوك الدول هو البنية الاجتماعية الداخلية.

-الموضوع المرجعي هو الفرد.

أما بالنسبة للتصور ما بعد الحداثي فتتبنى نفس التصور البنائي والنقدي حول أن السياسة الخارجية هي نتاج التفاعلات الاجتماعية الموجودة داخل الدولة وترى أنه لابد من تفعيل الخطاب الاجتماعي

[1]- عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 322 – 330 .

[2]- خالد معمري ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 99 – 107.

السلمي في العلاقات الخارجية للدولة ، أما النسوية فتحاول إدماج المرأة كعنصر فعال في السياسة الدولية نظرا لوجود هيمنة ذكورية ولاسيما أن الصوت المهمش (المرأة) تميل إلى الطابع السلمي[1].

وبالتالي نخلص إلى المقاربات البديلة كلها تركز على دور التفاعلات الاجتماعية داخل الدولة فيتوجيه سلوكها الخارجي.

المبحث الثاني : المحددات الداخلية و الدولية للسياسة الخارجية الصينية :

للسياسة الخارجية الصينية خاصية تميزها عن غيرها مقارنة بالدول الأخرى لهذا ارتأينا التطرق في هذا المبحث للمحددات الداخلية و الدولية للسياسة الخارجية الصينية بعد تقسيمه لثلاث مطالب أساسية كالآتي:

المطلب الأول : خلفية تاريخية و فكرية للسياسة الخارجية الصينية

المطلب الثاني : التجربة التنموية الصينية

المطلب الثالث : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الصينية

المطلب الأول : خلفية تاريخية و فكرية للسياسة الخارجية الصينية :

أعلن «**ماوتسي تونغ**» الذي هو أول رئيس للجمهورية الشعبية الصينية عنها في الفاتح من أكتوبر1949 ، وفي عهده كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلية«**كورليون**» في قصة **god father** فكان« **ماو**» بمثابة الأب الإله ، وقد كان ماو يرفض قواعد النظام الدولي ، وسعى إلى الإطاحة به، حيث وجد التغيير الفعلي في الثورة . وقد تميزت

[1]- عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق** ، ص 330.

سياسة« **ماو**» الخارجية بلغتها الرنانة ومعارضتها الشديدة للدول العظمى : الولايات المتحدة ، الإتحاد السوفياتي إلى جانب ارتباطها الوثيق بالدول النامية وما يتعلق بذلك من مبادئ الإنعزال عن المنظمات الدولية وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي[1].

و جاء بعده «**دينغ كسياوبينغ**» **Deng Xiaoping** سنة 1978 ، الذي تبنى إتجاها معارضا تماما حيث عمل على تحقيق الانفتاح الدولي وذلك عن طريق رفع مستوى المشاركة بشكل ملحوظ في المنظمات الحكومية الداخلية وغير الحكومية والمنظمات المالية بصفة خاصة حتى بدأت الدولة تدريجيا الخروج من العزلة التي فرضها حكم الرئيس« **ماو**»[2].

وقد اتبعت السياسة الخارجية التي تعهدها« **دنغ**» شعار" إخفاء المواهب والحفاظ على الظلام" حيث أن التنمية الاقتصادية أصبحت أولوية ، فإن من المهم عدم اتباع سياسة خارجية مرئية ، مما دعا إلى بقاء الصين حيادية في الحروب . بالإضافة إلى ذلك كان من الضروري أن تتخلى بكين عن عادة عدم التعاقد ، وعدم إقامة علاقات صداقة إلا مع بعض الدول الاشتراكية خلال الفترة **الماوية** فقد وجب على الدولة أن تفتح ذراعيها لأية دولة بإمكانها مساعدتها في سعيها إلى الأسواق والموارد الطبيعية والدعم السياسي[3].

إن دبلوماسية الاقتصاد فرضت على بكين أن تكيف سياستها الخارجية حتى لا تبعد الاستثمارات الأجنبية عن السوق الصيني ، لكن هذا أيضا يحتاج إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع العملاء لأن الاقتصاد الصيني كان يعتمد كثيرا على الصادرات ، هذه الدبلوماسية التي عرضها«**دنغ**»"سياسة الأنظار" ، تتمحور حول أن الصين لا يجب العثور عليها أو على الأقل تجنبها قدر الإمكان في طليعة الساحة الدولية ، لأن الهدف كان التركيز على التنمية الاقتصادية وعدم التدخل في القضايا الدولية .

---

[1]- شيماء عاطف الحلوان،« دبلوماسية الصين الجديدة» ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/12/30 ،

http : // www.sironline.org/alabwab/Arwekat_alketab(20)/218.htm

[2]- **المرجع نفسه .**

[3] - Paul André, l'Evolution de la Politique Etrangère Chinoise ,available from :

http://www.souvarine.fr/articles_pdf/041_043.pdf retrived 12/12/2018.

إنه من الصعب تحديد لحظة تحول الصين من دبلوماسية الأنظار إلى تلك التي تقول "قوة تريد أن تكون" ومع ذلك فإنه يبدو واضحا أن هذا التطور هو نتيجة إرادة الرئيس«**جيانغ زيمين**» ، ويشار هنا إلى وجهات نظر جيوبوليتيكية كما لأسباب داخلية (أي إلى حد كبير توازن القوى داخل الحزب الشيوعي الصيني)[1].

عندما أتى« **زيمين**» على رأس السلطة ، فإن الصعوبات الاقتصادية زادت وتوالى سقوط الأنظمة الشقيقة من الكتلة الشرقية ، وبقيت الصين وحدها على الساحة الدولية ، وتعززت هذه العزلة من خلال تدابير المقاطعة التي اتخذها الغرب في أعقاب أحداث ساحة **تيانامان** يمكن أن نقول أنه عندما دفع«**دنغ**» بمسار الإصلاح والانفتاح سنة 1992 لم يتوقع«**جيانغ**» بأن يكون هو صاحب النجاح الاقتصادي وهذا ما تأكد بعد وفاة «**دنغ**» في فبراير 1997.

خلال عهدته طور«**جيانغ**» ما يمكن أن نسميه اليوم دبلوماسية قوة كبرى ، وقد قسم العالم إلى خمس كتل كبرى : الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا . كما وأن الصين هي الدولة الوحيدة النامية والاشتراكية بين هذه القوى . وهذا ما تأكد حدوثه بالفعل فيوما بعد يوم تتقدم الصين نحو المراكز العالمية الأولى، وتثبت أنه بإمكانها الاستمرار في تشكيل قوة حقيقية منافسة للقوى الكبرى الأخرى في العالم.

«**جيانغ**» كانت له سياسات تقارب مع الولايات المتحدة حيث أنه اعترف بالقوة الأمريكية في العالم ،بما في ذلك آسيا والمحيط الهادي. وفي الواقع السياسة الخارجية «**لجيانغ**» عانت مرات عديدة أمام«**بيل كلينتون**» عن الشريك الصيني ، أول مثال عام 1995 ، عندما أذن الرئيس الأمريكي للرئيس التايواني« **لي تينغ هوي**» بزيارة الولايات المتحدة ، مثال آخر سنة 1999 رئيس مجلس الدولة«**تشو رونغ جي**» قد تنازلت على المخطط التجاري حتى تستطيع الصين الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وبعد شهر قصفت الولايات المتحدة السفارة الصينية في بلغراد[2].

[1] -**Loc Cit** .

[2]- **Loc Cit** .

وعموما فإن السياسة الخارجية الصينية أصبحت أكثر إيجابية خلال السنوات الأخيرة بصورة لم يشهدها تاريخ الجمهورية الشعبية من قبل[1].

وربما يتصف معدل التغير بأنه بطئ وطفيف، ولكنه بلا شك ذو دلالة كبيرة حيث أنه يحمل تضمينات سوف تكون حاسمة بشكل واسع المدى بالنسبة لعلاقات الصين بكلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي .ووفقاً لما تقدم يمكن لنا أن نقول بأن الصين لم تتقبل فقط القواعد والمؤسسات الدولية السائدة بل إنها أصبحت أيضاً لاعباً ذا قدرة وخبرة عالية في المجال الدبلوماسي.

هذا وسوف تتمكن بكين من تضمين المزيد في جدول أعمالها عما سبق حيث تتواجد فرص حقيقية للتعاون وربما تسبب أبعاد تلك التطورات نتائج أخرى وهى التي لابد ألا يغفلها صناع السياسة الأمريكية .

يعد تأكيد الصين على إقامة علاقات دولية قوية ووضعها على قمة هرم أولوياتها السياسية الخارجية امتداداً طبيعياً لذلك التيار الفكري الحديث ، كما يرى الإستراتيجيون الصينيون أن تحقيق مصالحهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوى العظمى بينما تكاد لا تتعلق بشؤون الدول النامية لذلك فقد جاء ترتيب الأمم النامية في قاع الهرم ويعبر ذلك التغيير وحده عن الطفرة الانتقالية المذهلة التي شهدتها الصين خلال فترة الستينيات عندما كان بعض الصينيين ينكرون حقها في الدخول في نطاقات العولمة والدول العظمى والمؤتمرات التعددية . ولكن اليوم أصبح المسؤولون الصينيون يعبرون بصورة واضحة عن حاجة بلادهم إلى المشاركة في المسؤوليات العالمية شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول العظمى.

وانعكاساً لتلك التغيرات فقد أصبح الرئيس« **هيو جينتاو**» أول رئيس صيني يحضر اجتماعات مجموعة أكبر ثماني دول صناعية في العالم (**G-8**)[2].

المطلب الثاني : مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية :

[1]- شيماء عاطف الحلوان ، **مرجع سابق** .

[2]- **المرجع نفسه** .

نركز في هذا المطلب على مفهوم القوة الناعمة كأهم إستراتيجية تعتمد عليها الصين في سياستها الخارجية مع الدول الأخرى ، ويمكن تعريف مفهوم القوة الناعمة كالآتي : هي القدرة على تحقيق ما تصبوا إليه الدولة من أهداف معينة عن طريق جعل الهدف جذابا بالنسبة للأطراف الأخرى بشكل أكبر من ممارسة العنف ضدهم أو إكراههم بشكل قسري على القيام بفعل يقود إلى تحقيق هذا الهدف.

وهذه القدرة يكمن منبعها في الجاذبية التي تتمتع بها ثقافة تلك الدولة وأفكارها السياسية وسياساتها عن الدول الأخرى وساستها وشعوبها، وحينما ينظر إلى سياسات دولة ما باعتبارها شرعية من قبل الدول الأخرى، تكون القوة الناعمة الأولى قد تحققت.

ويعتبر «**جوزيف ناي**» **Joseph Nye** أول من تحدث عن وجود مؤشرات ومعايير لما أسماه القوة الناعمة حيث يرى« **جوزيف ناي**» أن هناك الكثير من أهداف السياسة الخارجية التي لا يمكن تحقيقها تماما باستخدام الأساليب التقليدية كالقوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها، وإنما يمكن الوصول إليها باستخدام القوة الناعمة التي تتمتع بها ثقافة ومؤسسات الدولة ، ويرى **جوزيف ناي** أن عناصر القوة الناعمة المتعددة لا بد وأن تكون جزءا من أي سياسة خارجية فعالة ، وأكثر من كونها القدرة على التأثير والإقناع ، فان القوة الناعمة هي القدرة على الاجتذاب الذي يقود إلى الإقناع والتقليد ، وتيسير الجهود من أجل الوصول إلى القيادة الدولية[1] .

وقد لعبت الصين على كل جوانب هذه القوة الناعمة في تقديم نفسها كنموذج اقتصادي محبوب يقترب من النمط الإفريقي، حيث تشغيل العمالة البشرية بصورة أكبر من الآلة ، والاستناد إلى مبدأ عدم التدخّل في

الشؤون الداخلية ، وتشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين لتطوير اقتصادهم من خلال التجارة والاستثمار في البناء التحتي والمؤسسات الاجتماعية؛ دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية.

[1]- جوزيف ناي ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، تر: محمد توفيق البجيرمي ، (العبيكان للنشر، السعودية)،2007 ، ص ، 38.

ومنه سنحاول إبراز القدرات الإقتصادية الصينية لأن التواجد الصيني في القرن الإفريقي معظمه إقتصادي.

تعد التجربة الاقتصادية في الصين و التي قادها الزعيم الصيني«**دينغ شياو بينغ**» منذ عام 1978 وإستمر على نهجه من جاء بعده ، تجربة فريدة من نوعها[1]، و هي محط إعجاب العالم لما تحققه هذه التجربة من نجاحات كبيرة إستطاعت أن تنتقل الى مستوى أفضل ، فنمو صادراتها لعام 2017 في شهر مارس **180.6**مليار دولار ، و بلغت الواردات **156.6** مليار دولار و قد سجلت الصين فائضا تجاريا بلغ **24** مليار دولار ، فقد إرتفعت الصادرات بنسبة **% 16.4** مقارنة من عام 2016و نسبة الواردات بلغ **20.3%**[2]. إن الاصلاحات الاقتصادية و إستنادا الى وفرة العمالة ذات الاجور المنخفضة ، على إستقبال مصانع التجميع و تصدير السلع الرخيصة و تدفق الاستثمارات الاجنبية تعتبر نموذج مميز[3].

بدأت الصين في تحقيق إنجازاتها الاقتصادية الهائلة منذ عام 1978 حيث وصل معدل النمو السنوي للفترة 1978- 1991 ، **90%** و في عام 1992 بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي **12.8**% وفي المتوسط بلغ النمو الذي حققه الإقتصاد الصيني نحو **9.8 %** سنويا خلال الفترة 1983-2004 ، في حين بلغت قيمة الناتج المحلي **47** تريلون[4] .

كما أنها تحقق فائضا تجاريا قدر ب **150** مليار دولار لعام 2006 ، مقابل **109.8** مليار دولار لعام2005 و هذا حسب تقرير وزير التجارة الصيني الذي إعتبره مستوى قياسي[5].

---

[1]- عبد العزيز حمدي ، **التجربة الصينية : دراسة أبعادها الايديولوجية و التاريخية و الاقتصادية** ،(القاهرة : أم القرى) ،1997، ص50.

[2]- **نمو الصادرات الصينية بأسرع وتيرة منذ 2015** ، الايام اليومية سياسية مستقلة ،2017 ، 2018/12/22 ، متحصل عليه من الموقع

http://www.al-ayyam.ps/ar.page.php ?id :11fe51b6y301879734y11fe51b

[3]-Ignacio ramont , **chine mégapuissance** ,« le monde diplomatique» , aut 2004.

[4] -Gelien nessi ,« l'afrique,nouveau terrain de ha chasse de la chine», **www.cybers copie.info/pages/art decript/ art42-decypt.html**.

[5] -**Ipid** .

في عام 2007 بلغ ميزان التجارة الخارجية الصينية 262.2 مليار دولار ،أي % 9 من الناتج القومي الاجمالي ، حيث بلغت الصادرات الصينية 1.216 مليار دولار مقارنة مع حجم الواردات 953.9 مليار

دولار[1]، و تعد الصين أكبر مصدر لواردات الولايات المتحدة فقد بلغ الفائض في الميزان التجاري الامريكي.

إن الازمة المالية لعام 2008 قد تعاملت الصين معها بهدوء و اعطت انطباع سلامة منهجها في النمو الاقتصادي و الثقة في قد راتها على اجتياز الازمة بأقل قدر من الخسائر مقارنة بالدول الاخرى الرأسمالية ، فقد عملت على تنشيط علاقات الشركات الصينية في الدول الاجنبية و خاصة دول إفريقيا و امريكا اللاتينية و الدول العربية ، كما قامت بإنشاء منتديات مع العالم الخارجي ، منتدى التعاون الصيني الافريقي ، منتدى التعاون الصيني اللاتيني . منتدى التعاون الصيني العربي، و قامت بخفض أسعار الفائدة ب **0.5%**.[2]

كما ان السوق الصينية له جاذبية ليست وليدة اليوم ففي سنوات الثلاثينيات صدر كتاب« **لكارل كراو**» بعنوان **الصين 400 زبون** مع إحتمال بقاء الصين كمركز جاذبية إقتصادية للإستثمارات الاجنبية[3]، بحيث أن الصين سمحت بالاستثمار الاجنبي في عدد من المناطق الاقتصادية قرب المدن الساحلية ، مازادها إندماجا إقتصادي في المنظومة العالمية بفضل إقتصاد سوق مشترك.

فالصين ثاني أكبر مزود للإستثمارات الاجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة ، حيث شهدت عام 2014 خروج **116** مليار دولار بنمو **15%** ، مقابل نمو ب **3%** للاستثمارات الاجنبية المباشرة الخارجية من الولايات المتحدة ، كما تحتل الصين المرتبة الاولى عالميا من حيث الاستثمارات الاجنبية

---

[1]– سابا إلياس ، «الازمة المالية العالمية ،أسبابها و انعكاساتها» ، **المستقبل العربي** ، ع 360 ، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، ص11.

[2]– منصور فالح إسماعيل الحيصة ، **الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990– 2008)** ، (مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة ، الأردن ، قسم العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية)، 2009 ، ص ص ، 91 – 93 .

[3]– سمير قط ، **الإستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا–** ، (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر

بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية و استراتيجية) ، 2008 ، ص 45.

المباشرة الداخلة الى البلاد و التي بلغت **129** مليار عام 2014 لدى الصين أكبر إحتياطات بالعملة الاجنبية بالغة **3.2** تريليون دولار[1] و تعمل الصين **70** ألف شركة ساهمت في تنشيط حركة الاستثمار داخل البلاد ، إقامة مناطق حرة للتنمية الاقتصادية تعد بمثابة حقول تجارب قابلة للزيادة بلغ الناتج المحلي الاجمالي للصين في عام 2014 نحو **17.617** تريليون دولار تمثل نحو**16.32** من حجم الناتج العالمي الاجمالي ، و **19.814** تريليون دولار لعام 2015 وفق البنك الدولي ، اما بالنسبة لعام 2016 فإن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الد ولي قدر حجم الناتج المحلي الاجمالي للصين **21.269** تريليون دولار و قد نجحت الصين في رفع الناتج المحلي الاجمالي للفرد بأكثر من **40** ضعفا من **155** دولار للفرد عام 1978 الى نحو **6400** دولار عام 2015 ، فقد خفضت الصين مستويات الفقر و الارتقاء بإقتصادها بفضل تحولها الى مركز تصنيع للعالم متخصصة بتجميع المنتجات محليا بالاعتماد على اليد العاملة الرخيصة نسبيا تصدير السلع الرخيصة لجميع الدول ، أما فيما يخص القطاع الخاص فقد لعب دورا هاما في دعم نمو الاقتصاد الصيني و خلق الوظائف حيث ساهمت شركات القطاع الخاص بنحو **75%**من إجمالي الناتج المحلي الصيني بين2010- 2012 و يساهم ب **% 90** من الصادرات[2].

[1]- مايا جريديني ، **كيف تحول إقتصاد الصين الى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟** ، 2019/02/01 ، على الساعة 09 :15 ، متحصل عليه من الموقع :

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/html

[2]- مالك عوني ، **مرجع سابق** .

المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية الصينية :

تتأثر السياسة الخارجية الصينية بمجموعة من المحددات، والتي تمثل مجموعة العوامل والظروف المؤثرة والموجهة لها تجاه منطقة أو قضية في العالم فقد تكون هذه المحددات معوقات للسياسة الخارجية للدولة في حالة عدم توفرها أو تمنح لها مجال وحرية للتصرف عند توفرها، وفي نفس الوقت فإن المحددات هي التي تساهم في رسم معالم وحدود مركز الدولة ووظيفتها في النظام الدولي.

وهناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول ، والتي تتراوح مابين محددات داخلية وأخرى خارجية .

أولا : المحددات الداخلية :

وهي المحددات التي تفرزها البيئة الداخلية للدولة ، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي أو البنيوي ، وليست نتيجة لتفاعلات مع وحدات النظام الدولي . ويعرف **سنايدر** المحددات الداخلية بأنها:

مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم ، إلا أن هذه العوامل والظروف علامة على سلوكهم[1] وتشمل في حد ذاتها على نوعين

من المحددات وهي:

1 : المحددات الداخلية المادية : ومن أهمها: المحدد الاقتصادي ، المحدد الجغرافي ، المحدد العسكري .

–المحدد الاقتصادي: للمتغير الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة،وفي سلوك

[1]–أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، (عمان ، دار زهوان للنشر و التوزيع ، 2008) ، ص ، 199 .

صانع القرارات فيها، لأنه يلعب دورا أساسيا في تحديد قوتها ، فمن الواضح أن القوى الكبرى تتصرف تصرفا مختلفا عن القوى الصغرى ، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن الدول التي تتمتع بقدر أكبر من مكونات القوة ، تعد أكثر نشاطا في مجال السياسة الخارجية ، من الدول التي تمتلك قدرا أقل من تلك المكونات[1] .

حيث تعتبر القوة الاقتصادية العامل الأساسي ، الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى من عوامل قوة الدولة ، ففي محاولة للمقارنة بين الأثر النسبي للعوامل الاقتصادية ، والعوامل السياسية والأمنية على السياسة الخارجية ، فإننا نجد أنه من الصعب الفصل بين هاتين المجموعتين من العوامل ، لأن الأدوات الاقتصادية عادة ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية .

وقد أصبح العامل الاقتصادي منذ بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في الصين من العوامل الرئيسة في توجيه السياسة الخارجية الصينية ، فقد بات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من الأهداف الجوهرية للسياسة الخارجية الصينية حتى نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي كانت الصين تعد من الدول الفقيرة ، إلا أنها استطاعت من خلال اتباع سياسات اقتصادية ناجحة أن تحتل مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي ، فالتحديث الداخلي يحتل مكانة بارزة في السياسة الخارجية الصينية ، وهذه المكانة أرستها القيادة التي جاءت بعد «**ماوتسي تونغ**» التي كانت تحمل توجهات للمستقبل تختلف عن التوجه «**الماوي**» [2].

وأعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسة التي تتمسك بها الصين دون تغيير بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة و دراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية ، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية.

[1]- لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم (الرياض : عمادة شؤون المكتبات،1989)، ص26.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 27 .

ويعد الاقتصاد الصيني من الاقتصادات الصاعدة ، والتي حققت معدلات نمو عالية وقد أصبحت الصين أيضا من أكبر الأسواق المغرية للاستثمار الأجنبي ، حيث استقطبت في الفترة الممتدة مابين 1993 – 1996 **12.5%** من إجمالي تدفق الإستثمارات الأجنبية في العالم[1].

– **المحدد الجغرافي:** تعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية ، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا ومن أقدمها، حيث لعبت دوا ر أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية ، وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية [2]، وهذاما يحاول منظرو الجغرافيا السياسية تأكيده ، فهم حين يعرضون أطروحاتهم ، لا يهتمون بما تحتويه حدود الدولة الجغرافية من ثروات في داخلها ، بقدر ما يهتمون بثلاث سمات فيزيائية خالصة للأراضي التي تشغلها هذه الدول ، وهي مساحة أو حجم هذه الأ راضي ، تضاريسها وموقعها الجغرافي[3] .

وتقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي ، وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي . ويبلغ طول الصين حوالي **5500** كلم من الشمال إلى الجنوب ، وعرضها حوالي **5200** كلم من الغرب إلى الشرق ، ويختلف الوقت في المناطق الواقعة في أقصى الغرب عنه في المناطق الواقعة في أقصى الشرق ، ويزيد الفرق عن أربع ساعات بقليل وتتربع الصين على مساحة **9,6** مليون كلم[2] ، وبذلك تأتي الصين في المرتبة الثالثة في

المساحة بعد الإتحاد السوفياتي سابقا وكندا . وهي بذلك تعد دولة قارة[4].

كما تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم سواء البرية ، كطريق الحرير، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي ، وبحر الصين الجنوبي ، وبحر الصين الشرقي ، والبحر الأصفر ، ومضيق فرموزا[1].

---

[1]–Arthur Anderssen. ***International investment toward the year 2002***. (New York: United Nation publications), 1998, p. 107.

[2]– محمد نصر مهنا، **علم السياسة** ، (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع) ، 1997 ، ص 52 .

[3]– مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، تر: حسن نافعة ، (القاهرة :دار المستقبل العربي)، 1996 ، ص 155 .

[4]– يشوى توانغ ، **جغرافيا الصين** ، تر: محمد ابوجراد ، (بكين: دار النشر باللغات الأجنبية) ، 1987 ، ص 09 .

وبالنظر إلى الامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ وتنوع الأقاليم و تعدد الثروات الطبيعية وكلها عوامل تؤثر إيجابا على تطور الاقتصاد الصيني.

أما بشريا فتعتبر الصين أقدم البلدان إعمارا ، و أكثرها سكانا حيث تضم **5/1** من سكان العالم بتعداد يتراوح **1,3** مليار/ ن ، ويلعب حجم السكان الكبير للصين دورا إيجابيا في قوتها ومكانتها الدولية – حيث أنه من بين أسباب كونها عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي– ومن ثمة فاعليه توجهاتها الخارجية . بالإضافة

إلى امتلاك عوامل القوة الأخرى إلى جانب السكان(الأيدي العاملة– السوق المحلي الكبير– تكوين الجيش)[2].

تحدد مكونات الجغرافيا بفروعها المختلفة إستراتيجية الدولة ونمط الحكم فيها وأشكال تفاعلاتها ، لأن البيئة الجغرافية تحول السلوك السياسي إلى متغير تابع للبعد الجغرافي ، فهذا العامل بالرغم من الانتقادات الموجهة إليه على أنه عامل ضعيف ، إلا أنه يعد نقطة ارتكاز في الدراسات الجيوسياسية والجيواستراتيجية ، حيث تؤثر جوانب المتغير الجغرافي كالتزايد السكاني و توزيع السكان داخل إقليم أو دولة معينة في العلاقة بين أنماط تقسيم العمل الدولي وبين نمط الإنتاج الذي كثيرا ما تحدده البيئة الطبيعية أو تلعب دورا مهما في تحديده، كما تؤثر في العلاقة بين نمط السلوك السياسي للأقاليات وبين الموقع الجغرافي لها من حيث درجة النزوع إلى الانفصال عن الدولة .

لقد فرضت جغرافية الصين وامتداد حدودها وكثرة مواردها حذرا كبيرا وحرصا شديدا على الدفاع عن مكاسبها ، فسعت في ظل حكم «**ماوتسي تونغ**» إلى بناء قوة إستراتيجية يكون لها وزن متصاعد أمام تحديات دول الجوار الحليفة للولايات المتحدة العدو الرئيسي للصين وضمان سلامة التراب الوطني .وقد نجحت الصين في إعادة وحدة الأراضي القارية الصينية تحت إدارة مركزية واحدة وأمنت حدودها الوطنية مع دول الجوار من العدوان عليها، إلى جانب تطويرها للقدرات

---

[1]- **الموسوعة العربية العالمية** ، ط .2 ، ج 15 ، (الرياض : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع) ، 1999 ، ص ص، 265- 266.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص ، 267 .

العلمية والتسلح النووي ، وبناء شبكة من العلاقات الدولية مع مختلف التجمعات و القارات ، لتتحول إلى قوة يحسب حسابها في ميزان العلاقات الدولية ، وتشكل أحد أضلاع مثلث القوى في الشرق الأقصى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، واستعادت الصين مقعدها في الأمم المتحدة بالرغم من الضغوط الأمريكية على مختلف الدول والتكتلات الدولية في الأمم المتحدة.

-**المحدد العسكري:** يشكل المحدد العسكري عنصرا مهما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية لأي

دولة ، نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على استقلالية الدولة فهو عنصر مهم تعتمد

عليه الدولة لتأمين إقليمها ومصالحها ، سواءا في أوقات الحرب أو السلم ، حيث تستخدمه كوسيلة ردعية

للتأثير السياسي على غيرها من الدول ، وتعد القوة العسكرية للدولة من أهم الأساليب المتممة للدبلوماسية، لأن اللجوء إليها لازال يشكل أحد المظاهر التي اتسمت بها العملية السياسة دائما[1] .

حيث ينظر إلى درجة التطور العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة ، كما تعتبر أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تصنعها الدولة لنفسها.

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم ، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) و كذا التقنية و الكفاءة التكنولوجية.

فمن ناحية القدرات النووية ، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964 ، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا ، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية ، و لها قوة نووية

[1]- أحمد النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص 25 .

بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية[1] . و يعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم وبأمجاد المملكة الوسطى (مركز العالم) ، و بفضل الأسلحة النووية تحاول الصين على حد تعبير «**بيار بيرنيه**» **Pierre Pierniech** الانتقام من الإهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، و كسر احتكار القوتين العظميين آنذاك للقوة النووية [2].

وقد حرصت الصين على استخدام ناتج الانطلاقة الاقتصادية في دعم وتمويل المجال العسكري وضاعفت تخصيص مبالغ للأبحاث العسكرية لتكون بين مصاف أعلى ميزانيات الإنفاق العسكري في العالم فبنت ترسانة عسكرية قوية ضمنت لها مكانتها كقوة عظمى ، وترجع رغبة الصين في تدعيم قواتها العسكرية إلى هدف تأكيد نفوذها خارج حدودها وتأمين دفاعاتها داخل حدودها . إن بلوغ الإنفاق العسكري معدلات هامة من إجمالي ناتجها القومي يثير مخاوف دول المنطقة والولايات المتحدة ، ولكن في الوقت الذي يُسهم فيه الإنفاق العسكري في زيادة مخاوف الدول العظمى ، فإنه في الوقت نفسه يكسب الصين مكانة دولية ويسهل لها تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها.

-محدد النظام السياسي: النظام السياسي هو جملة الأدوار في النسق الوطني والتي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرارات الملزمة ، وهو يؤثر على السياسة الخارجية كون الأخيرة تتم من خلال السلطة التنفيذية وبصفة رئيسية ، وأن بنيان السلطة التنفيذية يؤثر على قدراتها (سلطة تشريعية)، والمقصود ببنيان السلطة التنفيذية الموارد المؤهلة لها لصنع سياسة خارجية معينة كذا القيود المفروضة عليها، ومن عناصر التأثير الأساسية للنظام السياسي نجد:

-الموارد السياسية : وهي القدرات المتاحة للنظام السياسي لصنع السياسة الخارجية ، منها حجم الموارد الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي، ذلك أن تنفيذ أهداف السياسة الخارجية يتطلب توافر قدرة معينة للنظام السياسي على توفير الموارد العامة كالموارد الطبيعية، والقوى

[1]- عبد العزيز حمدي عبد العزيز،" قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا" ، (**السياسة الدولية** ، ع 145 ، جويلية – سبتمبر)، 2001 ، ص ص، 78 -81 .

[2] - **المرجع نفسه** ، ص 75 .

العاملة والناتج الصناعي أي مدى سيطرة النظام السياسي على الموارد بما يخدم أهداف السياسة الخارجية[1] .

أما مؤسسية النظام السياسي : أي وجود أبنية بيروقراطية وقنوات مستقلة لجمع المعلومات ، وتحليل البيانات والبدائل واتخاذ القرار ؛ يعتمد عليها النظام السياسي لأنها تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية.

و حجم التأييد الاجتماعي للنظام السياسي : أي وجود قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعي للنظام السياسي مما يزيد في قدراته على تنفيذ سياساته ، ويمكنه من التفاوض مع الأطراف الخارجية بصفة أفضل وأحسن(من مركز قوة).

الضوابط السياسية : وهي مجموعة القيود المفروضة على النظام السياسي في استغلال الموارد المتاحة بغية تحقيق أهداف السياسة الخارجية وتتضمن ؛ نمط تمثيل المصالح الاجتماعية أي مدى تعبير النظام السياسي عن مصالح مختلف القوى العرقية ، والدينية والإيديولوجية المتباينة في المجتمع.

– **درجة التماسك السياسي للنظام** : أي تماسك أو تجانس القاعدة السياسية للنظام السياسي، والقدرة على إحداث تغيرات في السياسة الخارجية ، فالنظم العسكرية ونظم الحزب الواحد والنظم البرلمانية؛ أكثر تماسكا من النظم ذات الأحزاب المتكافئة نسبيا فهي معرضة للانهيار وعدم الإستقرار السياسي (حكومات

ائتلافية غير مستقرة)، كما أن درجة التماسك السياسي للنظام تتضمن مدى سيطرته على المؤسسات السياسية الأخرى كالنقابات والمؤسسات الشعبية وذلك بما يخدم أهداف السياسة الخارجية للنظام[2] .

[1]– محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ،(القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ، ط2) ، 1998 ، ص . 166 .

[2]– محمد نصر مهنا ، **النظرية السياسية والسياسة المقارنة، دراسة لمجموعة مختارة من الدول** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة)، [د.س.ن] ص 253 .

– **درجة المحاسبية السياسية للنظام** : أي مدى قدرة المجتمع على محاسبة القائمين على السياسة الخارجية وذلك على النتائج المترتبة على تنفيذ سياساتهم وتتضمن درجة المحاسبية ثلاث متغيرات هي :حجم المنافسة السياسية و حجم المشاركة السياسية ثم أسلوب تولي السلطة السياسية وفقدانها (آلية الانتخاب والديمقراطية) ، فكلما ازدادت المنافسة السياسية وحجم المشاركة السياسية واعتماد أسلوب تولي السلطة وفقدانها على التصويت الشعبي؛ ازدادت الضوابط المفروضة على النظام السياسي من حيث عملية صنع القرار السياسي، مثل الدور الذي لعبته المعارضة السياسية للجمهوريين في تعطيل مسعى الرئيس **جون كينيدي** الديمقراطي بالانفتاح على الصين.

وللنظام السياسي الصيني خصائص يمكن تحديدها في المميزات التالية:

-تركز سلطة الدولة في مؤسسات وبنيات الحزب الشيوعي والعمل بنموذج الدولة شديدة المركزية الماسكة بمنافذ التأثير على المجتمع.

-وجود إيديولوجية رسمية تعتنقها النخبة الحاكمة والحزب الحاكم المتمثل في الحزب الشيوعي ، وتتخذها ركيزة لبناء وصياغة السياسات العمومية للدولة داخليا وخارجياً وهي تمثل إطارا فكريا وايديولوجيا متكاملا يبلور ويحدد الغايات النهائية للمجتمع ويقدم تفسيرا للواقع الاجتماعي العام ، ويمثل هذه الإيديولوجية وجود حزب شيوعي قوي ومنظم تنظيماً تراتبيا صارما، تتداخل اختصاصاته مع اختصاصات الهيئات الحكومية والدولاتية المركزية والمناطقية[1].

ويقوم النظام السياسي الصيني على التمازج بين النزعة المركزية التسلطية للنظام وبين المشاركة الجماعية في قيادته بمعنى أن النظام السياسي الصيني لا يقوم على أساس حكم الفرد الواحد ، بل حكم المجموعة ، وتتضح لنا جذور فكرة السلطة ومفهومها في التاريخ الصيني ، فالمجتمع يعد

[1]– خالد رحموني ، **الصين والصعود إلى القمة** : تأملات في نموذج تنموي فريد ، على موقع **http://pjd.ma/articles/page-584**

مجتمعا أسريا تتحكم فيه العلاقات السلطوية بشكل صارم ومحدد وهذه الثقافة الجماعية عن السلطة أفرزت ثلاثة مرتكزات فكرية أساسية [1]:

1- تعد إطاعة السلطة أمرا أخلاقيا لذا فالقانون طريق للتطور.

2- الإعلاء من شأن النزعة الجماعية على النزعة الفردية

3 -قيام علاقات مرنة تقبل بالمنطق البراغماتي في التعامل مع الواقع.

وهذه الثقافة السياسية الصينية سوف تكون عاملا مساعدا في مسألة تكريس الطبيعة السلطوية للنظام السياسي أطول فترة ممكنة ، خاصة إذا علمنا أن القطاع التقليدي في المجتمع الصيني يشكل ما بين **70-80%** من عدد السكان يضاف إلى ذلك ما أفرزه الحزب الشيوعي من شيوع ثقافة " البطل "، الأمر الذي أدى إلى زيادة انحسار الاتجاه نحو المطالبة الشعبية بالمشاركة السياسية في مسألة صنع القرار.

وقد طالت إصلاحات«**دنغ شياو بينغ**» هيكل النظام السياسي الأمر الذي أدى إلى إحداث تغيرات جوهرية في آليات صنع السياسة الصينية ، مما زاد في مأسسة عملية صنع االقرار مع تزايد مطرد في دور الكوادر التكنوقراط ، مما جعل قرارات السياسة الخارجية بيد العناصر البيروقراطية للأمانة العامة للحزب وبيد عناصر مجلس الدولة (الحكومة) ، الأمر الذي أدى إلى إضعاف نفوذ كل من المكتب السياسي واللجنة الدائمة للحزب ، وقد ترافق هذا التحول مع تنامي الرغبة الصينية في إنشاء مراكز علمية للبحوث السياسية والاستراتيجية [2].

وبناءا على ما تقدم فإنه حتى مع النزعة التسلطية التي تسيطر على النظام السياسي في الصين فإن ذلك لا ينفي جماعية اتخاذ القرار فيه ، وهذا يعود إلى الروح الجماعية التي تسيطر على الثقافة السياسية الصينية المستوحاة من أفكار «**كونفوشيوس**» . فالقرار لا يتم اتخاذه داخل إطار النظام

[1]- ماجد بن عبد العزيز بن محمد العبدان ، **الصين وتايوان (1990 – 2002) دراسة مقارنة في طبيعة العلاقات بينهما** ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، 2009 ، ص ، 62 .

[2]- **المرجع نفسه** ، ص ، 63 .

السياسي فرديا بل جماعيا ، نتيجة مجموعة من المناقشات التي تتم في المستويات داخل النظام السياسي ، ومن ثم تصعد رؤى هذه المناقشات إلى المستويات العليا في الهرم السياسي [1].

-المحدد السيكولوجي لصانع القرار: ويرتبط هذا العامل بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يعرَف

بها صانع القرار الموقف ، لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس الاجتماعي ، وعلى جدواها في تفسير السلوك الفردي.

ويمكن القول أنَ هذا التوجه ارتكز على التمييز الذي قام به كل من«**هارولد**» و«**مارغريت سبروت**»

بين البيئة النفسية والبيئة العملية ، حيث أن صناع القرار يستجيبون لا على أساس العالم الحقيقي أو الواقعي ، ولكن على أساس تصوراتهم وإدراكاتهم لهذا العالم ، والتي يمكن أن تكون مطابقة أو غير مطابقة لهذا العالم الحقيقي ، أي أن صناع القرار يتصرفون أو يسلكون وفق إدراكهم للواقع وليس بالضرورة وفق الواقع نفسه[2] .

وعليه فإنَ صانع القرار يمكن اعتباره محور عملية صنع القرار، وأن خصائصه الشخصية ونسقه العقيدي يلعبان دورا مهما في تحديد سلوكاته وقراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية ، هذا ما يجعل صانع القرار يختار من بين البدائل المتاحة ما يوافق نسقه العقيدي ويرفض ما يتعارض معها تلقائيا ، وفي هذا الصدد يقول « **كينيث بولدينغ**»: إن لكل إنسان مقياساً معيناً يؤثر في عقائده ويعطيه مقدرة على تقييم ومقاومة كل ما لا يتلاءم مع عقائده[3] .

ولقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم ، وتداولها السلمي عليه في تطوير أساليب و آليات صنع القرار في الصين.

---

[1]- **المرجع نفسه** .

[2]- Bahgat Korany & all , **How Foreign Policy Decisions Are Made in The Third World** : **A Comparative Analysis** (USA :Westerview Press INC) ,1986 , p.51.

[3]- سعد أبو دية ، **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية** ، (الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية) ، 1983 ، ص، 14 .

فالفلسفة و الذهنية الصينية فريدة من نوعها، فعندما تقدم السن ب«**ماو تسي‌تونغ**» ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني المتواضع و البالغ الكفاءة «**شوان لاي**» ، و لم يمانع في إعادة الاعتبار للقائد «**دنج هسياو بنغ**» ، و عندما بلغ الكبر بهذا الأخير اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة ، لكنه كان بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة . و«**جيانغ زيمين**» عندما واجه نفس الاختيار، اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية ، و ترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين و إدارتها في القرن الحادي و العشرين[1] .و«**جيانغ زيمين**» عندما واجه نفس الاختيار، اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية وترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين و إدارتها في القرن الحادي و العشرين.

و بالنسبة للقيادة الجديدة فقد جرى إعدادها مسبقا للعب أدوار مستقبلية ، فقد تولى «**هو جنتاو**» منصب

نائب الرئيس لمدة خمس سنوات ، و ذلك بعد أن تم تصعيده من العمل العسكري و الحزبي ونفس الشيء بالنسبة لرئيس مجلس الدولة«**جون جيإباو**» الذي كان بدوره نائبا لرئيس الوزراء على مدى خمس سنوات، وهنا تتجلى العبقرية الصينية حيث أن قائدا المسيرة الجديدة متمرسان على الحكم والإدارة و الجانب العسكري عندما سئل« **جيانغ زيمين**» عن مستقبل الصين قال أنه يحس بالاطمئنان لأنه يعرف أن شابا مثل« **هو جنتاو**» هو نائب الرئيس ، و أن مقاليد أمور الصين بين يديه ، و بذلك عبر«**جيانغ**» عن الحكمة البالغة التي تراكمت عبر السنين في حضارة عريقة و دينامية.

كل هذه العوامل هي متغيرات داخلية تمثل مختلف المتغيرات المؤثرة في البيئة القرارية لصانع القرار في الصين حيث يؤثر مستوى القوة والإمكانيات الطبيعية والبشرية على التوجه الذي تتخذه السياسة الصينية الخارجية ، من حيث الأهداف والمخرجات ، بما يتناسب مع إدراك القادة الصينيين لمكانة بلادهم وللدور الذي يجب أن تلعبه الصين في العلاقات الدولية.

[1]– محمد نعمان جلال ، " تسليم الراية في القيادة الصينية : الدلالات و الأبعاد" .**السياسة الدولية** ، (ع 152 ، أفريل ، 2003) ، ص ص
28 ، 29 .

فمتغيرات البيئة الداخلية تتحكم وبشكل كبير في صنع القرار في الصين ، والذي يعمل وفقا لجملة من الأهداف : أهمها تدعيم التنمية الاقتصادية ومنه إلى تطوير القدرات العسكرية ، وتدعيم وضعها ومكانتها دوليا بتحسين علاقاتها الخارجية و يظهر ذلك واضحا في انفتاحها على مختلف الدول و القارات من خلال صور عديدة من العلاقات كالمبادلات التجارية والاستثمارات الخارجية.

ثانيا : نمط التفاعلات بين أجهزة صنع السياسة الخارجية :

يعتبر نموذج السياسات البيروقراطية النموذج الأمثل لتفسير صنع القرار السياسي الصيني ، وتنتج القرارات في ظل هذا النموذج من المساومة ، والتوفيق، والمفاوضة داخل الوحدة القرارية ، فكل لاعب بيروقراطي له إدراكاته المختلفة وأولوياته ، وكل واحد منهم ينافس من أجل السلطة والقوة والترقية ، يعمل على أن يحجز لنفسه موقعا ملائما حتى بعد نهاية الأزمة . فالاعتبار في هذا النموذج لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله[1] .

ففي الصين تحتكر القيادة الجماعية للجنة الدائمة في المكتب السياسي سلطة صنع القرارات العليا الزعيم الأعلى واللجنة الدائمة للمكتب السياسي يعينون شخصا لشؤون السياسة الخارجية يمارس سلطة عليا بين مجموعة من الإداريين المحايدين يساعده ويقدم له الاستشارة مدير مكتب الشؤون الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، وعادة عضو مجلس الدولة هو أعلى مسؤول للخدمة الخارجية الصينية ، الذي غالبا ما يعتبر النسخة الصينية من مستشار الأمن القومي الأمريكي على مستوى العمل ، تلعب وزارة الخارجية الدور الأساسي في الحل الإجرائي اليومي للقضايا الروتينية بين الصين والدول الأجنبية ، الوكالات الحكومية الأخرى تعنى خصوصا بمجالات عمل بنفس الطريقة ، داخل النظام البيروقراطي ، صنع السياسة الخارجية الصينية يتم على عدة مستويات مختلفة تبعا لأهمية القضايا المطروحة .

شهدت الصين كغيرها من دول العالم الذي توجد فيه تطورات وتغيرات متسارعة تصاعد معها دورها على الصعيد الدولي ؛ حيث برزت قضايا وتحديات جديدة كالعولمة والبيئة ونزع التسلح ؛ فدخلت عملية صناعة القرار في تعقيدات وتشابكات جديدة أدت معها إلى تنامي دور جهات في

[1]– محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات، والأدوات** ، (الجزائر ، دار النشر و التوزيع للطباعة) ، 1997 ، ص 165 .

الدولة لاسيما مثل و زارة التجارة التي لعبت دورا أكبر في عملية صناعة القرار على صعيد السياسة الخارجية بشكل تجاوز بكثير دور وزارة الخارجية وبالتحديد منذ عام 1993 بعدما أصبحت سياسة الصين الخارجية في كثير من الأحيان اقتصادية بحتة ؛ فوزارة التجارة هي التي تولت مهمة التفاوض لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وهي التي ترسم سياسة الصين الخارجية تجاه بعض المناطق التي تولىها الصين أهمية في مجال تقديم المساعدات أو الاستثمارات مثل إفريقيا[1]

وهناك وزارات جديدة أصبحت من اللاعبين الجدد على حلبة صناعة القرار لاسيما وزارة الأمن التي تعاظم دورها منذ الاستعداد لاستضافة دورة بكين للألعاب الأولمبية عام 2008 حيث برزت الهواجس الأمنية لضمان نجاحها فتم اللجوء إلى قوى الأمن للاضطلاع بهذه المهمة ، كما عزز من شأن هذه الوزارة اندلاع أحداث العنف في إقليمي التبت وشينجيانغ (تركستان الشرقية) وصولاً إلى الربيع العربي وخشية القيادة الصينية من انتقال عدواه إلى شوارع وميادين المدن الصينية . كل تلك الأحداث أدت إلى اعتماد الحكومة والحزب على دور قوى الأمن للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى تضخم هذه الأجهزة وزيادة نفوذها وحصولها على إمتيازات ومصالح مكتسبة ورفع ميزانيتها المالية لتتجاوز بكثير ميزانيات الجيش . وبات من الطبيعي لأجهزة الأمن أن تسعى للحفاظ على مصالحها و إمتيازاتها المكتسبة بالدفع نحو دخول الحلقة الضيقة لصناعة القرار[2] .

عملت الصين أيضاً على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها فعلى سبيل المثال فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دورا بارزا كأحد مصادر الفكر السياسي الداخلية ومن ناحية أخرى فقد بدأت الحكومة في تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي هذا ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين بصورة منتظمة في مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقارير إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للقاء بنظائرهم من الخبراء الدوليين بالإضافة

[1]– عزت شحرور، **صناعة القرار في الصين ... مراكزها وتطورها** ، تم الإطلاع على الموقع 13/ 01/ 2019 :

http://studies.aljazeera.net/issues/2018/11/2018111137631298783.htm

[2] – عزت ، **المرجع نفسه** .

إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية . وهناك أيضاً عامل آخر كانت له بصمة واضحة في تطوير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشؤون العالمية ، فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الأسلحة أو الدفاع الصاروخي في خلال العشر سنوات الماضية ، ولكن في الوقت الراهن يستطيع النُقاد أن يتناولوا كل تلك القضايا بالدراسة في آرائهم ولقاءاتهم التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بفرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية . وفى الوقت نفسه فقد بدأت فئة من الصينيين تضم مسؤولي الإعلام والمتحدثين الرسميين للحزب الشيوعي والصحف اليومية الشعبية تجرى مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة بالاستعانة بالإدارة الصريحة للمحللين الجدد حتى إن بعض الصحف وخاصة الهوانكى

شيباو(أوقات عالمية) والنانفانج زومو(نهاية الأسبوع الجنوبي) قد نشرت بعض الآراء المطالبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي مثل تلك التي تتعلق بكوريا الشمالية [1].

المبحث الثالث : مدخل عام للقرن الإفريقي :

مفهوم القرن في اللغة : القرن للثور وغيره والقرن أيضًا الخصلة من الشعر والقرن مائة سنة، والقرن قرن الهودج، والقرن جانب الرأس ، وقرن الشمس أعلاها وأول ما يبدو منها في الطلوع .

في هذا المبحث سنتطرق لكل ماله علاقة بالقرن الإفريقي بدءا بالتعريف به مرورا بأهمية و خصوصية القرن الإفريقي ثم عوامل الإستقطاب الدولي في القرن الإفريقي و أخيرا دوافع الإنفتاح الإفريقي على الصين .

المطلب الأول : القرن الإفريقي ، الأهمية ، التاريخ ، السكان .

القرن الأفريقي هو تلك المساحات التي تمتد عبر النتوء الشرقية للساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر والممتدة إلى الداخل حتى حدود أثيوبيا والصومال حيث كانتا الدولتين اللتين تتمتعان بشكل ومضمون الدولة.

[1]- شيماء عاطف الحلواني ، **مرجع سابق**.

وهو مصطلح جغرافي وسياسي يعتبر حديثًا نسبيًا ، ونتيجة لتداخلات الحدود والشعوب فيما بينها أصبح مفهوم القرن الأفريقي السياسي يشمل عددًا من دول شرق أفريقية وهي الصومال واريتريا، وأثيوبيا، كينيا، السودان، وجيبوتي، إلا أن الجغرافيين ومعهم الانتروبولوجيين يقصدون بالقرن الأفريقي أساسًا الأراضي التي يسكنها الصوماليون وإن تعددت أوطانهم في الصومال أو أثيوبيا أو كينيا.

ويشغل القرن الأفريقي خطوط العرض الممتدة من خط **12** درجة شمالا إلى **3^0**جنوب خط الاستواء ويبلغ نحو الداخل تلال شوا وبلاد لجالا الواقعة جنوبها وإقليم هرر وشرق بحيرة رودلف ويسير مع الحد الجنوبي الغربي لبلاد الصومال إلى الغرب في بعض الأجزاء من خط الطول **°40** شرقًا مغطيًا بذلك مساحة تقرب من **300.000** ميل مربع [1].

ويحتل القرن الأفريقي وفق هذا المفهوم الجغرافي البروز الشرقي من أقصى شرق أفريقيا ويغطي كل أرض الصومال بما فيها جيبوتي وخمس مساحة كل من أثيوبيا وكينيا وترجع تسمية منطقة القرن الأفريقي إلى أنها تشبه قرن وحيد القرن .

إذ يحدها من الشمال البحر الأحمر ومن الشرق خليج عدن والمحيط الهندي[2] ، ويمتد القرن شمالا على ساحل البحر الأحمر لمسافة **600** ميل وبلاد القرن الأفريقي في معظمها هضبة يصل متوسط ارتفاعها إلى **3000** قدم وهي ترتفع تدريجيًا من ساحل المحيط الهندي فخليج عدن نحو الشمال والغرب حتى يصل ارتفاعها إلى **6000**قدم أو أكثر بالقرب من المرتفعات الأثيوبية ويمتاز الإقليم بارتفاع درجة حرارته التي تقل في الهضبة عنها في الأجزاء الساحلية[3].

أولا : أهمية القرن الإفريقي :

لمنطقة القرن الأفريقي أهمية إستراتيجية كبيرة نتيجة لموقعها الجغرافي الذي يجعلها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ولقد وضحت هذه الأهمية عند فجر التاريخ الحديث ومنذ أن عرف قدماء السكان

[1]- عمر المشري محمد : **بلاد القرن الأفريقي نصوص ووثائق** ،(طرابلس ، شعبة الإعلام والتثقيف والتعبئة) ، 2008، ص ص ، 20-21.

[2]- الأمين عبد الرزاق آدم ، **التدخلات الخارجية و أثرها على الإستقرار في الصومال (1991– 2002)** ، (الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة)، 2006 ، ص ، 27 .

[3]- عمر المشري ، **مرجع سابق** ، ص 23 .

قيمة الربط بين الساحل الآسيوي من شبه الجزيرة العربية وبين الساحل الأفريقي إلى قلب القارة السوداء كما عرفوا قيمة الربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض كأقصر طريق للملاحة والتجارة ، وتمثل منطقة القرن الأفريقي بعدًا استراتيجيًا هامًا لما يجسده من موقع متميز يسيطر على ممرات مائية حيوية إضافة إلى أنها المدخل الضيق لأفريقيا من جهة الشرق ويزيد ارتباط المنطقة بالبحر الأحمر من أهميتها فهذا الموقع أعطى المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة تنبع من قيمة البحر الأحمر وقناة السويس اللذان يربطان شمال العالم بجنوبه إضافة إلى أهميتها البالغة للملاحة العالمية فضلا عن أهميتها في إطار الإستراتيجية الكونية للدول الكبرى كما أن قرب المنطقة من الجزيرة العربية والخليج أغنى مناطق العالم بالنفط يجعل منها بؤرة للتوتر والصراع .

وقد زادت الأهمية الجيولوليتكية للقرن الأفريقي بعد شق قناة السويس عام 1969 إذ صار متحكمًا بأهم طريق تجاري يربط أوربا بأسواق آسيا وأفريقيا كما أن اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي قد عزز من تلك الأهمية واليوم يتوسط القرن الأفريقي القسم الأكبر من احتياطي النفط العالمي وسوق الاستهلاك في أوربا وهكذا تبدو أهمية نقاط التحكم الإستراتيجي في خنق الملاحة المدنية والعسكرية في البحر الأحمر أما مضيق باب المندب فيتحكم بكتلة إستراتيجية واحدة تشمل البحرين الأحمر والمتوسط والخليج العربي ويتوسط المسافة بين منابع النفط وقناة السويس[1].

وتعتبر منطقة القرن الأفريقي حلقة الاتصال بين أجزاء الوطن العربي في قارتي آسيا وأفريقيا فهي تطل على بحر العرب شمال غرب المحيط الهندي وتشكل مع جمهورية اليمن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يقف عند مدخله باب المندب وترتب على تلك الأهمية للقرن الأفريقي أن أصبح منطقة صراع بين القوى العظمى فالكل يتسابق على فرض نفوذه عليها للإستئثار بمزاياها الجغرافية والإستراتيجية دون غيرها وذلك لتحقيق أحد الأهداف الإستراتيجية الكبرى بتأمين السيطرة على طرق الإمداد بالبترول[2].

وقد اكتسبت المنطقة أهميتها من البحر الأحمر أعظم طرق المواصلات البحرية في العالم، وقد كان يحمل التوابل بين الشرق والغرب في العصور السابقة وأصبح الآن أخطر طرق المواصلات البحرية في العالم يحمل أهم السلع الإستراتيجية بين الشرق والغرب أيضًا، وتحول من مجرد بحر داخلي إلى أهم شريان ينقل البترول

[1]- الأمين عبد الرزاق آدم ، **مرجع سابق** ، ص 28 .

[2]- محمد عثمان أبو بكر ، **المثلث العفري في القرن الإفريقي** ، (القاهرة ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات) ، 1996، ص 34 .

من مناطق إنتاجه في الخليج العربي وإيران وشبه الجزيرة العربية إلى أوربا الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية .

وبفضل اكتشاف البترول في الخليج والجزيرة وبفعل الجوع البترولي في أوربا وأمريكا أصبح البحر الأحمر بكل مميزاته وخصائصه الجيوبوليتيكية أخطر محاور الصراع الدولي وملتقى أهم نقاط التحكم الإستراتيجي باعتباره حامل البترول ومعبر التجارة الأساسية ومجال تدفق القوة العسكرية ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمحيط الأطلنطي وبين المحيط الهندي والهادي ، وبهذه المميزات ارتبط البحر الأحمر بالقرن الأفريقي جنوبا مثلما ارتبط بقناة السويس شمالا ارتباطًا عضويًا ومصيريًا عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا فكل منهما له مميزاته الحاكمة وخصائصه المحددة حتى أصبحا معًا محط أنظار المخططين السياسيين والعسكريين وموضع اهتمام واضعي القرار السياسي ومحور صراعات معقدة بين القوى الدولية المتصارعة وكذلك القوى المحلية والإقليمية المتنافسة[1] .

ثانيا : تاريخ منطقة القرن الأفريقي :

إن الذين كتبوا عن الأوضاع التاريخية للقرن الأفريقي قبل بزوغ شمس الإسلام يتفقون على قيام حضارة اشتهرت بحضارة (البنت) في السواحل التي تعرف اليوم بالسواحل الصومالية وعلى قيام حضارة أخرى اشتهرت بحضارة (اكسيوم) في الجزء الشمالي من ساحل القرن وبمرور الزمن عرف العالم بأن سكان اكسيوم هم تاجراي اليوم والبنت هم صوماليو اليوم ولكن مؤرخي العرب الذين ينقل عنهم مؤرخو الغرب اصطلحوا على إطلاق اسم الحبشة على كل القادمين من القرن الأفريقي منذ أن استوطنت قبائل الحبشات العربية في اريتريا وتاجراي قبل ظهور الإسلام بفترة لا تقل عن قرن كامل[2].

ومن المسلم به أن التطور الحضاري لشعوب القرن الأفريقي كان يأتي عبر المهاجرين القادمين من الضفة الشرقية للبحر الأحمر وبالتالي فإن الوضع التاريخي لسكان القرن الأفريقي قد تشكل عبر عملية تاريخية طويلة امتدت لآلاف السنين ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ البعيد حيث اختلطت وتمازجت

[1]- صلاح الدين حافظ ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي** ، (الكويت ، [د.د.ن])، 2012 ، ص 76 .

[2]- إبراهيم عبد الله محمد ، **تحفة الأوفياء لمسيرة التحرير و التعريب في القرن الإفريقي** ، ([د.م. ن] ، المركز الإقليمي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية في القرن الإفريقي ، 2001) ، ص 17 .

دماء الشعوب الزنجية القديمة التي استقرت في المنطقة منذ العصر الحجري القديم مع دماء الشعوب الحامية التي هاجرت من آسيا عبر البحر الأحمر، ويرجع سكان كل من بلاد الصومال واريتريا والحبشة إلى أصل حامي قديم دخل شرق أفريقيا من جزيرة العرب، فعن طريق باب المندب بدأت طلائع الحاميين تحركاتها نحو بلاد القرن الأفريقي مع آخر الفترات الجليدية وقد عرفت بلاد القرن الأفريقي كقاعدة تجمع لمختلف العناصر الوافدة من القارة الآسيوية والتي بعد أن تستقر فترة من الزمن تبدأ في الانطلاق نحو داخل القارة الأفريقية[1].

وإن ما نجده اليوم من إختلاف كبير بين كل من علماء الأجناس البشرية والتاريخ حول تحديد هوية شعوب بلاد القرن الأفريقي مرده إلى شيء مهم جدًا هو أن بلاد القرن الأفريقي بصفة عامة واقعة ضمن مناطق تداخل سكاني كبير خصوصًا بين قارتي آسيا وأفريقيا هذا التداخل والاختلاط الكبير والذي يمتد عبر أجيال طويلة يصعب معه بكل تأكيد أن نميز بشيء من الوضوح المطلق هذه المجموعات البشرية بعضها عن بعض[2] .

ومن الهجرات ذات الأثر الكبير على المنطقة كانت الهجرة القادمة من الجزيرة العربية عبر الساحل الشرقي، وترجع صلة الجزيرة العربية بسواحل أفريقيا الشرقية إلى فترة ما قبل الإسلام فقد حدثت اتصالات كان هدفها التبادل التجاري الذي نتج عنه إستقرار مؤقت في مراكز ساحلية أسسها العرب لأغراض تجارية وعند ظهور الإسلام في الجزيرة العربية ظهر عامل آخر من عوامل الاتصال بين الجزيرة العربية وسواحل البحر الأحمر في شرق أفريقيا وهو نشر الإسلام والإستقرار هناك وإقامة مدن ساحلية لاتخاذها مراكز لنشر الدين والدعوة هناك، وقد حدثت أول هجرة للمسلمين إلى هذه المنطقة مع بواكير الدعوة الإسلامية لأن الرسول عليه الصلاة و السلام أدرك أن الزعامة الوثنية في قريش ماضية في تعذيبها للمسلمين لذلك أشار عليهم بالهجرة إلى الحبشة لأن فيها ملكًا لا يظلم عنده أحد، وتسلل المسلمون نحو الساحل وعبروا البحر الأحمر على ساحل أفريقيا الشرقي مما يمكن اعتباره تمهيدًا لنشر الإسلام والدعوة الإسلامية في أفريقيا وسواحلها الشرقية في ذلك الوقت المبكر وكانت هذه الهجرة فاتحة لهجرات أخرى لهذه المنطقة [3] .

---

[1]- عمر ، **مرجع سابق** ، ص 50.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 57.

[3]- عبد الهادي العطا ، « الإسلام في سواحل البحر الأحمر الغربية »، (**مجلة دراسات إفريقية** ، ع3 ، الخرطوم ، مركز الدراسات و البحوث ،

سيطرت في نهاية القرن التاسع عشر الدول الأوربية على كل أصقاع أفريقيا وقسمتها فيما بينهما باستثناء الحبشة وليبريا ويلاحظ مرور خريطة أفريقيا السياسية بعدة مراحل تقسيميه تمثل كل مرحلة فترة من فترات الصراع الاستعماري بين الوطنيين الأفريقيين من ناحية والمستعمرين الطامعين من ناحية أخرى فقد أدت السياسات الاستعمارية التي أتبعت في القارة الأفريقية إلى خلق قدر من التنافر الناشئ بين القوميات الأفريقية وفي إشعال فتيل النزاعات بجميع أنواعها على الساحة الأفريقية[1] .

وقد كان نصيب منطقة القرن الأفريقي وافيًا من حيث التقسيم الاستعماري الذي لم يراع الاثنيات أو القوميات أو رغبات أهل المنطقة، وقد مثلته دول بريطانيا ، ايطاليا وفرنسا وقد ظلت هذه المنطقة تتأثر بتوازنات القوى العالمية بأكثر مما تتأثر بأحداث داخلية بين دولها والصراع فيها قديم متجدد.

وقد كان القرن الأفريقي في فترة الحرب الباردة من أشد مناطق العالم التهابًا واشتعالا . ومثلما كان الصراع على البحر الأحمر والقرن الأفريقي مشتعلا بين الإمبراطورتين الإستعماريتين بريطانيا وفرنسا خلال القرن التاسع عشر أصبح نفس الصراع ملتهبًا بين القوتين العظمتين أمريكا والاتحاد السوفيتي، كان الصراع البريطاني الفرنسي على توزيع مناطق النفوذ وطرق التجارة الدولية بين الشرق و الغرب فإذا ما نجحت فرنسا في الحصول على امتياز قناة السويس في الشمال سارعت بريطانيا لاحتلال عدن في الجنوب وإذا ما احتلت فرنسا جيبوتي وبعض أراضي الصومال سارعت بريطانيا لتوازي هذا التقدم وتدخل سباق الصراع على احتلال باقي الصومال أما في القرن العشرين فقد استمرت نفس اللعبة بتغيير في اللاعبين فقط فبدلا من فرنسا وبريطانيا برزت القوتين الأعظم بعد الحرب الثانية ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فإذا تركزت أمريكا جنوب البحر الأحمر عند القرن الأفريقي في أثيوبيا سارع السوفيت لتثبيت أقدامهم شمالا عند السواحل المصرية . وإذا انتقل السوفيت للصومال سارع الأمريكان لتقوية تواجدهم على الطرف الآخر وهكذا سارت لعبة الاستقطاب وتعقدت يومًا بعد يوم وتبادلت القوتان العظيمتان المواقع في ظل استراتيجيات واضحة ومحددة ، حيث حط الروس رحالهم في الصومال في عهد«**سياد بري**» ثم بعد سقوط العرش الإمبراطوري الأثيوبي في 1974/09/12 ومجيء العسكر بقيادة الجنرال« **أمان عندوم**» ثم «**منجستو هايلي ماريام**» ترك السوفيت **مقديشو** ورحلوا عنها إلى أديس أبابا ليحلوا محل الأمريكان حلفاء

جامعة افريقيا العامية)، أفريل 2007 ، ص 47 .

[1]– ربيع عبد العاطي عبيد ، **دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض النزاعات** ، (القاهرة ، دار القومية العربية للثقافة) ، 2002 ، ص 58 .

الإمبراطور المعزول«**هيلاسلاسي**» وليدعموا النظام الماركسي بكل ما لديهم من عتاد عسكري وخبرة أمنية حتى يتمكن من إخماد التمرد في كل من أوغادين واريتريا الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى هزيمة الصومال في حرب أوغادين1977 - 1978[1] .

فقد كان عام 1977 هو العام الذي تأكدت فيه الاستراتيجيات الإقليمية والدولية إزاء البحر الأحمر وقد أعقب ذلك أن ركزت النشاطات السياسية المبذولة في المنطقة على السيطرة عليه و خلال فترة 1976 – 1977 تغيرت موازين القوى الإقليمية والدولية في البحر الأحمر بسبب الصراعات الإقليمية مع تغير أنماط التحالفات وبخاصة بعد استيلاء الشيوعيين على أثيوبيا وإبعاد السوفيت من السودان والصومال عام 1977 وإذا رجعنا إلى الوراء في مراحل التاريخ لوجدنا أن إنشاء الترعة التحررية في الصومال 1960 والحركة الوطنية الاريترية 1962 واستقلال اليمن الجنوبي 1967 وظهور المملكة العربية السعودية بصفتها قوة مهمة ذات نفوذ إقليمي ودولي منذ أوائل السبعينات ثم الثورة الأثيوبية 1974 واستقلال جيبوتي 1977فضلا عن سياسات القوتين العظيمتين في المنطقة منذ أوائل الخمسينات مع سرعة استقطاب القوى الموجودة في البحر الأحمر في العام 1977 كل هذه تشكل في مجموعها العوامل التي أثرت على التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأحمر وأضافت أبعادًا جديدة إلى الصراعات القائمة فيه وثمة عوامل أخرى مثل إعادة افتتاح قناة السويس 1975 وزيادة التنافس للسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر مع زيادة الأهمية الإستراتيجية لباب المندب وبخاصة بالنسبة إلى منتجي النفط ومستهلكيه ، تلك العوامل أدت بدورها إلى تصعيد المصالح السياسية والإستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية في المنطقة على السواء ومن هنا تشكلت الأزمات الإقليمية من خلال التفاعلات الإقليمية والدولية وما برحت المنطقة تشهد تنفيذ سياسات متصارعة عديدة تحث خطاها في وقت واحد في البحر الأحمر استراتيجيات عربية ، صينية ، إسرائيلية وأثيوبية وأمريكية[2] .

المطلب الثاني : خصوصية القرن الإفريقي :

[1]- جلال الدين محمد صالح ،"القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية" ،(**قراءات إفريقية** ، ع5) ، أكتوبر2004 ، ص20.

[2]- عبد الله عبد المحسن السلطان ، **البحر الأحمر و الصراع العربي الإسرائيلي** ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3)، 1988، ص 177 .

للقرن الّإفريقي خصوصية تجعله محل أطماع و أنظار الدول الأخرى وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب .

مثل ما كان لموقع القرن الأفريقي أهمية إستراتيجية عالميًا كانت له أهمية ذات طبيعة مختلفة إقليميًا، تلك هي الأهمية المناطة به بواسطة الصين وغيرها من الدول فالقرن الأفريقي هو الأقرب للعالم العربي والمسيطر على المنافذ التجارية في أفريقيا .

فالقرن الإفريقي يكتسب أهمية إستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية ، ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمية ، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج ، و المتوجهة إلى أوروبا ، و الولايات المتحدة في إتجاه منطقة الخليج العربي .

ولا تقتصر أهمية القرن الإفريقي على اعتبارات الموقع فحسب ، و إنما تتعداها للموارد الطبيعية ، خاصة البترول الذي بدأ يظهر في الآونة الأخيرة في السودان[1] ، أضف إلى ذلك قربه من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية ، ومكوناتها الإقتصادية علاوة إلى ما فيه من جزر عديدة ذات أهمية إستراتيجية من الناحية العسكرية و الأمنية ، من نحو جزيرتي حنيش و دهلك .

ويعتبر القرن الإفريقي أيضا بحدوده الضيقة أو الواسعة منبعا لنهر النيل ، حيث تحصل مصر على **85%** من حصتها السنوية من هضبة الحبشة و 15% من البحيرات العظمى ، وتسعى إثيوبيا في الوقت الحالي إلى التحكم في كمية مياه النيل الأزرق التي تنساب لكل من مصر و السودان وذلك من خلال السيطرة على روافده و إقامة العديد من المشروعات الممولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل .[2]

[1]- جلال الدين محمد صالح ، " القرن الإفريقي .. أهميته الإستراتيجية و صراعاته الداخلية "، (**مجلة قراءات إفريقية** ، ع 1 ، أكتوبر ، 2004)، على الموقع : **https//www·alukah·net**

[2] – علي حسن الخولاني ، " تحديد و أهمية منطقة القرن الإفريقي " ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2019/03/27 .
https :// m·al-tagheer·com

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تتبين لنا مجموعة من النقاط الرئيسة يمكن إبرازها فيما يلي:

-هناك اختلاف أكاديمي حول تحديد مفهوم واضح للسياسة الخارجية نتيجة لتعدد الرؤى واختلافها وعدم وجود نظرية عامة تفسر وتحلل السياسة الخارجية من كل الأبعاد.

-لا يمكن تصور سياسة خارجية لدولة ما دون أهداف تسعى إلى تحقيقها، ويبقى الهدف الأسمى دائماً هو الحفاظ على البقاء أي الديمومة .

-يتحرك صناع القرار لصياغة السياسة الخارجية حيال البيئة الخارجية وفقا لمجموعة من المحددات المجالية(الجغرافيا، السياسة، الاقتصاد، التاريخ) تحددها، ولابد من عقلنة السياسة الخارجية من خلال الموازنة بين الإمكانات والأهداف.

-حسب المقربات السائدة في فترة الحرب الباردة فإن توجه الدول يغلب عليه الطابع المادي(تسعى فيه الدولة لتعظيم القوة العسكرية، المصلحة، البحث عن أكبر قادر من المكاسب المادية) ، بينما ترى المقاربات البديلة أن التفاعلات الاجتماعية هي محدد لسلوك صناع القرار ضمن البيئة الخارجية.

-تعتمد الصين في سياستها الخارجية على القوة الناعمة .

-للقرن الإفريقي خصائص هامة تجعله محل طمع لدى القوى الكبرى والصاعدة و الصين إحدى هذه الدول .

الفصل الثاني : بروز الصين
قوة عالمية و توجهاتها
الإستراتيجية نحو إفريقيا

سنقوم في هذا الفصل بتحليل مختلف أبعاد الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، وذلك انطلاقا من منطق علاقات اقتصادية براغماتية فالإستراتيجية تتعلق بالوسائل والأهداف لكنها شهدت توسعا إذ لم تعد تتوقف عند البعد العسكري فحسب بل تعدته إلى الأبعاد الاقتصادية –السياسية– الدبلوماسية ومن هذا المنطلق فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

تطرق المبحث الأول و المعنون بصعود القطب الصيني ، و الذي قسم بدوره إلى مطلبين: تطرق الأول إلى التحري في جذور الإصلاحات التي عرفتها الصين منذ 1978 (بعد الثورة الثقافية) و مختلف النظريات التي مارستها بكين في سبيل هذا المسعى لتصل إلى ابتكار نموذج فريد في السياسة العالمية و هو "نظام اقتصاد السوق الاشتراكي" و هذه الإصلاحات أدت إلى خلق قدرات جبارة للصين خاصة اقتصاديا و كان هذا مضمون المطلب الثاني.

أما المبحث الثاني: فتطرق بالتحليل إلى أهداف الإستراتيجية الصينية في أفريقيا و قد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب: تحدث الأول عن مسالة تايوان ، فهي من أهم أهداف بكين في القارة، فهي تسعى إلى تهميشها دبلوماسيا أما المطلب الثاني: فتناول الأبعاد الدبلوماسية ، خاصة لدى هيئة الأمم المتحدة، في عدة مسائل فالقارة الأفريقية، تشكل ثلث تشكيلة الأمم المتحدة، فهي قد تمثل رهانا جيدا لبكين في هذه المسائل كانتهاك حقوق الإنسان و مطالبها في بحر الصين الجنوبي أما المطلب الثالث: فقد تطرق لهدف استراتيجي كبير للصين في القارة الأفريقية، و هو سعيها لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب.

أما المبحث الثالث و المعنون بوسائل الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، فقد قسم إلى مطلبين تناول الأول، الاستثمارات الصينية في أفريقيا و أهم القطاعات

التي تركز عليها بكين أما المطلب الثاني: فتطرق بالتحليل الإحصائي إلى زيادة التبادلات التجارية بين الطرفين، و هي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها بكين بما تثيره من تحديات بالنسبة للغرب و الدول الأفريقية

المبحث الأول: صعود القطب الصيني.

في هذا المبحث سنتناول الأسباب التي أدت إلى صعود القطب الصيني استراتيجيا وفي المجال الاقتصادي بالدرجة الأولى. وذلك بتتبع جذور الإصلاحات الاقتصادية في الصين. ثم عرضا للقدرات الاقتصادية الصينية لأنه يعتبر عصب قوتها. فالإصلاحات التي شهدتها إمبراطورية الوسط، بعد الفشل الذريع للثورة الثقافية، التي قادها «**ماو تسي تونغ**»، الأب الروحي للصين الحديثة.فقد ظهرت فئات مثقفة من طرف الشعب تطالب بإدخال عناصر من الاقتصاد الحر، وتحرير التجارة.

لكن في المقابل ، ظل الحزب الشيوعي يحكم قبضته الحديدية على السلطة في الصين.في خضم هذا التناقض برز نموذجا جديدا لم يعرفه العالم من قبل، وهو "اقتصاد السوق الاشتراكي". هذا النموذج عرفت بكين كيف تستغله فافرز نسب نمو خيالية، منذ نهاية الثمانينات جعل الصين في مصاف الدول الكبرى. من هذا المنطلق قسمت الدراسة، إلى مطلبين : تناول الأول: مسالة الإصلاحات، والرؤى المختلفة التي عرفتها النخب الصينية حول الإصلاح حتى استقرت على أفكار « **دنج سياو بنج** ». واهم محاور عملية الإصلاح. أما المطلب الثاني :فتناول بالتحليل الكمي قدرات الصين الاقتصادية، لنصل في النهاية إلى الإجابة عن سؤال جوهري، وهو ما إذا كانت هذه القدرات التي تملكها بكين ستؤهلها للعب دور عالمي أم إقليمي فقط في آسيا؟ لان هذا التساؤل سيفيدنا في تقدير الدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في القارة الأفريقية.

المطلب الأول: النموذج الإصلاحي في الصين.

ما يهمنا في هذا المطلب، هو متابعة مسار التحول الصيني في التنمية. بداية من الإصلاحات الشاملة، التي أطلقتها الحكومة الصينية منذ 1978، وفقا لنموذج خاص ببكين قائم على الصعود السلمي. متبعة في ذلك مقاربة استثنائية في السياسة العالمية ، مزاوجة بين اقتصاد السوق ، والنظام الاشتراكي.

لقد كانت الايدولوجيا في مقدمة وضع السياسة الخارجية الصينية ، منذ تثبيت دعائم الجمهورية ، في 1949 حتى العام، 1972. أي حتى يوم تلاقي وتحالف العدوان الصين- الولايات المتحدة الأمريكية، ضد الاتحاد السوفيتي. هذا التقارب ساعد الصين في توسيع دائرة حركتها الإستراتيجية. أما علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الغربية، فقد وفرت لها ظروف زيادة الإنتاج الاقتصادي في أواخر سبعينيات القرن الماضي. إذن نجحت الصين عبر براعتها في استغلال الخطر الشيوعي، في إقامة التوازن بين الواقعية(البراغماتية)، و الدبلوماسية الأيديولوجية الثورية.[1]

هذا الوضع الدولي المواتي ، تزامن مع بروز حركة إصلاحية داخل الصين، تزعمتها نخبة مثقفة على رأسهم «**دنج سياو بنج**» الذي يعتبر ليبراليا اقتصاديا ومحافضا سياسيا. لذلك بدا بحملة ضد "التلوث الروحي"، لمواجهة التأثيرات الثقافية الغربية ، ولاحتواء الخلافات بين جناحي فريقه. مع عدم المساس بالتوجهات الليبرالية اقتصاديا، التي تتضمن الترحيب بالاستثمارات الأجنبية في بلاده وزيادة اللامركزية والحوافز المادية.[2] فالثورة الثقافية، قد دمرت البلاد اقتصاديا، وألحقت الضرر بمصالح الشعب و مصالح البيروقراطيات. ولدى عودة«**دنغ سياو بنغ**» إلى السلطة تحقق إجماع داخل الطبقة البيروقراطية على سبيل استبدال التطرف الأيديولوجي«**الماوي**» بالخط البراغماتي المتمحور حول التطور الاقتصادي. وقد تمكن هذا التوجه الجديد من اكتساح أصوات الناخبين داخل البلاد . وهكذا دخلت الصين طورا جديدا من الإصلاح الاقتصادي الموجه وانفتحت على التكنولوجيات و الرساميل الأجنبية.[3] وهكذا أعلن «**شوئنلاي**» في خطاب وألقاه بتاريخ

---

[1] - Fu, bu. « le silence diplomatique de la chine ». **Le monde diplomatique**. Mars, 2003.

[2]- حنان ماهر قنديل، «التغيير السلمي في الصين 1976-1985».(**السياسة الدولية**، العدد91)، يناير1990.

[3] - Fu,bu. **op.cit**.

13كانون الثاني/يناير 1975.قال: "إن الصين ستتبنى سياسة جديدة، و طريقا جديدا يتمثل في برنامج التحديثات الأربعة و حددها بأنها تشمل الزراعة، الصناعة، التقنيات و الدفاع" •.

ومهما يكن فقد اختلفت الرؤى والتصورات الأمثل لنموذج التنمية في الصين. وبهذا ظهرت نظريتان، كانتا الأهم في هذا المجال. وهي نظرية عصفور القفص* ونظرية القط لكن هذه الأخيرة، هي التي تم إتباعها، وهي التي دافع عنها « **دينغ سياو بنغ**» . وتعني القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي، والتقليل من التركيز على الايدولوجيا. وبدا هذا التوجه من خلال ما عرف بسياسة الباب المفتوح. حيث تنامت العلاقات التجارية مع كل من استراليا، ثم كندا ألمانيا اليابان ، ورفعت الولايات المتحدة الأمريكية مقاطعتها الاقتصادية للصين.[1] فبعدما كانت بكين، تعتمد في سنوات الخمسينات على الزراعة في صادراتها، فإنها بعد عشرين سنة، من الخسوف الاقتصادي عادت الصين، واندمجت في التجارة العالمية. فمنذ 1978 زادت صادراتها بنسبة **24%** في السنة.[2] فقد أدرك القادة الصينيون، أن ظاهرة الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي ، لا تسمح بإستراتيجية العزلة ، و الاعتماد على الذات. التي كانت منتهجة زمن «**ماو تسي تونج**» . وان اندماج اقتصاد الصين في الاقتصاد العالمي، أمر لا مفر منه.[3]

وفي 1978، طبق «**دنج سياو بنج**»، اقتصادا اشتراكيا للسوق الذي أدى إلى نمو كبير، ا ضافة إلى ميزان تجاري فائض. مما أتاح للصين أن تكون أول دولة تمتلك احتياطي للصرف، واكبر مانح للمساعدات للبلدان الأفريقية، والأمريكية الجنوبية.

---

* يعتقد الباحثين أن برنامج التحديثات الأربعة يمتد بجذوره إلى الجهود السابقة لتكييف النموذج السوفيتي سابقا مع الواقع الصيني.مما يجعل البرنامج نتاج تعديلات سابقة صينية و شرق أوروبية للنموذج السوفيتي سابقا. مضافا إليها اقتباسات مستعارة من خبرات دول غير اشتراكية.

[1]- وليد، عبد الحي. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي. 1978-2010**.ص 51

[2] - Jean Raphael , chaponnière.« Les échanges entre la chine et l , Afrique».
http/www.dial.prd.fr/dial-publications/sateco/pdf/100/100.17.pdf.

* تقوم هذه النظرية التي تبناها،"تشين يون". المدافع القديم عن الإصلاح و يتبناها الآن "لي ينغ" على أساس السماح بليبرالية سياسية و اقتصادية، في حدود لا تخرجها عن أسس النظام الاشتراكي. بمعنى السماح بإدخال إصلاحات على النظام الاشتراكي،تساعد على التكيف مع المتغيرات.دون الخروج عن الإطار الاشتراكي. و يشبه ذلك عصفور القفص الذي يمكنه الطيران بالشكل الذي يريده باستثناء الخروج من القفص

[3] - وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي. 1978-2010، مرجع سابق**. ص 62.

يقوم نموذج اقتصاد السوق الاشتراكي، على أساس ، تخلي الدولة عن تدعيم أسعار المنتجات إلا ما نذر، و فتح المجال أمام العمال و الخواص، لشراء أجزاء من أسهم الشركات العمومية و الاستثمارات الأجنبية.[1]

فمن بين جوانب الإصلاح الصيني جعل الاقتصاد أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي. وقد قسم مسؤول صيني سابق ، الدول إلى أربع مجموعات، من حيث القدرة على التكيف، مع الوضع الاقتصادي العالمي ، (ا) حكومات جامدة ، واقتصاد جامد. (ب) حكومات جامدة، واقتصاد مرن. (ج) حكومات مرنة ، اقتصاد جامد. (د) حكومات مرنة، اقتصاد مرن. وهي المجموعة التي تسعى الصين الانضمام إليه. حيث يقوم نموذج التنمية الصينية على وفرة اليد العاملة الرخيصة ، و الاستيطان الواسع لمعامل التجميع ، و تصدير المنتجات البخسة الثمن ، اظافة إلى تهافت الاستثمارات الأجنبية.[2] وقد اعتبر لوقت طويل "نموذجا بدائيا إلى حد ما" في بلد محكوم بقبضة الحزب الشيوعي الحديدية.[3]

ومن بين آليات النموذج الصيني، تسهيل قنوات التجارة الخارجية، بتخفيض الرسوم الجمركية، حيث طبق هذا الإجراء على **400** سلعة، أي **30%** من مجموع السلع التي تخضع لهذه القيود، كما أعلن الرئيس «**زيمين**»* في قمة التعاون الاقتصادي عن مشروع لتخفيض الجمارك بنسبة **15%** بحلول عام 2000. وتوحيد أسعار صرف العملات وإصدار قانون تجارة خارجي ذي جوانب ليبرالية.[4]

أما في الجانب الفلاحي ، تمثلت الإصلاحات في إلغاء نظام **الكوميونات**، التي بدا العمل بها عام 1958. حيث كان يجمع كافة الفلاحين للعمل في مزارع الشعب العمومية. و لقد لاقت الصين حملة شعواء من كافة الدول الغربية نقدا في **الكوميون**. إلى أن تم إلغاؤها عام 1983-1984 ، لتوسيع أنظمة

[1]- بوعلام بولعراس، " التقارب الصيني الأمريكي: خيار استراتيجي أم ود ظرفي؟".(**مجلة الجيش** ، أكتوبر، 1997) .

[2] - وليد عبد الحي، **المرجع نفسه** ، ص 57.

[3] Ignacio ramonet, « la chine, méga puissance ».(**Le monde diplomatique**. Aout, 2004).

[4]- وليد عبد الحي ، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978-2010**، **مرجع سابق**.ص 58.

السوق للمضي قدما في طريق التخصص **المايكرو** اقتصادي للمواد. و إصلاح وسائل السياسات المالية و كلها وسائل قائمة على مبادئ العقلانية الرأسمالية التي تهدف إلى المنافسة و تقليل الفوارق الاجتماعية. [1] و ما ساعد على هذه الإصلاحات، ما تتمتع به الصين من امتيازات يمكن اختصارها في الآتي:

*رخص الأيدي العاملة.

*ارتفاع معدلات الادخار لدى المواطن الصيني.

*الدور الذي يمارسه الصينيون في الخارج ، في مجال ربط الاقتصاد الصيني، باقتصاديات الدول التي يعيش فيه الكثير من الصينيين.[2]

فكل هذه الإصلاحات استهدفت إدماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي و زيادة الإنتاج. وعلاوة على ذلك، فان الحركية الدؤوبة في عمليات الاستيراد و التصدير، زادت من سرعة نمو الاقتصاد الصيني الذي استطاع التكيف مع الإصلاحات التي مسته إلى حد بعيد. [3] فمنذ أواخر السبعينات وخصوصا منذ العام 1989 اتبعت الحكومة الصينية سياسة تحرر جذرية ، وانضمت إلى أكثر الفعاليات حماسة لنظام العولمة. وإذا كانت الإصلاحات قد حظيت بالكثير من التعليقات و الانتقادات.[4]

المطلب الثاني: القدرات الاقتصادية الصينية.

بعد عرضنا لمسار الإصلاحات الشاملة في الصين، في المطلب الأول من الدراسة وتحليلنا للنموذج الفريد الذي انتهجته بكين منذ 1978. فإننا سنتطرق في هذا المطلب إلى نتائج هذه الإصلاحات على الصين مع التركيز على القدرات الاقتصادية لأنها أهم محدد في القوة الصينية و لما رأيناه انه يخدم هدف هذه الدراسة.

---

[1] – إبراهيم الأخرس. **الصين: الخلفية الأيديولوجية و البراغماتية النفعية** . (دار الأحمدي للنشر و التوزيع ، مصر)، 2006 ، ص ص ، 140-141

[2] – وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978–2010** ، **المرجع نفسه** ، ص62.

[3] – فوضيل بومالة ، «الصين أو هل سيكون كونفوشيوس حكيم القرن الواحد و العشرون؟» ، (**مجلة استراتيجيات و مستقبليات** . العدد21، الأسبوع من 16الى23ديسمبر ،1993) .

[4] –Wang hui, « aux origines du néolibéralisme en chine »,(**Le monde diplomatique**, avril,2002) .

تعتبر الصين قوة تجارية فائقة، حيث عرفت هذه الحركة التجارية منذ القديم. ففي سنة 1776، كتب «**ادم سميث**» أن الصين هي اكبر دولة غنية من كل الأقطار الأوروبية. [1] لكنها عرفت انحطاطا في نهاية القرن التاسع عشر. بينما عرفت في العقدين الأخيرين نموا مفرطا في تجارتها الخارجية. فنمو صادراتها ارتفع ووصلت

إلى **690** مليار دولار نهاية سنة 2006. أي بزيادة **26%** مقارنة بالعام السابق أي 2005. و بشكل مواز ارتفعت وارداتها ب: **22%** أي **810** مليار دولار.[2]

فقد أدت الإصلاحات الاقتصادية و الكم المريع من الأشغال و الحمى الاستهلاكية الجديدة لدى الصينيين ، جعلتها في مصاف الدول الاستهلاكية الرائدة خاصة في مجال الطاقة و النفط و المواد الأولية. [3] فقد كانت المحصلة النهائية لهذه الإصلاحات الجذرية أرقاما و إحصاءات مذهلة. فطبقا لإحصائيات البنك الدولي حققت الصين في ظل نظمها الاقتصادية الجديدة معدلا ت عالمية قياسية فخلال حقبة الثمانينات بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي **9,7%** ومعدل نمو الإنتاج الصناعي **12,6%**. و تحول هيكل الإنتاج فتراجعت الأهمية النسبية للزراعة من **44%** من حجم الإنتاج سنة 1965 إلى **32%** سنة1989 .بينما تقدمت الصناعات الحديثة، فاحتلت **48%** من حجم الإنتاج و زاد نصيب الفرد من استخدام الطاقة نحو ثلاث أضعاف.[4] كما أنها تحقق فائضا تجاريا ، وصل حسب تقرير وزير التجارة الصيني إلى مستوى قياسي عام 2006 إلى **150** مليار دولار، مقابل **109,8** مليار دولار للعام السابق أي 2005[5] .

و في تقرير التنمية في العالم صدر عام 1992 يقول البنك أن الصين تحتل المركز الثاني في ترتيب اقتصاديات العالم، حيث بلغ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الذي يقيس قيمة السلع و الخدمات داخل

---

[1]- Philippe grolub, « Retour de l،Asie sur la scène mondiale »,(**Le monde diplomatique**).

[2] - _____ _____ « Nouvelle excédent commercial record pour la chine » ,(**le monde** .11/11/2006) .

[3] - Ignacio ramonet, « La chine, méga puissance» ,**op cit**.

[4]- إبراهيم محمد الدسوقي. «رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين».(**السياسة الدولية** ، العدد112، افريل،1993) .

[5]- Jelien nessi.l، Afrique, nouveau terrain de la chasse de la chine. **www.cybers copie .info/pages/art-decript/art42-decrypt .html**.

البلاد من **7,7%** عام 1991 إلى **12 %** عام 1992. و بلغ **234** تريليون يوان أي **48** مليار دولار. وارتفع الناتج القومي الذي يشمل الدخل من الخارج إلى **12 %** أيضا. و ارتفع حجم التجارة العام الماضي إلى **20%** و بلغ **163**مليار دولار. وزادت الصادرات **18%** و ارتفع الإنتاج الصناعي بمعدل **19%** والإنتاج الزراعي، **3%** وقطاع الخدمات **9,4%** بينما ارتفع العرض النقدي بمعدل **30%** وبمقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي الذي يأمل الحكومة في زيادتها **4** مرات في هذه الفترة ، نجد أنها توازي **4** أضعاف النمو في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة نفسها. وضعف معدلات نمو اليابان.[1]

كما أن السوق الصينية له جاذبية لأكبر الشركات العالمية هذه الجاذبية ليست وليدة اليوم ومن المحتمل أن تظل الصين، مركز الجاذبية الاقتصادية في استدعاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعدد من السنوات. في الوقت الذي ما يزال الاقتصاد العالمي يمر بفترة من الركود في مطلع القرن الواحد و العشرين. و تراجع معدلات النمو الاقتصادي، في اغلب البلدان الصناعية، لذلك فان اغلب الخبراء قد ذهبوا إلى حد التأكيد إلى أن الصين سوف تكون محط الأنظار من طرف رجال الأعمال لاسيما أن الاقتصاد الصيني في طور الانطلاق.[2]

فالصين لها قدرة كبيرة على استيعاب التدفقات المالية الخارجية إذ أن الصين تعتبر الأكثر استدانة من البنك الدولي و من بنك التنمية الآسيوي. كما أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث حجم الاستثمار الأجنبي عام 1996 إلى جانب أنها تحتل المرتبة الثامنة عالميا من حيث حجم تدفق المالي منها إلى الأسواق الدولية نتيجة اتساع حركة الاستيراد و التصدير. [3] هذا وقد وقعت بكين 40 ألف اتفاقية للاستثمار الأجنبي عام 1992، تصل قيمتها إلى **58** مليار دولار. وبلغ حجم الأموال التي استخدمت بالفعل **16** مليار دولار بزيادة قدرها **50 %** عام 1991. لتشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي نصف الأموال المستخدمة أو **8** مليارات دولار وتشكل القروض النصف الآخر . و تعمل حاليا في الصين أكثر من **70** ألف شركة، و مما ساهم في تنشيط حركة الاستثمار داخل البلاد إقامة مناطق حرة للتنمية الاقتصادية، تعد بمثابة حقول تجارب قابلة للزيادة فقد بدأت هذه المناطق بعدد محدود و سرعان

[1] محمد إبراهيم الدسوقي، **مرجع سابق.**

[2]- إبراهيم الأخرس، **مرجع سابق** ، ص 347.

[3]- وليد عبد الحي ، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي،1978-2010** ، مرجع سابق ، ص 63.

ما زادت ووصلت إلى أكثر من **2000** منطقة مع نهاية العام الماضي، و ساعد على هذه الزيادة أن الأقاليم ، والمقاطعات تمتعت باستقلالية كبيرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، بعيدا عن السلطة المركزية لدرجة انه مع نهاية الثمانينات لم تعد الحكومة المركزية هي المصدر الأول للعملة الصعبة أو المسيطر عليها سيطرة كاملة إذ أصبحت للسلطات المحلية مواردها الخاصة بها، بل أن الأمر وصل إلى حد أن بعض المقاطعات أخذت المبادرة في إقامة بورصات و سن تشريعات الإفلاس الخاصة بها.[1]

أولا : الدور الاستراتيجي لهونغ كونغ

لقد اعتبرت «**هونغ كونغ**» من قبل قادة الصين القارية منذ النظام الشيوعي كنافذة ضرورية على الاقتصاد الرأسمالي، و بعد انتصار «**دينغ سياو بنغ**» عام 1978 عام 1978. و تحول الصين إلى الاقتصاد الاشتراكي للسوق و بينما كانت الثورة الصناعية الأسيوية و مركزها اليابان قد وصلت إلى سواحلها. ادرك هذا البديل المتمثل في هونغ كونغ كل معناه. [2] و الواقع أن ما تنازلت عنه الصين عام 1942 ليس هو ما ستسترده في الوقت الحالي. فلم تكن "هونغ كونغ" في ذلك الوقت سوى جزيرة صخرية بلا أية موارد طبيعية يعيش سكانها الفقراء البالغ عددهم **5000** شخصا على الصيد فقط.

أما «**هونغ كونغ**» التي تستردها الصين الآن فتعتبر معجزة اقتصادية بجميع المقاييس. عرفت ازدهارا غير مسبوق في التاريخ[3] فقد تم توقيع على اتفاقية استعادة الصين للسيادة على « **هونغ كونغ**». و هو بيان يحولها إلى منطقة إدارية خاضعة للجمهورية الشعبية بعد عامين من المحادثات تميزت بإرادة مشتركة قوية مع بريطانيا. التي كان مهمتها في الحفاظ على علاقات جيدة مع الصين اكبر بكثير من رغبتها في التمسك بجلها الأسيوي، كتمسكها بجبل طارق.[4] كما يرى المتفائلين أن عملية العودة لن تؤثر على اقتصاد الجزيرة.

وان من مصلحة الصين استمرار الازدهار الاقتصادي في المستعمرة البريطانية السابقة و إذا أسفرت العودة عن تدهور هذا الاقتصاد، فان الصين هي التي ستعاني بسبب تشابك و تداخل اقتصاد المنطقتين الذي

---

[1]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق** ، ص ص، 112-113.

[2]- **المرجع نفسه.**

[3] - سوسن حسين، «هونغ كونغ بعد العودة»،(**السياسة الدولية** ، العدد 130، أكتوبر ، 1997).

[4]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق**، ص 110.

يعود إلى سنوات طويلة ماضية.[1] **فلهونغ كونغ** دورا استراتيجيا هاما بالنسبة إلى الصين خاصة من الناحية الاقتصادية. فهي تبقى القاعدة المفضلة للمستثمرين الغربيين، و الآسيويين لقربها من الصين القارية.[2] فقد شهدت الجزيرة انتعاشة اقتصادية بانضمامها إلى رابطة جنوب شرق آسيا، "**الآسيان**". لذا أصبحت الجزيرة احد أهم المراكز التجارية الرئيسية في العالم. و باتت قادرة على أن تلعب دورا ليبراليا كأحد أهم الاقتصاديات الصاعدة. و احتلت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية المكانة الأولى مع الجزيرة ، و جاءت بريطانيا في المركز الثاني. و من حيث صادراتها إلى الجزيرة فان اليابان . تعد من أهم المصدرين إلى الجزيرة.[3] فحتى يومنا هذا ظلت « **هونغ كونغ**» لمدة خمسين عاما، تبرهن عن حالة من النمو المالي.فهي كقوة تجارية سابعة في العالم

وكسوق سابعة للبورصة، و كمركز مالي خاص مع احتياطي نقدي يقدر ب: **65** مليار دولار و اعتبارها المرفأ الأول للمستوعبات العالمية . حيث متوسط دخل الفرد**25000** دولار. تشكل إذا المركز الاقتصادي الإقليمي المسلم به في عالم صيني في عز تطوره. فعبر «**هونغ كونغ**» يمر القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في الصين كما في الصادرات.[4] وفي هذا الصدد يرى فريق من الخبراء الاقتصاديين أن الصين بعد 20 عاما، ستصبح أقوى قوة اقتصادية في العالم، و تزيح الولايات المتحدة الأمريكية من مكان الصدارة. يعزز ذلك أن جزيرة «**هونغ كونغ**» التي يقدر دخلها القومي 40 مليار دولار و تعاملاتها التجارية التي تحقق فائضا كبيرا .[5]

ثانيا : انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة:

سعت **بكين** منذ سنوات لدخول منظمة التجارة العالمية. و قطعت شوطا كبيرا لإصلاح تجارتها الخارجية، للحصول على عضوية المنظمة و اندفعت بقوة نحو صياغة نظام تجاري دولي أكثر ملائمة لأهدافها لامتلاك مزيد من الفرص الجديدة و الاندماج في الاقتصاد الدولي، و فتح مزيدا من الأسواق أمام

---

[1]- سوسن حسين ، **مرجع سابق**.

[2]- Frank desevedavy, « Hongkong, un régime fiscal plus avantageux », (**Les échos**. **1/janvier/2007**).

[3]- إبراهيم الأخرس، **مرجع سابق**، ص ص 302-303.

[4]- Jean gandini , « Hongkong sous l،hégémonie de la chine ».(**Le monde diplomatique**, juin,2003).

[5]- محمد إبراهيم الدسوقي، **مرجع سابق**.

المنتجات الصينية، والتي تتمتع بميزات مطلقة بفضل انخفاض أسعارها. [1] فدخول الجمهورية الشعبية إلى منظمة التجارة العالمية ليس قطيعة و إنما يعد مرحلة جديدة في سياسة التحرر التجارية المنتهجة من طرف **بكين** ، فالتزام بكين في الدخول إلى منظمة التجارة العالمية يفرض عليها انفتاحا كبيرا و شاملا لسوقها الداخلي أمام الاستثمار الخارجي[2] و مع انضمامها للمنظمة أخذت الحكومة الصينية على عاتقها العمل على تحرير التجارة و الاستثمارات و فتح الاقتصاد للشركات الأجنبية و في قطاع الطاقة سيفضي ذلك إلى إزالة العديد من التعريفات الجمركية، ذات الصلة باستيراد السلع الرأسمالية. بالاضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الشركات الأجنبية للدخول في مشاريع التسويق و بيع المنتجات البترولية.[3]

خلاصة القول أن انضمام بكين لهذه المنظمة انجر عنه نتائج ايجابية لبكين فقد باتت عام 2001 احد اكبر الاقتصاديات في العالم و هي تحديدا السادسة. و تمثل قاطرة النمو العالمي كما يؤثر الارتباك الداخلي عندها على الاقتصاد العالمي بصورة مباشرة.[4]

ما يهمنا في هذا المبحث ليس فقط سرد مسيرة الإصلاح و القدرات الصينية فحسب بل الأهم من ذلك هو نتيجة هذا البروز على مستوى النظام العالمي و اثر ذلك في علاقاتها مع القارة الأفريقية فستصبح الصين في القرن الواحد و العشرين في قلب شؤون العالم أكثر بكثير من أمريكا التي تهيمن على هذه الشؤون و ستظل إلى حين. [5] فإذا استمرت الصين بهذه الوتيرة ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية ابتداءا من 2041 لتصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم . مع ما ينتج على ذلك على مستوى الجغرافيا السياسية.[6] فضخامة التبادلات الصينية العالمية منذ عدة سنوات تطرح تساؤلات خاصة لدى الغرب حول احتمال تحول مركز الاقتصاد العالمي، نحو آسيا و الصين بالتحديد بشكل يعيد تشكيل التوازن الدولي. [7] فزيادة النمو الاقتصادي الصيني جعلها بلد متطور و كبير و أتاح لها حركة جيوبوليتيكية.[8] لكن رغم ذلك

---

[1] – ابراهيم، الأخرس، **مرجع سابق** ، ص 215.

[2]–Françoise Lemoine, « Gagnants et perdants de l،ouverture chinoise »,(**Le monde diplomatique**. avril,2002) .

[3]– إبراهيم الأخرس، **مرجع سابق** ، ص 215.

[4]– Ignacio ramonet, « La chine, méga puissance », **Op.cit**.

[5]– بيير بيارنيس ، **مرجع سابق** ، ص 101.

[6]– Ignacio ramonet, **ibid**.

[7]– Philippe golub. **Op.cit**.

[8]– François, godement et autre. **op.cit**. p 8.

ذلك فان العديد من المحللين يرون أن النفوذ الصيني لن يتعدى التأثير على القارة الآسيوية و لن يكون لها نفوذ عالمي؟.

إذ يرى بهذا الصدد، المفكر الأمريكي «**بريزنسكي**» في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى أن هناك ثغرات بشان توقع مستقبل القوة الصينية. و الدور الذي سوف تلعبه في العالم فهو يرى أن الصين ستكون قوة إقليمية في آسيا و لن يتعدى دورها القارة و ذلك لعدة اعتبارات:

*عدم التعويل على الإحصائيات فقد تم هذا الخطأ بشان استشراف مستقبل الدور الياباني لكنها فشلت في لعب هذا الدور. فلا يمكن حسب «**بريزنسكي**» أن تحافظ الصين على الاستمرار في تحقيق نسب النمو لعقدين قادمين.

*يضاف إلى ذلك، أن النمو السريع اقتصاديا، قد يخلق آثارا سلبية جانبية قد تحد من حرية الحركة لبكين، يتعلق الأمر بزيادة استهلاك الطاقة و الغذاء.

*زيادة النمو الاقتصادي، قد يتيح للصين زيادة بناء قوتها العسكرية و النووية، على المدى القصير لكنها على المدى البعيد قد يحدث لها ما حدث للاتحاد السوفييتي في سباق السلاح مع الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

*بالإضافة إلى الأسباب التي تتعلق بالفقر، و التمييز الجهوي في التنمية، الذي قد يخلق امتعاضا من طرف سكان المناطق الريفية.

*الانغلاق السياسي، الذي يعرفه الحزب الشيوعي قد يفرز انفجارات سياسية داخلية.[1] كل هذه الاعتبارات يرى «**بريزنسكي**»أن الصين غير قادرة على لعب دور عالمي حيوي.

فلا يوجد شك أن الصين أحرزت مكاسب اقتصادية جوهرية، خلال العقدين الماضيين تحولت خلالهما من قوة اقتصادية محدودة إلى قوة نشيطة اكبر لها دور فعال على الساحة الاقتصادية الدولية. إلا انه يجب الاعتراف بالمستويات المنخفضة ، التي بدا منها النمو الاقتصادي، و العسكري الحالي للصين.

---

[3]- زيبغنيو بريزنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى** ، (ترجمة: أمل الشرقي. الأهلية للنشر و التوزيع، عمان،1999).ص ص 199-200.

[1]- زيبغنيو بريزنسكي، **مرجع سابق**. ص 200.

فعندما بدأت الصين عملية الإصلاح الحالية كانت متخلفة كثيرا عن دول مثيلاتها في وضعها الدولي. أما الآن فبالمقاييس التقليدية للقوة فهي قوة صاعدة . غير أن هناك علامات استفهام عديدة بشان مستقبلها القريب تؤكد أن:"مستقبل الصين كقوة عظمى كاملة لا يزال أمرا غير محددا إن لم يكن مستبعدا."[1]

هذا عن بعض من يتشاءم من مستقبل القوة الصينية إلا انه تجدر الإشارة إلى أن جل المحللين و الخبراء المنصفين يقدرون أن **بكين** سيكون لها دورا عالميا مرموقا في النظام الدولي. فإذا كانت قوانين التاريخ تقرر أن النمو الاقتصادي الفائق للدول الكبرى ينعكس حتما على نمو قدراتها العسكرية و أن تفوقها العسكري يقودها دفعا لاقتحام مهمة الصراع الدولي بغية تغيير ميزان القوى و تغيير ما يسمى بالنظام الدولي لصالحها.[2] فقد خلقت كل هذه التغيرات في البيئة الاقتصادية الداخلية و الخارجية للصين الإمكانيات المادية، لرفع مستوى الإنفاق العسكري بشكل كبير و أثارت اهتماما صينيا اكبر بالدفاع عن طرق التجارة و توسيع حرية استخدامها للمياه الآسيوية القريبة، و من نفوذها فيها. كما أتاحت لبكين، مصدرا جديدا للنفوذ الدبلوماسي المحتمل في آسيا و ما وراءها.[3]

إن ما يمكن قوله أن الإصلاحات التي انتهجتها بكين هي إصلاحات شاملة. اتبعت نموذجا فريدا بقي إلى حد الساعة غامضا، فهو يتراوح بين النظام الرأسمالي الحديث، و الحوامل الاشتراكية التقليدية التي عرفتها الصين منذ 1949. رغم ذلك فهو نموذج فعال من الناحية الاقتصادية بشكل خاص، و الرهان أو التحدي الذي تواجهه بكين هو الإصلاح السياسي، الذي يبقى العائق الجدي أمام نهوض حقيقي و شامل للصين.

المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الصينية في أفريقيا:

للجمهورية الصينية إستراتيجية كبرى في القارة السمراء رغم أن لها بعدا اقتصاديا و هذا ما سيظهر فيما تبقى من أجزاء هذه الدراسة. إلا أن لها أهدافا إستراتيجية تتجاوز البعد الاقتصادي إلى الصعد السياسية والدبلوماسية و الإستراتيجية. و على هذا الأساس سيتطرق هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية: المطلب

---

[1]- مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، **توازن القوى في جنوب آسيا**،(أبو ظبي ، 2000) . ص 100.

[2]- محمد وقيع الله."الصين في القرن القادم" ، **قراءات سياسية** ،(العدد5 ، صيف 1995).

[3]- مايكل دي سوين، في (زلمي خليل زاد، وآخرون) **التقييم الاستراتيجي** ، (مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي)،
1997.ص 154.

الأول سيتناول قضية تايوان، التي تعد من المسائل الشائكة التي تؤرق الصين و تأمل أن تجد لها دعما لموقفها في أفريقيا. كما سيتطرق المطلب الثاني: إلى المسالة الأممية، فأفريقيا تشكل ثلث تشكيلة الأمم المتحدة فهي رهان جيد لبكين بشان قضايا حقوق الإنسان–و بحر الصين الجنوبي..أما المطلب الثالث: وهو تعددية الأقطاب، فبكين لها إستراتيجية كبرى في أفريقيا تمتد إلى رغبتها في إعادة ترتيب التوازنات الدولية الراهنة، وخلق نظام دولي متعدد الأقطاب.

المطلب الأول : دعم الموقف الصيني بشان ضم تايوان:

تشكل القضية التايوانية احد أهم القضايا الشائكة **لبكين** واحدا العوامل التي تحدد الحركة الدبلوماسية والعسكرية للصين في نفس الوقت. و لذا فمن بين أهداف **بكين** من إستراتيجيتها الكبرى في أفريقيا يتعلق بتهميش تايوان في النظام الدولي، و تعد افريفيا احد أهم المناطق التي تمارس فيها الصين هذه السياسة.

بحيث تسعى الصين إلى دمج **تايوان** عبر عدة وسائل منها الاقتصادية وذلك بإتباع إستراتيجية الربط•. وذلك بجعل الاقتصاد **التايواني** معتمدا إلى حد بعيد على الأسواق الصينية للوصول إلى ضم يتم تحقيقه عبر سياسة النفس الطويل، وهي ليست غريبة على تقاليد السياسة الصينية. إذ تعتقد الصين أن هذه

* تقوم على ربط السياسة الاقتصادية للدولة(ا) مع دولة أخرى. بمنحها تنازلات سياسية و اقتصادية. و يجب التمييز بين الربط السلبي و الربط الايجابي.

الإستراتيجية ستؤدي إلى تقوية القطاع الخاص مما يضعف النظام السياسي التايواني بما يجعل الوحدة تتم وفق الرؤية الصينية.[1]

إضافة إلى الوسائل العسكرية ، فكل النشاطات العسكرية الصينية ضد **تايوان** تعتبرها بكين شرعية•[2] فقد حشدت بكين **650** صاروخا سنة 2005 ، بالإضافة إلى غواصات فقد طورت قدرات عسكرية كافية لمهاجمة أو ضرب **تايوان** أو فرض حصار عليها[3] ، فالشرط الوحيد الذي لا تتفاوض حوله الصين و تتعامل معه بصرامة هو مسالة تجانسها السياسي بخصوص "صين واحدة"[4] فقد انعقد المجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان). في الفترة من 4الى14 مارس سنة 2005، و لمدة عشرة أيام بموافقة **2896** نائبا من اصل**3000** نائب على مكافحة الانفصال. و اتخذ قرار يجيز للصين استخدام القوة ضد **تايوان** لمنعها من الاستقلال عن الوطن الأم. و هذا دليل على أن هناك تحولا في الإستراتيجية الصينية التي ظلت تفاخر دوما بأنها سوف تحل مشكلاتها الخاصة من خلال السبل الدبلوماسية و الأيديولوجية الأخلاقية.[5]

كما تعمل بشكل مكثف عبر دبلوماسيتها النشيطة من اجل دمج تايوان عن طريق خلق عزلة دبلوماسية **لتايوان**. رغم أن الرئيس الصيني السابق «**زيمين**»أشار عام1995 إلى إمكانية التساهل في موضوع مشاركة **تايوان** في بعض المرافق الإقليمية و الدولية. إذ أبدت استعدادا لفكرة "دولة واحدة و نظامان". •فمنذ أوائل الثمانينات أعلنت الصين الشعبية عن طرح مفهوم أو نموذج يمكن أن يحقق إعادة الوحدة الوطنية الصينية.

---

[1]- وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010، مرجع سابق**. ص 85 .

* كل التزاعات التي تلتزم بها الصين منذ تأسيسها عام1945. تعرف في إستراتيجية الصين كدفاع "نشاط دفاعي" لإعطاء تبرير لتدخلاتها الخارجية للإقليم الصيني.

[2]- Valérie niquet,« Architecture de sécurité régionale, pais et stabilité une vision chinoise». **www.iris-France.org/docs/consulting/2003regionale PDF**.

[3]- François godement, **Chine-états unis entre méfiance et pragmatisme** ,les études de la documentation française, paris, 2001 p 23.

[4]- Charley chan, «La chine en Afrique, l،extorsion des richesses» , **www. Asiapacific. ca/ analisis/pubs/pdfs/cacf44.pdf**.

[5]- إبراهيم الأخرس، **مرجع سابق** ، ص299.

*إن هذا المفهوم ، لم يكن واضحا في البداية. إذ انه مر بمراحل عدة. بين عامي(1978-1980) حيث تبنته الحكومة الصينية رسميا. إن ما يلاحظ على هذا التطور هو أن المفهوم في المرحلة الأولى(1978-1980) كان يعبر عن فكرة توحيدية جنينية في إطار سياسة صينية جديدة للعلاقة مع تايوان. بينما في المرحلة الثانية (1971-إلى اوائل1974) تبلور مفهوم أكثر من حيث العناصر. و كذلك الإشارة إليه بالاسم لأول مرة عام(1972) أما المرحلة الأخيرة و خاصة منتصف عام (1974) فقد ارتبط المفهوم بالمحادثات البريطانية- الصينية حول هونغ كونغ.و لذلك فانه يمثل مرحلة تطبيقية.

وذلك النموذج الذي أطلق عليه الدولة **"الواحدة ذات النظامين– One country two sistems"**. اخذ يجذب اهتمام الكثير من المحللين المتابعين لشؤون الصين و انتباههم. [1] فلن تظل الصين مكتوفة الأيدي طويلا أمام مناورات «**تايبي**» الانفصالية. و لا يهمها في ذلك ما قد تتعرض له صورتها مؤقتا من تشوه و انتقاد ، و لذلك فسوف يظل مستقبلها بعد استعادت «**هونغ كونغ**» و «**مكاو**» بشكل اكبر من أي وقت مضى، واحدة من الانشغالات الكبرى للدبلوماسية الصينية.[2]

فجمهورية الصين الشعبية، تسعى لتهميش **تايبي** في القارة الأفريقية من الناحية الدبلوماسية و الاقتصادية. و تطرح نفسها كبديل لها في علاقاتها مع دول القارة، من منطق قدرتها الاقتصادية. فقد تحطمت العلاقات الدبلوماسية بين جنوب أفريقيا و تايوان، ثم من بعدها السنغال سنة2004. ثم من بعدها ليبيريا في 2005.[3] و هكذا فقد توال الدعم الدبلوماسي الأفريقي للصين بشان مسالة تايوان، و ذلك لاعتبارات المصلحة الاقتصادية التي تحكمها مع الصين و التي تفوقت على تلك التي تحكمها مع **تايوان**. هذا في مقابل الدعم الغربي خاصة الأمريكي لمسالة استقلال **تايوان**. فرغم أن بيان «**شنغهاي**» الذي وقع عليه «**ريتشارد نيكسون**» عام 1972 يستعمل من طرف الصين كمرجع رسمي لعلاقاتهم الساخنة مع **بكين** فهي تعترف بالطابع الصيني لتايوان في القانون الدولي. غير أنها بالاعتماد على نص مناقض لهذا البيان:"**Taiwan relation acte** " الذي صوت عليه الكونغرس فيما بعد، تبذل كل ما في وسعها لكي تظل الجزيرة الكبرى مستقلة عن الصين.

المطلب الثاني: كسب التأييد الدبلوماسي الأفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة.

يعد البعد الدبلوماسي احد أهم محددات الحركة الصينية في العالم.كما أنها تؤكد بشكل كبير على دور الأمم المتحدة في السياسة العالمية لان **بكين** مدركة أن قدراتها الحالية، لا تؤهلها لمواجهة الغرب استراتيجيا.

فيشكل الحضور الكبير للدول الأفريقية عددا لدى هيئة الأمم المتحدة احد أهم الرهانات القوية التي تعمل عليها الصين. كما صرح الجنرال الصيني «**كسيونغ غانغاي**»:"الدول الأفريقية تمثل بالنسبة للصين

1- متروك الفالح، «النموذج الصيني للتوحيد : (الدولة الواحدة ذات النظامين):دراسة في الأصول و الدلالات» ،(**المستقبل العربي** ، العدد 10، 1991/152،المجلد 14).

2- بيير بيارنيس ، **مرجع سابق** ، ص 115.

3- Valérie niquet . la stratégie africaine de la chine. **Op.cit**.

أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة." [1] فإلى جانب المسالة التايوانية منطق الأهداف الصينية لدى هيئة الأمم المتحدة هي متعددة تتعلق بمسالة انتهاك حقوق الإنسان-وإصلاح الأمم المتحدة، و احتمال انضمام اليابان-و قضية التعريف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي.[2]

تختلف هيئة الأمم المتحدة اليوم عن تلك التي تم توقيع ميثاقها في 1945. من حيث تركيبتها فدخول الدول الأفريقية كان له دور في تحويل قرارات الأمم المتحدة في عدة مناسبات ، فقد زاد عدد أعضاء الأفارقة بصورة صاروخية من أربعة أعضاء عام 1945(مصر-أثيوبيا-ليبيريا-جنوب أفريقيا). إلى 19 دولة. ثم توسع نهاية الستينات بظهور وحدات سياسية في أفريقيا مستقلة. لكنها بلغت اليوم حوالي الخمسين دولة افريقية من مجموع أعضاء الجمعية العامة . أي وصلت إلى ثلث التشكيلة و لا يوجد أي مجموعة متقاربة بمثل هذا الحجم. ومن ثمة أصبح دورها قويا و فعالا في القضايا التي تمسها.[3]

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هو: هل تعتبر الدول الأفريقية اليوم مجموعة واحدة و كتلة متجانسة لها كلمة واحدة لدى هيئة الأمم المتحدة حتى تعول عليها الصين بهذا الشكل؟.

فأهمية البعد الاممي في العلاقات الصينية-الأفريقية، تطور بشكل ملحوظ منذ سنة 2000. خاصة مسالة التصويت حول قضية انتهاكات الصين لحقوق الإنسان ، و هي مسالة جد هامة بالنسبة لها، بسبب سعي القوى الكبرى لاستصدار قرارات ضد الصين لاتهامها بانتهاكات لحقوق الإنسان. [4] و في هذا السياق ظهرت أصوات تنادي بضرورة تمثيل أفضل للدول الأفريقية لدى هيئة الأمم المتحدة. و الصين تؤيد و تدعم هذه المطالب. فمنظمة الوحدة الأفريقية طلبت و بإصرار بان أفريقيا كمنطقة جغرافية، يجب أن تمثل بشكل منصف في المنظمات الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة خاصة في مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، وكل المؤسسات المتخصصة.[5] و منذ 1997، و في إعلان « **هراري**»،طلبت منظمة الوحدة الأفريقية، أن دول القارة يجب أن تمثل بشكل شفاف و فعال في مجلس الأمن.

---

[1] -**ib ide**.

[2] - Valérie niquet, loffensive africaine de la chine . **Op.cit** .

[3]- محمد عبد الغني سعودي، **قضايا أفريقيا** ، (عالم المعرفة، الكويت)،1980.ص ص 41-42.

[4]- Valérie niquet . La stratégie africaine de la chine. **op.cit**.

[5]- Delphine l،écourte,« L،Afrique et la reforme des nations unis», **Le monde diplomatique**. juillet, 2005.

فهي تطالب بان يكون لها على الأقل مقعدين دائمين ، وخمس مقاعد غير دائمة. و الحصول على حق "**الفيتو**" للدول المستفيدة بالمقعدين الدائمين. [1] فلكل هذه الإعتبارات ، فان **بكين** تؤكد على دور الأمم المتحدة.

فمن المعلوم انه كلما تمت تقوية مجلس الأمن زاد نفوذ الصين. وذلك لتمتعها بعضوية دائمة و حق النقض ، لذلك فان الصين تسعى لدخول الأمم المتحدة ، بصورة مباشرة، في سياسات حل الخلافات والنزاعات الدولية لزيادة نفوذها من خلال المنظمة. خصوصا أن الصين تتمتع بنفوذ اقل نسبيا عن الولايات المتحدة الأمريكية ، خارج المنظمة .بينما داخلها يتمتعان بحقوق مماثلة.[2]

و كما ذكرنا سابقا ، فان **بكين** تراهن على دور و الدعم الدبلوماسي لدول القارة الأفريقية حول القضايا التالية: اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان و مسالة إصلاح هيئة الأمم المتحدة الأمريكية ، و احتمال انضمام اليابان كعضو دائم لدى مجلس الأمن و مسالة التعريف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي.

أولا : اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان:

يتهم الغرب ، و المنظمات الدولية الصين بانتهاك حقوق الإنسان في منغوليا الداخلية ، و كيسيانغ والتبت. باعتبارها منطقة مستقلة إذ تمارس عليها بكين (حسب هذه الاتهامات) قمعا بوليسيا و عسكريا مستمرا و منهجيا و مكثفا على شعوب هذه المناطق . فظلا عن زحف أعدادا كبيرة من قبائل الهانس الأصليين ، و هي الطائفة الغالبة في الصين [3] و في فيفري 1999 نشرت محافظة الدولة الأمريكية، تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان و هذا التقرير اتهم **بكين** أكثر من مرة، و بشكل مشدد وضعها بشان حقوق

[1]- Delphine l'écourte, **op.cit**.

[3]- طارق عادل الشيخ ، "الصين وتجديد سياستها الأفريقية " ،(**السياسة الدولية** ، 156، افريل 2004) ، ص ص 152-157.

[3]- بيير بيارنيس، مرجع سابق، ص 104.

الإنسان في سياق الزيارة التي قامت بها كاتبة الدولة الأمريكية السابقة: «**مادلين أولبرايت**»إلى **بكين** أين أعلنت أن مسالة حقوق الإنسان، تشكل احد أهم القضايا التي تشغل بلادها.[1]

هناك من يعتقد أن هذه القضية ، هي وسيلة ضغط أمريكية لتحقيق مزايا تجارية في العلاقة مع الصين. إذ يرى بعض المحللين الأمريكيين أن الولايات المتحدة الأمريكية ، مستعدة لتناسي هذا الموضوع في حال عرضت الصين المزيد من فرص الاستثمار لرجال الأعمال الأمريكيين في الصين. و تبرز أهم جوانب هذا الخلاف في الحريات السياسية و تشغيل السجناء دون أجور.[2] فالولايات المتحدة الأمريكية أدركت حجم الصين كسوق ضخم ينبغي أن تستثمره قبل أن تصل إليه أوروبا و اليابان.

فواشنطن تتبع سياسة براغماتية ، كما استغلت أحداث «**تيان آن من**» في 1989، كورقة ضغط على الصين، لقلب الموازين لصالحها لمطالبتها بالقيام بإصلاحات في مجال حقوق الإنسان [3] و في الدورة السنوية لمنظمة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في افريل 1999 رافعت الصين ضد الانتقادات الأمريكية كما أن الكثير من الأعضاء خاصة الدول الأفريقية ، صوتت ضد قرار الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتهم الصين باختراق حقوق الإنسان.[4]

ثانيا : إصلاح الأمم المتحدة و احتمال انضمام اليابان كعضو دائم في مجلس الأمن:

إن الشكل الجديد للنظام العالمي حث على السرعة في إصلاح هيئة الأمم المتحدة و توسيع مجلس الأمن ليشمل القوتان الكبيرتان اقتصاديا :ألمانيا و اليابان.فقد طالبتا منذ1992 بحقهما في مقعد دائم لدى مجلس الأمن فمنظمة الأمم المتحدة في قمة أزمتها المالية و الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد دفع إسهاماتها ، وروسيا غير قادرة على رفع التزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة.

---

[1]- François godement, Et autres, **op.cit**. p26.

[2] – وليد عبد الحي ، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978–2010 ، مرجع سابق**. ص 138.

[3]– بوعلام بولعراس، **مرجع سابق**.

[4]- François godement et autres, **op.cit** .pp26-27.

فانضمام اليابان كعضو دائم لدى مجلس الأمن هو مصدر مالي مهم. [1] و مطالبة اليابان بمقعد دائم في مجلس الأمن من منطق مساهمته الكبيرة في ميزانية المنظمة فهي تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية و مساهمتها و دورها الفعال في عمليات حفظ السلم و الأمن الدوليين.[2]

و مسالة احتمال ضفر اليابان بمقعد دائم لدى مجلس الأمن يلقى معارضة شديدة من طرف بكين. و هو عنصر آخر يؤكد أهمية تصويت الدول الأفريقية. وهنا يظهر تنافس حقيقي بين بكين و طوكيو، حول الحلبة الأفريقية.[3] فوزن أفريقيا من ناحية تصويتها لدى هيئة الأمم المتحدة يبدو جد فعال ، و أكثر أهمية بالنسبة لبكين أكثر من اليابان على اعتبار أن المصالح الاقتصادية التي تحكمها مع أفريقيا و المتعاظمة و التي تتفوق على النفوذ الياباني في القارة السوداء.[4]

فان أول و أهم مصالح الأمن القومي الصيني هو خشيتها من عودة اليابان كقوة عسكرية. و قد تنامت هذه الخشية من مواريث تاريخية كثيرة. بسبب الفضائع التي مارستها اليابان تجاه الصين. و يبقى ذلك الموقف هو محور التصور الصيني تجاه اليابان اليوم . لذلك تضع **بكين** نصب أعينها هدفا رئيسيا هو منع اليابان من أن تصبح قوة منافسة ، و تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في هذه المعادلة ، كونها احد العوامل

المقيدة لعودة العقيدة العسكرية اليابانية.[5]إذ أن العلاقات الصينية اليابانية تتأثر بنمط العلاقات الأمريكية مع الجانبين.

فالتقارب الياباني الأمريكي يخيف الصين من اشتراك اليابان مستقبلا في تطبيق إستراتيجية الاحتواء إزاء الصين، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. و قد تعززت هذه المخاوف بالاتفاق الأمني في 1996التي تناولت موضوع مساعدة اليابان على بناء منصات دفاع صاروخي. إلا انه يمكن أن تتغير هذه النظرة فقد

---

[1] Abdenour benantar. **l،ONU après la guerre froide**, (l،impératif de réformes , Casbah éditions, Alger,2002).p87.

[2]- **ibid**. p 86.

[3]- Valerie niquet , la stratégie africaine de la chine, **op.cit**.

[4]- Valerie niquet, L offensive africaine de la chine, **op.cit**.

[1]- مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، **توازن القوى في جنوب آسيا**، (أبو ظبي ،2001) ، ص105 .

شهدنا في السنوات القليلة الماضية تقاربا اقتصاديا بين بكين و طوكيو ، فالعديد من الشركات الصينية تستثمر في اليابان [1] فالعلاقات الاقتصادية بين البلدين تحقق من خلالها الصين فائضا تجاريا بسيطا نسبيا مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي . كما أن اليابان تبقى أسواقها مغلقة نسبيا أمام المنتجات الصينية المصنعة.

لكن في موضع آخر كانت اليابان من أوائل من رفع الح ظر الذي أصاب الصين بعد أحداث «**تيان آن من**»و الصين أول مستفيد من برنامج التنمية و المساعدات اليابانية. [2] فحسب ما نرى أن المدخل الاقتصادي قد يخفف من حدة المنافسة و المزاحمة الدبلوماسية و السياسية بين البلدين و التي قد تتغلب على الأحقاد التاريخية.

ثالثا : مسالة تعريف المناطق الاقتصادية في بحر الصين الجنوبي:

من بين جوانب النزاع بين بكين و طوكيو و فلبين وماليزيا و فييتنام الخلاف على جزر « **دايكو سينكاو**». و هي عبارة عن مجموعة من الجزر غير المأهولة تقع في بحر الصين. [3] فبحر الصين الجنوبي الذي لطالما كان هاما بصفته شريانا كبيرا لحركة السفن العالمية، و قد اكتسب أهمية إضافية في السنوات الأخيرة، بسبب التوقعات بأنه يأوي مخزونات كبيرة من الطاقة.

فقد ذكرت وزارة الجيولوجية و الموارد المعدنية الصينية أن بحر الصين الجنوبي ، يضم كمية كبير تقدر ب**130** مليون برميل من النفط. وهو مقدار اكبر من مخزونات أوروبا و أمريكا اللاتينية مجتمعتين. [4]
فالأوضاع و الرهانات في بحر الصين الجنوبي أوضح بكثير لكنها قد لا تمر بنفس السهولة و المرونة، التي مرت بها في «**هونغ كونغ**»، فالصراع على أشده اليوم بين البلدين و لا احد يستطيع التنبؤ بما ستؤول إليه

[1]- Odaira namibel,«Quand les chinois débarquent au japon»,(**Le monde diplomatique** , Octobre, 2003).

[2]- Josépha Laroche, **Politique internationale**, (2eme édition, librairie générale de droit et jurisprudence, paris, 2000). pp 337-338.

[3] – وليد عبد الحي ، **مرجع سابق**، ص 116.

[4]– مايكل كلير ، **الحروب على الموارد** ، (ترجمة:عدنان حسن) ،(دار الكتاب العربي، بيروت، 2002) ، ص ص 134-135.

الأمور.[1] لذا فان الصين تسعى للحصول على دعم الدول الأفريقية لدى منظمة الأمم المتحدة بخصوص مسالة تعريف المناطق الاقتصادية المحصورة في بحر الصين. [2] كما نتصور أن هذا الإصرار الصيني على الحصول على هذه المناطق في الآونة الأخيرة مرتبط بزيادة الطلب الصيني على النفط و سياستها في تنويع مصادر هذه المادة الحيوية.

المطلب الثالث: سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب:

لا شك أن مسالة خلق نظام دولي متعدد الأقطاب هو مطلب جميع القوى الكبرى و من أهمها جمهورية الصين الشعبية ، التي تسعى جاهدة إلى كسر الهيمنة الأمريكية على المخرجات الإستراتيجية للنظام الدولي. فمن المؤكد أن الملاحظين يقدرون أن العالم يتطور سريعا نحو تشكيل تعددية قطبية. [3] ووصول الصين، كقوة إقليمية و عالمية بارزة يمثل تحديا جديا للقوى الكبرى المتواجدة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[4]. فستصبح الصين بلا شك أول قوة قبل حتى أوروبا السائرة نحو الوحدة تعارض الوضع الحالي للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم ، فقد صارت الصين اقل تحفظا في اظهار طموحاتها على الصعيد الإقليمي في آسيا الشرقية .حيث يدفعها الدفاع عن مصالحها الحيوية و رؤيتها للأشياء إلى إبداء المزيد من المعارضة إزاء الهيمنة الأمريكية على العالم. [5] فليس لدى الصين عقدة الإحساس بالنقص تجاه القوى المتفوقة عليها إلا أنها غير متعجلة لدور عالمي.

فتحديث القوات الصينية على سبيل المثال للتكافؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية يحتاج إلى تخصيص **20%** من الناتج القومي لمدة **10** سنوات(طبقا لتقديرات بريزنسكي). [6] لكن يمكننا اعتبار هذه

---

[1]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق**، ص114.

[2] -Valerie niquet, La stratégie africaine de la chine, **op.cit**.

[3]- François godement , **Op.cit**. p 33.

[4]-Pietter bottelier,«La chine sur la scène internationales après 20ans de réformes économique» ,**www.fdtl. Org/ img/pdf-28.pdf**.

[5]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق** ، ص 119.

[5] - وليد عبد الحي وآخرون ، **آفاق التحولات الدولية الجديدة** ،(دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان، 2002). ص 29.

الادعاءات بأنها غير دقيقة نسبيا فالقوة العسكرية الصينية لم ترقى بعد إلى مصاف الدول الكبرى و يتطلبها وقت طويل لبلوغ ذلك خاصة و أن الصين لا تركز على المتغير العسكري في بناء قوتها بل على العامل الاقتصادي فهي لا تريد تكرار الخطأ الذي وقع فيه الاتحاد السوفيتي سابقا ، بمجاراته في التنافس مع الغرب الذي أرهقه و أدى إلى سقوطه.

فالسياسة الصينية في أفريقيا لها بعدا واسعا يدخل في إطار إستراتيجيتها لإضعاف القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل يخلق وضعا دوليا ملائما للمصالح الصينية العالمية. فإستراتيجية **بكين** في القارة السمراء هي لخلق بيئة تعددية. فالقارة الأفريقية يمكن أن تكون مسرحا لهذه البيئة الجديدة بعد الحرب الباردة ، فبكين تعتمد على خطاب (جنوب-جنوب) و هو خطاب يلقى صدى ايجابي لدى دول القارة الأفريقية.[1] فهي تلعب دور الناطق باسم الدول النامية التي تدعوا إلى خلق بيئة دولية تعددية و إعادة النظر في الاقتصاد الدولي الذي ترى انه غير عادل و يهمل حقوق الفقراء.

و قد أصبح المعنيون في واشنطن التي صدر بها عام 2006 كتابا حول هذا الموضوع. "**الصراع القادم مع الصين**" للكاتبين «**ريتشارد برشتاين**»، و «**رون مونرو**». الذي عرف نجاحا منقطع النظير، مدركون لنمو علاقات القوى الجديدة هذه بين الدولتين . حيث بات هؤلاء يدركون كل الإدراك، بان الصين سوف تصبح خلال العقد القادم شريكا صعبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.[2] لكن يمكن القول أن الشواهد العملية تفضي إلى أن الصين لا يمكنها لعب هذا الدور بمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل المنظور.

لكن يمكنها ذلك في المستقبل البعيد فبعد الحرب الباردة ، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من وضعها الدولي بشكل واسع ، من خلال تمتعها بسلطة واسعة على حلف الناتو الذي أصبحت تدخلاته في الشؤون الداخلية للدول يثير إشكالات على مستوى القانون الدولي حول مدى شرعيتها.[3] و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية اكبر قوة عالمية حاليا و لا وجود لقوة أخرى يمكن أن تردعها في فعل ما تريد و غزو العراق خير شاهد على ذلك.

---

[1] -Valerie niquet, «La stratégie africaine de la chine». **Op.cit**.

[2]- بيير بيارنيس ، مرجع سابق ، ص 119.

[3] - Aymeric chauprade, **Introduction à l.analyse geopolitique** ,(ellips, paris, 1999).p 261.

المبحث الثالث: وسائل الإستراتيجية الصينية في أفريقيا :

تمثل العلاقات والتبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا ، نموذجا صينيا خاصا متميز ا على الحضور الاقتصادي للقوى الأخرى سواءا الغربية منها أو الآسيوية كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ، فالصادرات الصينية نحو أفريقيا قائمة على رخص الأسعار نظرا لانخفاض تكاليف إنتاجها ومناسبتها القدرة الشرائية للفرد الإفريقي، في حين تستورد بشكل رئيسي المواد الأولية و الطاقوية على هذا الأساس سيتناول هذا الجزء من الدراسة بعدين أساسيين في وسائل الإستراتيجية الصينية في أفريقيا فالمطلب الأول: سيتطرق للتبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا، أما المطلب الثاني: فسيتناول مسألة الاستثمارات الكثيفة الصينية في القارة السمراء والتي تعتمد على شركاتها الكبرى في هذه العملية. لكن قبل ذلك سنتطرق أولا لأهمية السوق الإفريقي بالنسبة لبيكن.

المطلب الأول : أهمية السوق الأفريقي بالنسبة للصين:

بروز السوق الإفريقي بالنسبة للصين هو حديث نسبيا. ولكنه بشكل سريع فهناك توافق بين الإنتاج الصيني الاستهلاكي والبسيط والقدرة الشرائية المتواضعة للمستهلك الإفريقي التي أقصت إلى حد ما الإنتاج الغربي والياباني[1] فالإنتاج الصيني يقدر ب **12 %** من الإنتاج المصنع في العالم ، وهو موجه أساسا للخارج في نهاية 1990 قامت مجموعة « **هسانس**» **Hsense** المنتج الأجهزة التلفزيون بالأبيض و الأسود، بالاستقرار في سوق جنوب أفريقيا . وهي اليوم المزود الأول بالأجهزة الكهرومترلية في جنوب أفريقيا.[2]

كما أن الهجوم الشامل للإنتاج الصيني يعمل على تدمير الإنتاج الإفريقي الذي ينتج في نفس الإنتاج خاصة في مجال الصناعات النسيجية التي كانت تشتهر بها مصر ، وبعض الدول الأفريقية . فمصر أحد أهم منتجي القطن، الذي كان أساس في اعتمادها على الصناعة النسيجية ، لكن دخول الألبسة والمنتجات النسيجية الصينية كان له اثر كبير في منافسة الإنتاج المصري ، كما ظهرت جمهورية الصين الشعبية كمنافس جديد في ميادين أكثر تصنيعا مثل الاتصالات وكذلك في بعض المجالات الأخرى ولو بشكل محدود مثل مجال الطيران المدني، فهي تزود زيمبابوي بطائرات نقل لخمسين راكبا نوع **xinzhau60** التي تصنع في مدينة

[1] -Valérie niquet, La stratégie africaine de la chine, **op.cit**.

[2]-Ignacio ramonet , Chine wakes up and alarms the world **, http:// mondiplo .com/ 20 18/ 08/10china**.

كسيان، كما لها حضور في السوق في مجالات الصناعات الكهرومترلية والهيدروكهربائية وفي المراكز النووية مثل (جنوب أفريقيا).[1]

أولا : الصادرات الصينية نحو أفريقيا :

رغم أن المنتجات الصينية تكتسح جل الأسواق الأفريقية لكنها ترتكز أساسا في منطقة أفريقيا تحت الصحراء. ففي حين أن نصيب أفريقيا **3%** من التجارة الصينية، منها **2.5 %** ترتكز في منطقة أفريقيا تحت الصحراء. وفي ظرف عقد واحد أصبحت الصين أهم شريكا لجنوب الصحراء. [2] التي تمثل فرصة للسياسة الخارجية الصينية لمعلمين أساسيين:

1/ التـــأمين المستمر للظفر بالمواد الأولية الضرورية للنمو الصيني.

2/ محاولة لنشر موادها ذات القيمة المضافة القوية (سياسة تجاوز الحدود)[3]

فقد عادت التبادلات بين الطريفين ، بعد سنوات الثمانينات ، ففي سنة 2000 و2005 تضاعفت التجارة الخارجية الصينية، ثلاث مرات مع أفريقيا. فبعدما كانت اليابان في سنوات السبعينات المزود الآسيوي الأول لأفريقيا بنسبة تقدر ب:**7** إلى **8 %** من إجمالي صادراتها ثم حلت المنتجات الكورية الجنوبية محلها. لكن بعد عشر سنوات منذ ذلك ظهر الإنتاج الصيني كبديل. وذلك نتيجة لتحول السوق الأفريقي نحو الإنتاج الصيني رخيص الثمن[4] .

المخطط الأول: منحنى بياني يوضح تفوق الصادرات الصينية في أفريقيا

[1] -Ignacio ramonet , China wakes up and alarms the world , **op.cit**.

[2]- Jean Raphael chaponnière, Les échanges entre la chine et l Afrique, **http// www.dial .prd.fr/dial-publications/stateco/pdf100/100 17.pdf**

[3]-Pierre Antoine braude, La chine en Afrique anatomie d une nouvelle stratégie chinoise,**www.iss-eu.org/new/analyse/analy124pdf**.

[4] -jean Raphaël chaponnière, **Op.cit**.

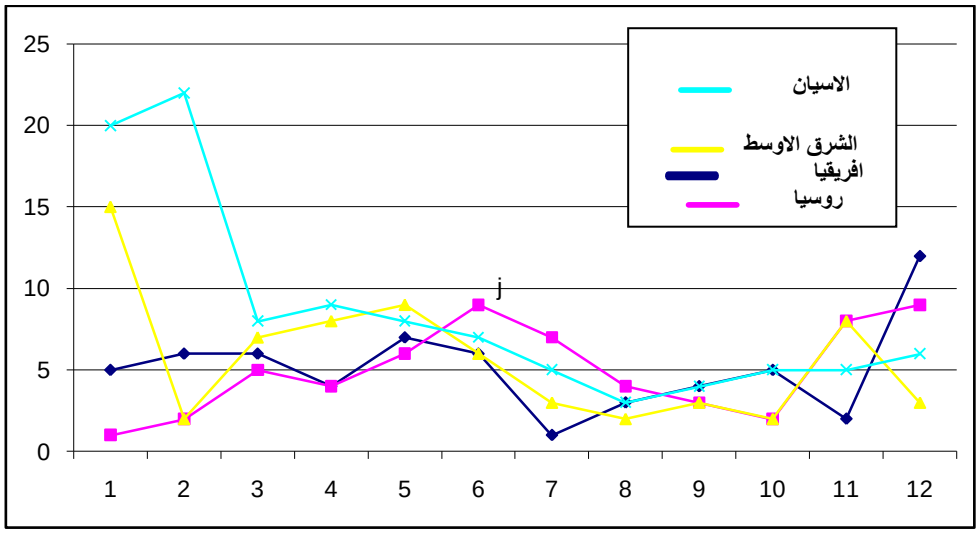

المصدر: **FMI-dots**

ورغم أن التبادلات التجارية ظلت قليلة نسبيا مثل التسعينات، إلا أنها شهدت ارتفاعا كبيرا جدا من سنة 2015. فأفريقيا استفادت من سياسة "الانفتاح"، ارتفعت التبادلات بينهما ب **700%** مقارنة بسنوات التسعينات [1] وقد جاء هذا بعد انعقاد مؤتمر التكامل الصيني – الأفريقي. وإعلانه عن تعميق التكامل المتبادل عبر تكثيف التبادلات التجارية و الاستثمارات المتقاطعة [2].

المخطط الثاني : يوضح ارتفاع نسبة الصادرات و الواردات الصينية في أفريقيا:

[1] -Jean-Christophe servant,« la chine à l،assaut du marché africain », **le monde diplomatique** , mai 2005.

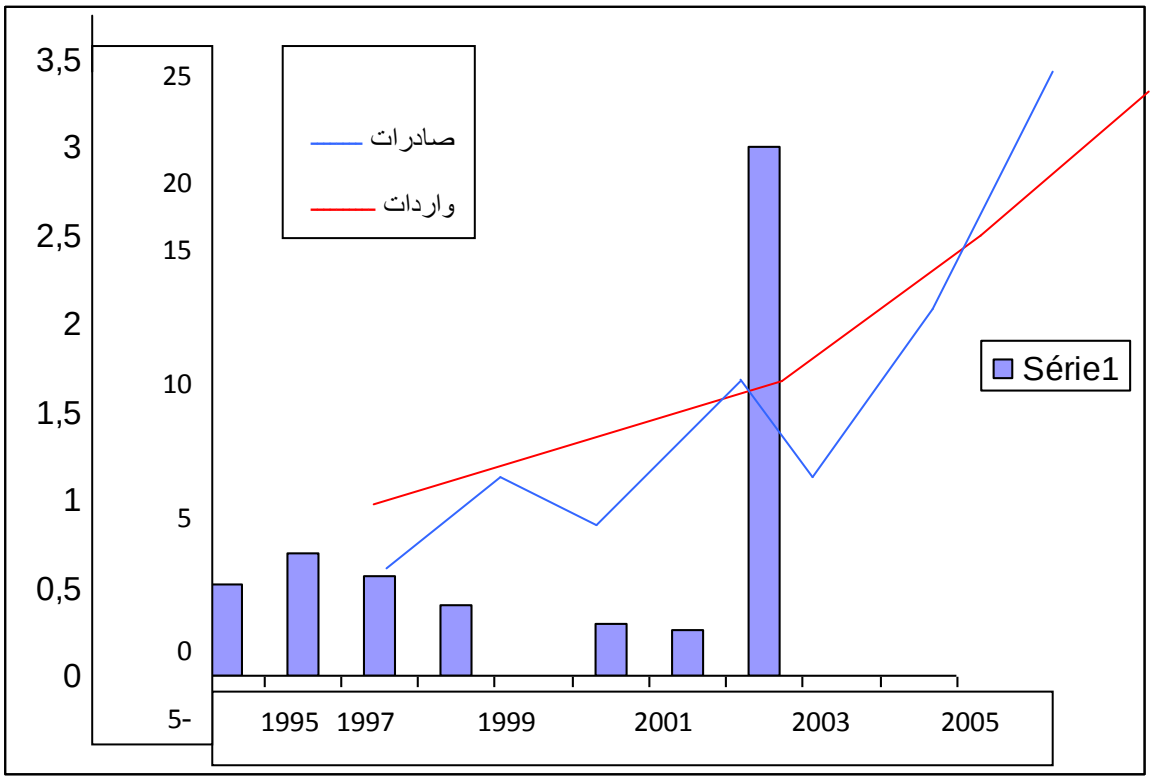

المصدر:**FMI –dots**

نلاحظ من خلال هذا المخطط تعاظم الحضور الاقتصادي الصيني في القارة الأفريقية و هذا من خلال الصادرات كما الواردات. فالمنحنى البياني في ارتفاع مستمر منذ بداية التسعينيات لكنه شهد طفرة ملحوظة في السنوات الأخيرة.

وتمثل أفريقيا الجنوبية، الشريك التجاري الأساسي للصين في أفريقيا مع نمو التجارة **400 %** في الست سنوات الأخيرة فأفريقيا الجنوبية تزود الصين بالحديد ، وتستورد المواد المصنعة [1] .

بكين ليست بحاجة فقط لمواد منتجاتها المصنعة بل كذلك للتصفية الضرورية لإنتاجها من أجل المنافسة التي تلقاها خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وبعض الدول الآسيوية كالهند... [1] وقد

[1]-Lucien Van der Walt Afrique , la chine nouvelle puissance impérialiste !, **http// www Amarkismo net/ Ne »wswire PhP ! story id=52 36**

حققت الصين **2.4%** من تجارتها الخارجية من السلع المصنعة مع أفريقيا بنمط جديد ، من الصادرات الصينية مع منتجات ذات قيمة مضافة عالية[2] فصحيح أن بعض المنتجات الصينية اقل جودة ، لكنها ستلاءم الشرائح الفقير في السوقإذ يقوم الصينيون بدراسة السوق وقوته الشرائية ثم بعد ذلك يقومون بإنتاج وتقديم سلع تناسب القوة الشرائية فما هو الغرض من تقديم سلع عالية الجودة إلى سكان لا يتحملون شراءها[3]

ثانيا : الواردات الصينية من أفريقيا :

تبقي المواد الطاقوية وخاصة البترول هي أهم واردات **بكين** من القارة السمراء. مع المواد الأولية ذات الحاجة الملحة للاقتصاد الصيني النامي فكما ذكرنا سابقا حوالي **60%** من واردات الصين من أفريقيا هي من النفط.[4] و تتركز في خليج غينيا .

المخطط الثالث : يوضح تركيز الواردات الصينية من خليج غينيا:

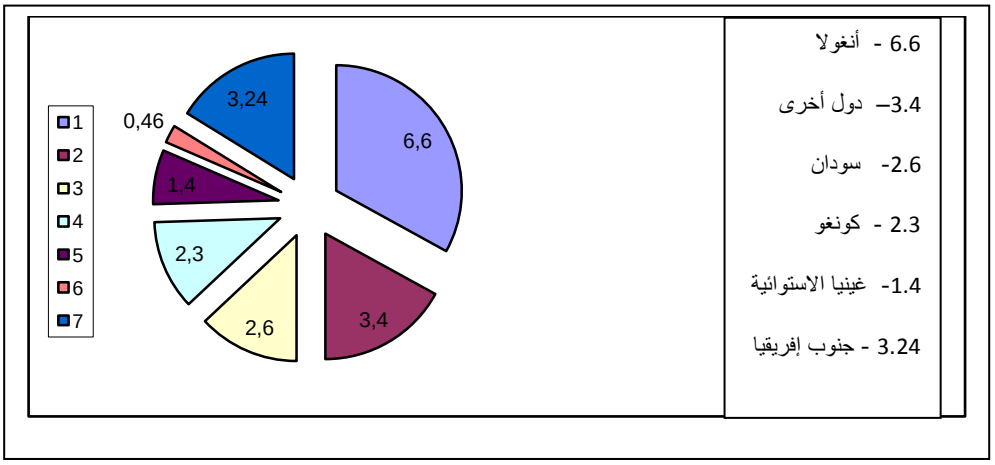

المصدر: **FMI-dots**

هذا في حين أن الدول الأفريقية عرفت انتعاشا نسبيا في نموها الاقتصادي في السنوات الأخيرة جعلها تعد دولا مصدرة لبعض المنتجات التي تستورد بكين البعض منها فخلال السنوات الأخيرة ، شهدت معظم

---

[1] -Pierre Antoine Braude. **op.ci**

[2] - Cherley chan , **op.cit**.

[3] – الصين تعطي عائدات اكبر على مواردها من الغرب ، **مرجع سابق**

[4] – بيير بيارنيس، **مرجع سابق**. ص ص 322-323.

بلدان أفريقيا نموا اقتصاديا أكيدا فقد تطورت المنتجات الزراعية الغذائية منها والصناعية ، أو الموجهة التصدير تطور ملحوظا في غالب الأحيان.

وفضلا عن ذلك فقد شرعت هذه البلدان، بالفعل في استغلال الثروة المنجمة والمعدنية التي تحتوى عليها باطن الأرض الإفريقية[1]. وقد ارتفع الناتج الداخلي الخام في القارة السوداء من **0.9** سنة 2004 إلى **5.6** سنة 2006. وأكثر من **31** دولة افريقية سجلت نموا ايجابيا بالنسبة لنصيب الفرد [2]. لقد أتينا على ذكر مسالة الارتفاع النسبي لنمو الإنتاج في القارة الأفريقية حتى نبين أنها أصبحت في السنوات الأخيرة ، دولا موردة لبعض الصناعات والمواد الغذائية والحيوانية إلى جانب المواد الأولية و الطاقوية . لنوضح أن هذه الدول أصبحت تصدر بعض المواد على الرغم من اعتمادها الكبير والخطير على ريع النفط .

مما سبق يمكن القول أن هناك تبادلات تجارية كثيفة بين الصين و أفريقيا خاصة في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى هامشية مقارنة بالتبادلات التجارية الصينية مع مختلف مناطق العالم فالتبادل بين الصين و أفريقيا لا يتجاوز **3%** من مجموع التبادلات الصينية العالمية . كما أنها تتركز في منطقة خليج غينيا لما تحتويه هذه المنطقة من احتياطيات نفطية كبيرة مما يدلل أن بكين تستهدف بالدرجة الأولى النفط الأفريقي و لا تسعى إلى إقامة علاقات تجارية حقيقية و منصفة بين الطرفين.

المطلب الثاني : الاستثمارات الصينية في أفريقيا:

[1] – بيير بيارنيس ، **مرجع سابق**، ص 323.

[2] –Aminata d Traoré, **L'étau**, **l'Afrique dans un monde sans frontière**. Babel, 2OO2. p25.

لقد بشرت الاستثمارات الصينية الكثيفة في القارة السوداء خلال العقدين الآخرين ، بالنمط الجديد في العلاقات الاقتصادية بين بكين والدول الأفريقية . كما تجدر الإشارة هنا إلى إننا سنركز على الاستثمارات الصينية خارج قطاع النفط لأننا كرسنا لهذا العنصر فصلا كاملا خاصا من هذه الدراسة .

فخارج مجال التبادلات التجارية أصبحت أفريقيا هدفا مفضلا للاستثمارات الصينية في سياق استراتيجية عولمة شركاتها الكبرى ، المشجعة من طرف حكومة بكين . ففي سنة 2004 أعلن الرئيس الصيني «**هيوجينتاو**» : "إن العولمة تشكل محورا اولويا للاقتصاد أصيني. وأفريقيا بشكل خاص موضعا مشجعا الاستثمار الشركات الصينية [1] . فقد حددت الصين موقفها منذ اللحظة الأولى من العولمة بعدم الرفض أو الاستنكار. لكن تحت شروطها وليس بشروط الآخرين فهي تقبل من حيث المبدأ بإدراج أدوات الإنتاج والتكنولوجيا الصينية لتساير قانون السوق والمنافسة الحرة، في عالم تزول فيه أسور الحماية للمنتجات وتسقط أسوار العزلة ، شرط ألا يؤدي ذلك إلى تهديد الاستقرار ووحدة البلاد [2]

فمنذ ثلاثين سنة أكد الفكر الاقتصادي على أن تنامي الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دورا استراتيجيا في تنمية اقتصاديات دول الجنوب. فتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **CNUCED** أكدت أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في التنمية وفي البنية الت حتية وتكوين اليد العاملة[3] ورغم أن أفريقيا تعرف ضعفا في الاستثمارات الخارجية المباشرة التي تقدر **1%** من التدفقات العالمية أي **17** مليار دولار سنة 2011. مقابل **10%** لأمريكا اللاتينية و **20%** بالنسبة لآسيا وترجع أل**CNUCED** السبب إلى الاستقرار السياسي والحروب الأهلية وغياب الشفافية المؤسساتية[4].

وفي خضم كل هذا العزوف العالمي عن الاستثمار المباشر في أفريقيا فقد بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في أفريقيا سنة 2014 أكثر من **900** مليون دولار. من بين **15** مليار دولار القيمة الإجمالية الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج حيث استفادت بكين من ألاف المشاريع منها **5000** مشروع

---

[1] - Valérie niquet , la stratégie africaine de la chine , **Op.cit**.

[2] -إبراهيم الأخرس ، **مرجع سابق** ، ص ص 185-186.

[3] -Anne-cécile robert , « le développement économique en Afrique, repenser le robe de linvestissement étranger direct ».(**Le monde diplomatique**, novembre,2005).

[4] - Tom amadou, seck , L،œuvre du nouveau partenariat pour l, Afrique.chinese-embassy.**org.uk/fra/zilao/topics/hjtcef/t193510htm–19k**.

حصريا لشركة الأعمال العمومية **china road and bridge corporation**[1] ففي سنة 2015 وحدها استثمرت الصين ما يقارب **1758** مليون دولار. هذه البرامج تتعلق ب **8200** شركة موجودة في **409** دولة. إلى جانب الصيني تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الرسمي الذي يغطي بدون شك اغلب الاستثمارات التي تمثل أكثر من **50%**من إجمالي الاستثمار الصينية في أفريقيا .[2]

الشركات الصينية تملك أفضلية لا نقاش فيها في مجال التكاليف مقارنة بالشركات الغربية خاصة الفرنسية التي تكلفها الاستثمارات في أفريقيا اكبر من خمسين بالمائة **50%** من العرض الصيني "وبنفس المواصفات تقريبا" وتتركز الاستثمارات الصينية في أفريقيا في مجال البناء والأشغال العمومية والعمارات والبنايات الحكومية مثل مجموعة البناء الحضاري بكين **Béging urbain construction group** مثل بناء الملاعب المستشفيات والإقامات الرسمية.[3] رغم ذلك فان النفوذ الفرنسي مثلا مايزال يتفوق على النفوذ الصيني في كثير من الدول الأفريقية.

المخطط الرابع: مخطط يوضح مقارنة النفوذ الفرنسي مع النفوذ الصيني في أفريقيا:

[1] -Jean-Christophe servant , La chine à lassaut du marché africain , **Op.cit**.

[2] -**ibide**.

[3]- Valérie niquet , la stratégie africaine de la chine , **op.cit**.

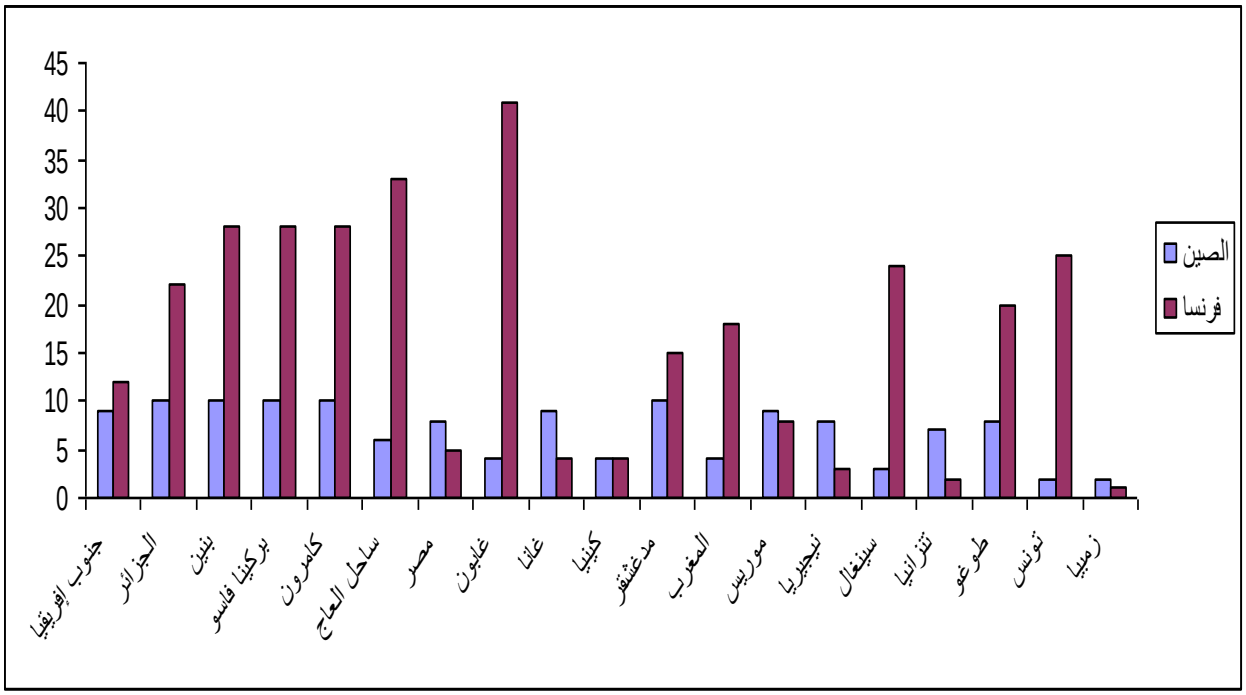

المصدر: **FMI-dots**

تلقى الاستثمارات الصينية في أفريقيا منافسة محدودة مع الغرب بعد الحرب الباردة وذلك لان الصين تختار مناطق خالية – **zone vide**- أين يغيب الأمن لهذه المشاريع ، مثل هذا الوضع سهل بشكل كبير هجوم **بكين** ، فهي تحملت مخاطر لم تستطيع الشركات الغربية تحملها[1] فالصين لها القدرة على المغامرة في خوض استثمارات تعجز الكثير من الشركات العالمية الأخرى مجاراتها فيها وقد يعزى هذا الأمر، إلى أن الشركات الصينية في القارة السوداء اقل تعرض إلى المخاطر الأمنية عند شواي نزاعا مسلحة أو هجومات إرهابية فهي تستهدف الشركات الغربية بالدرجة الأولى.

خلاصة الفصل الثاني :

[1] -Valérie niquet , La stratégie africaine de la chine, **op.cit**.

إن ما يمكن استنتاجه نهاية هذا ال فصل هو أن للصين أهداف استراتيجية يسعى لتحقيقها في القارة الأفريقية تتمثل في :

- دعم الموقف الصيني بشأن ضم تايوان .
- كسب التأييد الدبلوماسي الأفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة .
- مسألة تعريف المناطق الإقتصادية في بحر الصين الجنوبي .
- سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب .

والصين تعتمد على شركاتها الخاصة و العمومية التي تستثمر بقوة في أفريقيا فهي من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها **بكين** لإرساء نفوذها في القارة ، كما يثير هذا الهجوم الصيني للاستثمار في القارة الأفريقية مزاحمة شديدة مع الشركات الغربية و هذا قد يخلق فرصة للقارة المفاضلة بين هذه الشركات.

الفصل الثالث :
دراسة تحليلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي

لكل سياسة خارجية لدولة تجاه أخرى – بغض النظر عن حجم الحيز الجغرافي – نتائج وتداعيات على واقع كليهما ، هنا نتحدث عن علاقات بين طرفين فيها مستفيد أكبر ومستفيد أقل ، وبالتالي الانعكاسات التي تتركها السياسة الخارجية للصين على القرن الإفريقي ليست بنفس قيمة الفائدة التي تجنيها الصين منه وبالتالي نتطرق في هذا الفصل لهذه النتائج سواء كانت إيجابية أو سلبية على كلا الطرفين حتى نزن العملية التفاعلية بين الاقتصاد والسياسة على مستوى النتائج ، ثم نتعرض للتحديات التي تواجهها على المستويين الداخلي والخارجي .ونتطرق في الأخير إلى توجهات هذه السياسة وآفاقها في المستقبل.

المبحث الأول : مخرجات سياسة القرن الإفريقي تجاه الصين :

نتطرق في هذا المبحث إلى مخرجات سياسة القرن الإفريقي تجاه الصين بشكليها الإيجابي والسلبي على كلا الطرفين ، ونوضح كيف أن الطرفين يمكنهما تحصيل بعض المنافع ضمن الأهداف المسطرة والتي هي بالضرورة غير متساوية الأهمية . هنا نستعمل منظور الإقتصاد السياسي إذ أن منظور الاقتصاد السياسي يبحث في استفادة الأطراف وبالتالي نوضح فيما إذا كان القرن الإفريقي قد حصّل درجات من التنمية المطلوبة في مثل هذه العلاقات التي ينظر فيها للصين على أنها كانت مختلفة في التعامل مع إفريقيا عامة والقرن الإفريقي خاصة .

والصين من خلال هذه السياسة ينظر إليها بانتقاد شديد خاصة من الغرب كونها انتهجت سياسة الامبريالية .وبالتالي نقدم هذه الانتقادات في مضمونها الذي أتت به والتي وردت حتى من جانب القرن

الإفريقي.

المطلب الأول :التداعيات الإيجابية للسياسة الصينية على تنمية القرن الإفريقي :

تتحدث التقارير والدراسات في إطار ما أسفرت عنه السياسة الصينية في القرن الإفريقي ، عن النمو الذي

يشهده الاقتصاد فيها بفضل السياسات الصينية المتبعة ، والتي ساهمت في جعل المنطقة نموذجا للتقدم والتنمية.

"**ستواصل الصين دعم وتعزيز جهود إفريقيا لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء والتنمية والقوة بين بلدانها**"، بهذه الكلمات البسيطة نقل الرئيس الصيني الجديد« **شي جين بينج**» في أول زيارة له لإفريقيا بعد توليه الحكم[1] .

وأكد البنك الدولي بأن تنامي حجم التجارة الصينو– إفريقية ، أعطى انتعاشا كبيرا للقارة الإفريقية، إضافة إلى أن الاستثمارات الصينية في القرن الإفريقي خلقت فرصا جديدة للاقتصاد المحلي الإفريقي ، وأسهمت في إيجاد نظام اقتصادي متوازن بالمقارنة مع السنوات الماضية ، ويضيف صندوق النقد الدولي بأن نسبة النمو في القرن الإفريقي سنة **2005** بلغت **6%** وهي سابقة من نوعها منذ **30** سنة ، ويرجع الفضل حسب صندوق النقد الدولي إلى تزايد الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها الصين للدول الإفريقية[2] .كما يذكر في أحد التقارير أيضا أن القارة الإفريقية ككل خاصة القرن الإفريقي تشهد نموا اقتصاديا بفضل تعامل الدول الإفريقية مع الصين في مختلف القطاعات التجارية ، ووصف العلاقات الاقتصادية بأنها" :علاقات مفيدة ، وهذا ما أيده خبراء اقتصاديون أفارقة[3] ".

من جانب آخر، استطاعت الصين بفضل إستراتيجيتها في إفريقيا ، أن تقلص الهوة التي سببها الغرب في

إفريقيا ،[4] فالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لم يهتموا بالمشاريع التنموية في إفريقيا ، حتى أن المساعدات والإعانات الاقتصادية توجه فقط للأنظمة السياسية الإفريقية الموالية للغرب بشكل كبير، على عكس المقاربة الصينية التي تعتمد على سياسة الربح المتبادل.

---

[1]– شاهيناز العقباوي ، **التغلغل الصيني في افريقيا.أهداف اقتصادية بمسحة انسانية** . على موقع:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1233888&eid=453

[2]- Garth Shelton and Farhana Paruk , **The Forum on China–Africa Cooperation :A StrategicOpportunity,** (South Africa : Institute for Security Studies,2008),pp.130–131.

[3] -**Ibid** , p.130.

[4] -Garth Shelton and Cloude Kabewba,**Win–Win Partnerships ?:China,South Afrca and The Extractive Industries** (Johannesburg :Southern Africa Resource Watch , 2012) , pp · 140–141.

ويشير الأستاذ «**رافيل كابلنسكي**» في دراسته عن التجارة بين الصين و القرن الإفريقي ، بأن الطلب الصيني المتزايد على الموارد الطاقوية الإفريقية خلق تأثيرا مباشرا وغير مباشر على الاقتصاديات الإفريقية من خلال تنامي مداخيل الصادرات الطاقوية بدخول الصين إلى إفريقيا[1].

بالإضافة إلى أن مبادرة التعاون جنوب-جنوب والتي تسهم الصين في دعمها وتمويلها ، انعكست على

التنمية الإفريقية من خلال عرض وتقديم برامج اقتصادية أكثر تقدمية وأقل أنانية من حيث توزيع المبادرات التعاونية بين الدول الإفريقية [2].

في أرتيريا ، انتهجت الحكومة سياسة الخوصصة في القطاع الاقتصادي والصناعي ، وكانت أولى تجلياتها شراء أحد مناجمها من طرف الهند ، حيث امتلكت هذه الأخيرة **80%** من أسهم المنجم ، أما الحكومة الأرتيرية فقد امتلكت **20%** وكان ذلك سنة **2004** ، لكن بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ، عانى المنجم من خسائر، ما أجبر الهند على الإعلان عن تسريح أكثر من **1500** عامل لتقليص النفقات ، لكن الصين تدخلت واشترت المنجم وأبقت على كل عماله ، فأصبحت الصين منذ ذلك شريكا إستراتيجيا لأريتيريا ومساهما في التنمية المحلية لهذه الدولة ، إضافة إلى أن استثمار الصين لأكثر من **400** مليون دولار أمريكي في قطاعات غير منجمية انعكس إيجابيا على سوق الشغل الأريتيري والتنمية المستدامة[3] .

وفي جيبوتي تحدثت تقارير قبل سنوات عن الاستثمارات الصينية فيها ، على أنها أسهمت في خفض نسب

[1] - Garth Shelton and Farhana Paruk,**op.cit** .

[2] - Garth Shelton and Cloude Kabewba, **op.cit** . p.131.

[3] - **Ibid** , p.139.

البطالة والفقر، فالمشاريع الصينية مثلا في قطاع الكهرباء والبنية التحتية بصفة عامة ، طورت الشكل الحضري لمختلف المدن الجيبوتية ، واستفاد المواطنون من الطاقة والمياه الصالحة للشرب من خلال مختلف التقنيات الحديثة التي استخدمتها الشركات الصينية لتزويد الأقاليم المعزولة بالمياه.[1]

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ، المساعدات التي قدمتها الصين لهذه الدولة الإفريقية ، انعكست على

التنمية الكونغولية ، وهذا ما تبرزه الوقائع الاقتصادية خاصة في أهم مقاطعة في الكونغو الديمقراطية والمعروفة باسم كانتانغا أين شهدت تنامي فرص العمل بشكل كبير ، فارتفاع معدلات السيولة أسهم في تضاعف عدد العمال الحرفيين .

عند بداية الأزمة الاقتصادية العالمية ،كثر الحديث عن إمكانية أن الصين ستقوم بتقليص حجم تجارتها

واستثماراتها في القارة الإفريقية ، وأن إفريقيا التي أصبحت تعتمد على الصين ، سوف تتراجع معدلات النمو

فيها ، لكن الصين واصلت مشاريعها واستثماراتها محققة نموا متبادلا مع إفريقيا[2].

وتؤكد تقارير وزارة التجارة بأن الصين تسعى إلى أن تستفيد المجتمعات الإفريقية من خلال منح المساعدات في شكل مشاريع للبنية التحتية ، مستشفيات ، طرقات ، مؤسسات تعليمية ...إلخ ، وعدم التركيز كيفيا على تقديم هذه المساعدات في شكل أوراق مالية مباشرة لتجنب مسائل الفساد وسوء التوزيع في إفريقيا.[3]

وهناك من يرى أنه من البديهي أن الصين ساهمت نسبيا في القضاء على الفقر في القرن الإفريقي أكثر من

---

[1] - **Ibid** , p.140.

[2] - .**Loc.cit**.

[3] - Penny Davis , **China and the End of Poverty In Africa** :**Towards Mutual Benefits** (Sundly Berg :Diakonia , 2007),p.64.

غيرها من المستثمرين ، وأن الاستثمارات والمساعدات الصينية في مجالات التنمية ساعدت على تنويع التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية ووطدت الأساس للتنمية الاقتصادية في القارة ورفعت من قدرتها على التنمية المستقلة وحسّنت من قدرة الأفارقة جزئيًا على المنافسة في المجال الاقتصادي العالمي ودفعت بالشركات الصينية إلى عولمة التنمية والاقتصاد المالي .بل قد تمددت الأنشطة الاستثمارية إلى مجالات الزراعة والتعدين والبناء ، إلى المعالجة المكثفة للقمامة والمخلفات والتصنيع والتمويل والعقارات .إلا أنها تتعرض لانتقادات لاذعة وهذا ماسنتطرق إليه من خلال المطلب الموالي .

المطلب الثاني :الانتقاد الغربي للدور الصيني في القرن الإفريقي :

يفسر البعض العلاقة بين الصين و القرن الإفريقي من خلال رؤيتين متعارضتين : رؤية تصور الصين علي أنها المنقذُ والشريكُ الحقيقيُّ لإفريقيا ، في المقابل هناك رؤية أخرى تصنف الصين ، كما أكدت وزيرة الخارجية

الأمريكية السابقة «**هيلاري كلينتون**» على ذلك ، بأنها القوة الاستعمارية الجديدة في إفريقيا ، ويشكل وجودها مصدرَ قلق بالنسبة للعديد من الحكومات الغربية .[1] ويرى من يذهب إلى هذا التصور أن الصين تعتبر العائق الأكبر لعملية السلام والأمن في المناطق الغنية بالنفط كما هو الحال في دارفور .والصين أيضا وفق هذه الرؤية تدعم أنظمة الاستبداد في زمبابوي والغابون المعروفتين بسجلهما السيئ في مجال حقوق الإنسان . زيادة على ذلك تعتبر الصين بلدا عملاقا يريد الاستحواذ على الموارد وعلى الطاقة ، يستغل عدم كفاءة وفساد الحكومات في توجه انتهازي من الناحية التجارية ، وملوث حقيقي للبيئة في إفريقيا.

يعتقد البعض أن الصين تطورت في فضاء ديمقراطي محدود بحيث أنها فرضت سياسة الطفل الواحد على السكان ، واستخدمت القوات المسلحة لتعزيز التنمية الاقتصادية ، كما تجاهلت حقوق الملكية الفكرية وحقوق الأقليات .ولهذا يستحيل تطبيق خطة الصين التنموية في إفريقيا بسبب هذه الخصائص غير الديمقراطية وبسبب قضايا ثقافية أخرى .هناك تشابه بين الصين ما

[1] - Rothberg Robert(ed), ***China into Africa, Trade, Aid and Influence***(Washington D.C :Brookings Institution Press, 2008),p.116.

قبل **1978** والعديد من البلدان الإفريقية من حيث الكثافة السكانية ومن حيث النقص في المواد الغذائية ، وارتفاع مستوى الأمية في المجتمع الفلاحي .خلال ثلاثة عقود استطاعت الصين الخروج من مستوى الفقر لتصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي .وقد لعبت الدولة أدورا حيوية وباتت الحكومة الصينية تستمد شرعيتها من الأداء إلا أنها لا تحظى بشرعية من الشعب.[1]

لقد ساهم التعاون الاقتصادي العديد من الدول غير الديمقراطية في إفريقيا والتي لا تحظي بشعبية من شعوبها أن تظل في السلطة . كما ساهمت العلاقات الاقتصادية الصينية القوية مع الدول والحكومات المتهمة علنا بانتهاك حقوق الإنسان والاستبداد مثل الصومال ، زمبابوي والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية في تزايد الانتقادات للنزعة الرجعية الصينية عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان و الديمقراطية.

و تُتهم الصين أيضا بعدم اهتمامها الكافي بمبادرة دعم قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن دارفور التي تهدف إلى وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف هناك .فكم من مرة أشهرت الصين حق الفيتو ضد أي مبادرة لمجلس الأمن الدولي في هذا الاتجاه .وقد تورطت الصين بشكل غير مباشر في كارثة دارفور من خلال تعاملها الواسع في مجالي النفط وصفقات السلاح [2]." ففي البلدان الإفريقية التي تتسم علاقاتها مع الغرب بوضع إشكالي فإن الصين تستفيد من سياستها في عدم التدخل في السياسة الداخلية لهذه البلدان ".

ويكاد القرن الإفريقي أن يكون غارق في أتون حملة إعلامية وسياسية غربية ، وياساهم فيها أفراد في النخبة الأفريقية ، تحاول إلصاق تهمة الإمبريالية بالسياسات التجارية التي تمارسها الصين مع دول القرن الإفريقي .

أساس الاتهام هو أن الصين تستورد من القرن لإفريقي مواد خام ، وتصدر لها سلعا مصنعة ..بمعنى آخر لا

---

[1]- وليد سالم عبد الحي ، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010** ،(أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث
الإستراتيجية ، 2000) ، ص39 .

[2]- **المرجع نفسه** ، ص ص ، 41 ، 42 .

تساهم الصين مساهمة حقيقية في تنمية القرن الإفريقي ، وبالذات في المجال الذي تحتاجه أكثر من غيره وهو التصنيع .

هناك لا شك مبالغة في الحملة التي تشنها قوى من القرن الإفريقي لها مصالح تتعارض والإنجازات التي حققتها العلاقات الصينية – الأفريقية ، ومع ذلك يجب الإعتراف بأن الصين التي أصبحت تحتل المركز الأول في العالم بين الدول المستوردة للنفط ، لن تتوانى عن استخدام كل الأساليب الممكنة لضمان تدفقه، كما فعلت من قبلها دول غربية وغير غربية .ولكن يبقى أن الصين كان يمكن أن تكلف شركاتها العاملة في القرن الأفريقي لتتحمل قدرا من المسؤولية الاجتماعية ، إما بتدريب العمالة الأفريقية وتشغيلها وإقامة المدارس لأبنائهم ، ومساعدة الشركات الأفريقية الصغيرة ، وتصنيع بعض القطع الضرورية لسلع تنتج في الصين ، ونقل مصانع من الصين إلى أفريقيا ، كما فعلت فرنسا ودول أوروبية أخرى[1] .

سؤال يكرره الصينيون .ماذا تفعل الصين وهي ترى أمامها مساحة هائلة تفصل بين الصحراويتيين ، الصحراء الكبرى وصحراء **كالاهاري** ، بها كنوز هائلة من المعادن والمواد الخام التي لا يوجد من يستخرجها ويستثمر فيها ، خاصة بعد نشوب الأزمة الاقتصادية والمالية في دول الغرب . الأفارقة أنفسهم يتنافسون على دعوة الصين للاستثمار فيها ، وهؤلاء يؤكدون أن عائد التجارة مع الصين إيجابي ، بل إن له الفضل الأكبر في النمو الفائق الذي حققه اقتصاد القارة خلال العقد الأخير .

ونلاحظ أيضا أن القمة التي انعقدت في جنوب إفريقيا كانت بين دول جميعها بدون استثناء ، بالإضافة إلى تركيا ، تنافس على الاستثمار في المواد الخام الأفريقية وتتصدر قائمة الدول المتعاملة تجاريا مع أفريقيا، ملاحظة تذكرنا بقمة برلين التي انعقدت عام **1884** وجمعت الدول الاستعمارية لاقتسام إفريقيا فيما بينها.

[1]– جميل مطر، الصين في إفريقيا إمبريالية ناعمة ، على موقع : **http://www.orientpro.net/orientpro–826.html**

المبحث الثاني: تحديات سياسة القرن الإفريقي تجاه الصين :

تواجه سياسة القرن الإفريقي للصين تحديات هامة يمكنها أن تعطل مسارها في إفريقيا ، إحدى هذه التحديات يأتي من داخل الأجهزة البيروقراطية التي تتحكم في صنع القرار الصيني المتعلق بالقرن الإفريقي ، حيث الصراع على أشده بين وزارة الخارجية ووزارة التجارة ، وهذه التحديات تحتاج إلى وضع اليد عليها وتوضيحها لفهم مدى ارتباط الاقتصاد والسياسة حتى في المشاكل والعقبات التي تواجه هذه السياسة الاتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف المسطرة.

من جهة ثانية تواجه هذه السياسة تحديا آخر على المستوى الخارجي الدولي يتمثل في المنافسة القوية التي تجدها الصين في القرن الإفريقي خاصة من القوى الكبرى سواء حديثة العهد بالاهتمام بإفريقيا أو تلك التي لها باع طويل وتاريخ استعماري ممتد في القارة السوداء مثل فرنسا .هذه التحديات نقف عندها في مطلبين مخصصين لهذا المبحث حول التحديات التي تواجه سياسة القرن الإفريقي للصين على المستوى الداخلي والخارجي.

المطلب الأول :غياب استراتيجية كبرى :

هناك ملاحظة مهمة تم تسجيلها من قبل معظم المحللين الصينيين حول استراتيجية الصين بالقرن الإفريقي وهي أن الصين ليس لديها إستراتيجية معينة ، من وجهة نظرهم الصين لديها أهداف مختلفة في القرن الإفريقي ولكن لا يوجد لديها تفكير جيد ، إسترتيجية طويلة المدى لتنسيق هذه الأهداف في إطار أجندة وطنية شاملة ، ويتجلى هذا تماما في فشل الصين في تحديد وترتيب الأولويات بين جوانبها الاقتصادية والمصالح السياسية في علاقتها مع القرن الإفريقي.[1]

[1] -Cheng Yinghong, "Exporting Revolution to the World- Impacts of Cultural Revolution in Asia,Latin America and Africa" *China News Digest*, November 12/ 2018.available from: **http://www.cnd. org/cr/ZK07/cr443.gb.html .retrieved on :2/08/2018**

من سنة **1949** إلى **1979** كانت الأولوية القصوى للصين في القرن الإفريقي بوضوح سياسية ، سنة**1950** وبداية **1960** ، أرادت الصين حشد دعم دولي واسع لاختراق العزلة التي فرضها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وأصبح الهدف أكثر راديكالية خلال الثورة الثقافية عندما حاولت الصين تشجيع الثورات في إفريقيا بموجب هذه الأولوية السياسية الشاملة والاعتبارات الاقتصادية التي كانت تخضع للاحتياجات السياسية.

قدمت الصين مساعدات اقتصادية هائلة أحادية الجانب للقرن الإفريقي لكسب الدعم السياسي أكثر من المنافع الاقتصادية المتبادلة وأدت هذه الإستراتيجية إلى منافع سياسية مؤقتة ، وحملت شعورا بالتقارب ، ومع ذلك من الناحية الاقتصادية ، كانت هذه السياسات أقل عقلانية ، حيث أن ثلاثين عاما من الإصلاح والانفتاح يعتقد أن سياسة الصين فيها تجاه القرن الإفريقي قد تحولت إلى الطرف الآخر من الطيف ، كما أشار «**دينغ كسياوبينغ**» أن سياسات الصين في عصر الإصلاح يجب أن تركز على التنمية الاقتصادية ، وأن سياستها الخارجية يجب أن تخدم المهمة المركزية بخلق بيئة لصوت عالمي لهذه التنمية . هذا المذهب تم تنفيذه بإخلاص من طرف الجيل الثالث ، الرابع والخامس من القادة الصينيين مثل سياسة الخروج«**لجيان زيمين**» واعتمادها من قبل«**هيوجين تاو شي جين بينغ**» [1].

بالنسبة لبلدان القرن الإفريقي المعنى الضمني الرئيسي هو أن صداقة الصين معهم يجب أن تخدم أجندة التنمية الاقتصادية الداخلية من خلال التكامل المتبادل بين اقتصاداتها ، هذه الصيغة تستعمل بشكل جيد حين يكون للصين استراتيجية كبرى لحل النزاعات بين الاقتصاد أولا ، فلسفة أهدافها في القرن الإفريقي ، وبين المدى القصير والمدى الطويل للمصالح الاقتصادية.[2]

في حين ترى الصين القرن الإفريقي في المقام الأول من خلال عدسة اقتصادية ، فلها أيضا مصالح سياسية كبرى ، مثل دعم إفريقيا للأجندات الداخلية والخارجية للصين(كما بينا في الفصل

[1] -**Loc.cit**.

[2] -Yun Sun," Africa in China's Foreign Policy," Brookings, april 2018, available from :

http://www.brookings.edu/research/papers/2018/04/10-africa-china-foreign-policy-sun,

الثاني) ، لكن وكما أن اللاعبين التجاريين الصينيين(حتى الشركات الحكومية) يسعون إلى تعظيم المنافع الاقتصادية في إفريقيا ، بلاغميتهم كانت قد قوضت أساس العلاقات السياسية ، ويشير معظم المحللين الصينيين إلى أن مجتمع الأعمال الصيني سعى من أجل أقصى حد من المكاسب الاقتصادية وضيقوا الأفق للإعتبارات الاجتماعية والبيئية ، أو لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الإفريقية ، وهذا الاعتقاد يكمن وراء تصور أن الصين هي قوة استعمارية جديدة ، سلوك الشركات الصينية كان في عديد الحالات مرتبطا بالحكومة المحلية والسكان وعرض بشكل خطير سلامة العلاقات السياسية الثنائية .[1]

انتقد العديد من القادة الإفريقيين الوجود الصيني ، وبأنها تسعى لتسخير التعاسة في أوطانهم ، حيث اتهموا الصينيين بأخذ المناصب منهم و إرسالهم إلى وظائف متدنية الأجور مثل دفع عربات الحديد في مواقع البناء .ويوجد نفس الصراع بين فترة قصيرة المدى وطويلة المدى للإستراتيجية الاقتصادية الصينية في القرن الإفريقي ، كما لاحظ خبير أمريكي في الشؤون الإفريقية أن النزعة التجارية للصين في إفريقيا هي بمثابة قتل الإوزة للبيضة الذهبية .اللاعبون التجاريون الصينيون يركزون فقط على تعظيم استخراج الموارد الطبيعية من إفريقيا لذا فإنهم نادرا ما يأخذون في الاعتبار مستقبل عملياتهم أو مستقبل القرن الإفريقي فيما وراء العقود القادمة .وبعبارة أخرى النموذج الحالي يضم رؤية للمصالح التجارية للصين دون الجمع بينها وبين المصالح السياسية والاقتصادية للسكان المحليين .[2]

لقد بذلت بكين المزيد من الجهود لتوفير التدريب وتنمية الموارد البشرية للبلدان الإفريقية ، ومع ذلك فإنه لم يتم بعد صياغة إستراتيجية شاملة توازن بين الأهداف المختلفة في القرن الغفريقي ، نتيجة هذا الفشل هي كما أشار بعض المحللين الصينيين دبلوماسية رد الفعل في إفريقيا ، حيث

[1]- Ye Zicheng, "The Foreign Policy Legacy of Deng Xiaoping and Its Impacts, People's Daily. Availabe from, **http://www.people. com.cn/GB/paper2836/13189/1183023.html. retrieved**

[2] - Mwanangombe, Lewis, "China's Footprint Grows in Zambia," *Associated Press*, November 3 2017.available from :**http://news.yahoo.com/chinas-footprint-growszambia 145440633--finance.html.retrieved**.

تعالج بكين فقط مشاكلها الفردية حين تنفجر، هذا النمط يؤخر إدارة الأزمات والسيطرة على الضرر، مما يؤثر على صورة ومصداقية وسمعة الصين الدولية.[1]

المطلب الثاني : القصور في إدارة الحكومة للعلاقات الاقتصادية والصراعات البيروقراطية الداخلية:

في حين أن الصين تحتضن بشغف العلاقات الاقتصادية مع القرن الإفريقي وتدفع العديد من الشركات الصينية في القارة لاستكشاف الفرص التجارية ، لا يزال النظام البيروقراطي متأخرا للأسف في توفير نظام الدعم اللازم لحماية وتنظيم وإدارة هذه المساعي الجديدة ، وخلقت عددا من أوجه القصور في القدرة أو المساهمة في مواجهة مشاكل الصين في إفريقيا :

1- تقييم المخاطر:

على المستوى الوطني ، الصين لم تؤسس بعد آلية شاملة لترجمة المخاطر السياسية ، فيما يخص التنظيم ، المشورة والاستشارة لاتخاذ قرار تجاري .صارت الشركات في مرحلة مبكرة من فهم البيئات الاقتصادية والسياسية للقرن الإفريقي نظرا لتقلبات السياسة الداخلية في العديد من البلدان الإفريقية .يحتاج صنع قرار تجاري سليم لنظام إنذار مبكر يشتمل على المخاطر السياسية ودراسات حول التأثير الاقتصادي والاجتماعي.

بعض الجهات الحكومية بدأت تؤكد دراسات الاستثمار الشامل للأعمال التجارية في إفريقيا ، مثل بنك التنمية الصيني ووزارة التجارة من خلال الأكاديمية الصينية للتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي ، لكن المحللين يشكون أنه سيتطلب الأمر أعواما قبل تحقيق مثل هذه الجهود على الأرض .

[1] -Yun Sun,**op.cit**.

2- صناعة استراتيجيات قطرية:

على الرغم من أن الصين تعتبر إفريقيا عامة و القرن الإفريقي خاصة " أرض الفرص "ولها توجيه عام للشركات الصينية بالخروج ، فإن عملياتها في إفريقيا تفتقر إلى صناعة استراتيجيات قطرية ، فقد فشلت بكين في إنتاج منهج إستراتيجي طويل المدى ، والتخطيط لتنسيق التعاون الاقتصادي بين وداخل مختلف الصناعات والبلدان . بالإضافة إلى تفشي الاستثمارات الزائدة عن الحاجة والمنافسة المعادية بين الشركات الصينية ثم اقتراح أن الوكالات الحكومية والاتحادات الصناعية والمنظمات البحثية يجب أن تضع برامج لتعزيز قدرتها، على التنسيق وتبادل المعلومات وتحسين سياسة الحكومة وقرارات الشركة الفردية ، بيد أن هذه التنمية لا تزال في مرحلة ابتدائية[1].

3- الإشراف /نظام الإدارة:

على الرغم من الزيادة السريعة في الاستثمارات في إفريقياعامة و القرن الإفريقي خاصة ليس للصين إشراف منهجي آلي لرصد وتنظيم الصينيين و الجهات الفاعلة ، الصين كان لها نظام إشراف أفضل مثل المخالفات من الشركات الصينية مثل انتهاكات حقوق العمال ، الفساد، الأخطار على البيئة التي يمكن التخفيف منها ، ومع ذلك نظرا لضعف موقع وزارة الخارجية الصينية في الشؤون الاقتصادية الصينية- الإفريقية وأولوية وزارة التجارة . تشجيع الاستثمار سيكون له أثر حيث يمكن للحكومة أن تنشئ مثل هذه الآلية.

بدون إستراتيجية كبرى لإفريقيا لإدارة الخلافات ، الصراع بين الاقتصاد الصيني والأهداف السياسية المباشرة يساهم في الص راعات البيروق راطية بيروزارة التجارة ووزارة الخارجية ، كل منهما تعتبر نفسها الممثل الحقيقي للمصالح الوطنية العليا للصين ، وتعتقد وزارة الخارجية أن جدول أعمال الصين الاستراتيجي الخارجي أصبح محاصرا بملاحقات تحديد أولويات اقتصادية ، كما أشار دبلوماسي " الشركات التجارية تخلق الفوضى في إفريقيا وتترك للصين عبء تنظيفها."

الصراع الأكثر بروزا هو حول المساعدات الخارجية الصينية لإفريقيا بالنسبة لوزارة الخارجية ، المساعدة الخارجية هي أساسا وسيلة سياسية للصين لتعزيز العلاقات الثنائية وتسهيل تنمية

[1] -Olivier Mbabia,**la chine en afrique , op cit** , p 38

البلدان الإفريقية ، حسب رأيها ، والاعتبارات السياسية ينبغي أن تكون أهم المعايير في صنع قرار المساعدة.

الفوائد الاقتصادية المرتبطة بمشاريع المساعدات مثل الربح ، واستخراج الموارد أو عقود الخدمة للبائعين الصينيين ، يجب أن يكون فقط ثانويا ، ومع ذلك وزارة التجارة لديها وجهة نظر أخرى ، في رأيها المساعدات الخارجية تخدم الأولويات الوطنية الشاملة للصين ، والتي تعرِفها بالنمو الاقتصادي ، لذا يجب أن تعكس جميع قرارات المساعدات اعتبارات اقتصادية واسعة . بموجب هذا المنطق وزارة التجارة الصينية تميل إلى تخصيص ميزانيةا المساعدات للدول التي تمنح الصين أكبر عدد من الفرص والفوائد التجارية . منذ أن أصبحت المصالح الاقتصادية الشاملة للصين هي في الموارد الطبيعية لإفريقيا والقرن الإفريقي ، تميل القرارات حتماً إلى بلدان المصادر الغنية[1] .

في حين يحصل البعض الآخر على اهتمام أقل ، وهذه الممارسة هي إشكالية في العديد من البلدان الإفريقية الغنية بالموارد التي تتعاون معها الصين ، حيث تعاني أيضا من مشاكل سياسية خطيرة مثل النظم السياسية الاستبدادية ، الفقر والحكم الفاسد .عندما تسعى وزارة التجارة إلى المكاسب الاقتصادية ومشروعات المساعدة مع استخراج الموارد ، فإنه يستخدم المساعدات لتعزيز العلاقات التجارية ، هذه الإستراتيجية تساهم مباشرة في النظرة السلبية أن الصين تصب مشاريع المساعدات والتمويل والبنية التحتية من أجل دعم الحكومات الفاسدة مقابل الموارد الطبيعية.

وزارة الخارجية تقول أن الصين تحتاج إلى موازنة المساعدات للدول الأخرى لخفض الضغط على سياستها الخارجية وتحسين سمعتها الدولية ، بينما مثل هذه الأجندة السياسية لا تثير القلق لدى وزارة التجارة ، كما يلاحظ كثير من المحللين الصينيين أن وزارة الخارجية في الآونة الأخيرة تقاتل بشراسة من أجل سلطة إدارة مشاريع المساعدات الخارجية للصين ، والتي هي حاليا تحت إشراف وزارة التجارة ، وتقول وزارة الخارجية أنه نظرا للطبيعة السياسية لقرارات المساعدات الخارجية للصين وفقاً للمصالح الإستراتيجية الواسعة للصين أكثر من وزارة التجارة التي مصلحتها الوحيدة تكمن في تحقيق مكاسب تجارية ، مثل إعادة تخصيص السلطة الأمر الذي يتطلب موافقة وتأييد كبار القادة في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي ، والتي يبدو حتى الآن أن ذلك غير محتمل

[1] -op cit,p 40.

من طرفها ، لذلك في المستقبل المنظور فإن سلطة الإشراف على مساعدات الصين لإفريقيا سوف تبقى تحت سيطرة وزارة التجارة.[1]

المطلب الثالث :انتشار الفاعلين التجاريين :

الصراع بين الجوانب الاقتصادية والسياسية في السياسة الإفريقية للصين تزداد سوءا بسبب انتشار الجهات الصينية الفاعلة في إفريقيا سواء على المستوى المركزي أو الشركات المملوكة للدولة ، المقاطعات المحلية أو الشركات الخاصة ، جدول أعمال هذه الجهات هو اقتصادي بطبيعته ، لكن نظرا لكون عمليات هؤلاء الفاعلين مستقلة ، وعدم وجود منهجية الإدارة والإشراف للأنشطة في الخارج ، فقد كان من الصعب للغاية بالنسبة لبكين إدارة مختلف الأولويات ونوع الإجراءات التي تمليها .[2] الفعاليات التجارية في إفريقيا يمكن تقسيمها إلى عدة فئات:

على المستوى المركزي هناك الشركات الكبيرة المملوكة للدولة وتعمل معظمها في استثمارات واسعة النطاق، ومشاريع البنية التحتية ، مشاريع التعدين وعقود الخدمة والقروض . ويلاحظ أحد المسؤولين من بنك التنمية الصيني أن هذه الشركات المملوكة للدولة تتمتع بصلات وثيقة مع كبار

[1]- op cit ,p 42.

[2] -Zhang Hongming , "The Development Environment of Sino-African Relations and Its Development Path",(**Annual Report on Development in Africa 2011-2012** , China Academy of Social Sciences, 2012) , p 16.

المسؤولين الأفارقة الذين يتم تمويلهم ويأخذون المشورة من السفارة الصينية المحلية ، هذه الشركات تحركها عموماً المصالح التجارية على الرغم من أنها تعلن أن أهدافها تتماشى مع الأهداف الكبرى لبكين ، مثل إستراتيجية الخروج ، هذه الشركات الكبرى المملوكة للدولة تواجه صعوبات لإدارتها من قِبَل بيروقراطية عالية ، خاصة الدعم السياسي البارز والقوي من كبار القادة الصينيين ، في الصين مثلاً أكبر ثلاث شركات وطنية للنفط تتمتع بمستوى نواب وزراء بينما تقريبا جميع السفارات الصينية في إفريقيا هي في مستوى مدير عام أو أقل .[1]

الحكومات والشركات المملوكة للدولة على مستوى المقاطعات هي أيضا زادت من تواجدها في إفريقيا وحكومات المقاطعات الصينية (خاصة تلك الموجودة في المنطقة الساحلية) تسعى إلى أفضلية اقتصادية في ظل تيار الإصلاح والانفتاح ، التي تهدف إلى الاستثمارات والأسواق الخارجية من أجل التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية ورفع مستوى تنمية نموذج العمالة لديها[2] .

الإدارات التجارية لحكومة المقاطعات تنظم بحماس إيفاد الجولات وتشجيع الأعمال التجارية في القرن الإفريقي لاستكشاف الفرص التجارية خاصة فيما يتعلق بعقود الخدمة ، على سبيل المثال منذ منتصف**2012** وإدارات التجارة لمقاطعة **جيانغشي** و **مقاطعة يونان** ، و**بلدية تيانجين** و**محافظة هونان** نظَمت كل الجولات التجارية لإفريقيا على عقود الخدمة وعقود بناء نظام المياه والموارد الطبيعية في نيجيريا والصومال وأريتيريا...[3]

الفئة الثالثة هي الفئة الصينية الأكثر مغامرة في إفريقيا وهي الشركات الخاصة و الأفراد من رجال الأعمال وهناك تقديرات متحفِظة بأن مليون شخص على الأقل من المواطنين الصينيين يعملون داخل إفريقيا ، هؤلاء هم لاعبون مستقلون تتم نشاطاتهم على مستوى القاعدة الشعبية في إفريقيا . القضية الأخيرة لعمال المناجم الصينيين غير القانونيين في غانا توضح كيف أن أفرادا صينيين

[1] -One Million Chinese Struggling in Africa" Neteast Data Blog, Data Blog, October 21, 2012, available from :**http://news.163.com/12/1018/01/8DVTB39G00014MTN.html**

[2]– Anhui Province Affirms Africa to Be the Primary Target of its 'Going Out' Strategy" (Anhui News, July 3, 2013), available from:**http://ah.anhuinews.com/system/2018/12/03005830150.shtml**.

[3] -**Loc.cit**.

قاموا بالطيران بنجاح تحت الرادار ، وتمكنوا من الهرب من الرقابة المحلية للحكومات الإفريقية والسفارة الصينية حتى أنهم واجهوا مشاكل سياسية وقانونية كبيرة.

انتشار الفاعلين التجاريين الصينيين في إفريقيا عامة و في القرن الإفريقي خاصة يوسع نطاق التفاعلات بين الصين وإفريقيا ماوراء أنظمة الحكومات التقليدية ، ليست كل الشركات الصينية تمثل أو حتى تحترم سياسة الصين الدولية تجاه إفريقيا على الرغم من أنه كثيرا ما ينتظر منها القيام بذلك.

الشركات الصينية تميل إلى اتباع نموذج تقليدي في التشغيل :السعي إلى اتباع التكاليف المنخفضة، ظروف عمل سيئة ، عدم احترام قضايا البيئة الاجتماعية ، وأخلاقيات العمل الدؤوب... إلخ.

وهذا النموذج يؤدي في كثير من الحالات إلى صراعات مباشرة مع الجمارك والمجتمعات المحلية. فيما بين الشركات الصينية والشركات الكبيرة والشركات المملوكة للدولة سجلات لمسار أفضل نسبيا نظرا إلى المستوى العالي من المشاريع والإشراف الدقيق والإدارة من قبل الحكومة الصينية ، هذا الإشراف و الإدارة يكاد يكون غير موجود لدى الشركات الخاصة الصينية والصغيرة المستقلة والأفراد . بالنسبة لكثير من هؤلاء الفاعلين ، الهدف الأوَلي هو تحقيق أقصى قدر من الأرباح في نهاية المطاف والعودة إلى الصين ، لا توجد رؤية أو إستراتيجية طويلة المدى ومع ذلك ، عندما يتم فحص العلاقة بين إفريقيا والصين من طرف الأفارقة أو غيرهم يُنظر إلى هؤلاء الفاعلين بأنهم المنفِذين لسياسة الصين في إفريقيا وبكين تتلقى معظم اللوم على عدم تنظيمهم بشكل صحيح[1] .

المبحث الثالث : الصين والمنافسة الدولية في القرن الإفريقي : تحديات وآفاق

تواجه سياسة القرن الإفريقي للصين تحديا آخر على المستوى الخارجي الدولي يتمثل في المنافسة القوية التي تجدها الصين في إفريقيا خاصة من القوى الكبرى سواء حديثة العهد بالاهتمام بإفريقيا أو تلك التي لها باع طويل وتاريخ استعماري ممتد في القارة السوداء مثل فرنسا.هذه التحديات نقف

[1] -More than 150 Chinese Gold Miners Arrested in Ghana and Their Work Is Revealed China RadioInternational, June 6, 2018, available from : **http://gb.cri.cn/42071/2018/06/06/782s4138923.htm**.

عندها في مطلبين مخصصين لهذا المبحث حول التحديات التي تواجه السياسة الإفريقية للصين على المستوى الداخلي والخارجي.

هذه المنافسة التي تعد إحدى متغيرات منظور الاقتصاد السياسي لذا نقف عندها من خلال ثلاث مطالب أحدهم خصصناه للولايات المتحدة الأمريكية وأسلوبها في المنافسة والآخر لفرنسا التي لا تزال تعتبر إفريقيا مجالها ولا ترضى بمنافسة آسيوية خاصة وأن وسائلها تختلف، كما خصصنا مطلبا آخر للأطماع الإسرائيلية بإيعاز من أمريكا في المنطقة .

كما أفردنا مطلبا للحديث عن توجهات السياسة الخارجية الصينية وآفاقها.

المطلب الأول : التنافس الصيني الأمريكي على القرن الإفريقي :

لقد ازدهرت العلاقة الأمريكية الإفريقية بشكل واضح وملموس في عهد الرئيس الأمريكي « **بيل كلينتون**»،حيث حاول هذا الأخير إعادة تقويم سياسة بلاده اتجاه القارة ، بل والاهتمام بها نظرا لما تطرحه من ميزات اقتصادية من شأنها أن توفر لها ما تحتاجه من مواد أولية ، ناهيك عن وجود سوق استهلاكية واسعة تسمح بترويج المنتجات الأمريكية وفي هذا الصدد يقول «**بيل كلينتون**»: "إن من مصلحة أمريكا تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا...إن إفريقيا اليوم مهمة ليس فقط لأن فيها **30** مليون أمريكي من أصول إفريقية فحسب ، بل لنا مصالح في رؤية إفريقيا المستقرة والمزدهرة نظرا لأن 13% من إستيراداتنا النفطية تأتي من إفريقيا جنوب الصحراء ، وأن هذه القارة فيها **700** مليون منتج ومستهلك ، وهذا أيضا ليس بالقليل .ولكن

إفريقيا هي مهمة خصوصاً وأن العالم في القرن الواحد والعشرين قد تغيَر، وأنَ نظرتنا وأفعالنا كذلك يجب أن تتغير".[1]

مقابل ذلك ساهم انتقال الصين إلى ما يشبه النِظام الرأسمالي في الاقتصاد بانفتاحها الكبير على العالم في الدفع بها لأن تركز على العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية ، والأهم من ذلك أنها اعتمدت على مناطق مختلفة من القارة ، وبالتالي وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت منذ البداية على الدفع بعملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي من خلال تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية القائمة على إنهاء مرحلة تلقي المساعدات المالية و إحلال مرحلة التبادل التجاري محلها ، إلا أن زيادة النفوذ الصيني في القارة والذي صاحبه زيادة في حجم المبادلات التجارية بين الطرفين مثَل خطرا على المصالح الأمريكية في المنطقة.

لقد أدركت الولايات المتحدة الصعود المذهل للصين في إفريقيا خصوصًا في مجال الاستثمار في الموارد الطاقوية التي تزخر بها القارة ، كما أدركت أن هذا الصعود من شأنه أن يعوض الوجود الأمريكي فيها ، وفي هذا الصدد يقول : «**ستيفان هايس**»**stephen .k hayes** رئيس الهيئة الاقتصادية في إفريقيا "الأفارقة يرغبون في استقطاب الاستثمارات الأمريكية لكن المنافسة كبيرة ، فإلى جانب الوجود القديم للأوروبيين هناك قوة آسيوية في إفريقيا ، إننا ننسى كيف الصين التي ستصبح خلال عشر سنوات أحد أكبر المستثمرين في إفريقيا" .

من جهة أخرى وعلى المستوى السياسي ، وجدت السياسة الصينية المنتهجة في إفريقيا قبولا كبيرا من طرف القادة الأفارقة الذين أصبحوا يقاومون الإجراءات الغربية التي تهدف إلى فرض إصلاح سياسي على أنظمتها علاوة ذلك فإن النموذج الصيني للتنمية الذي مكنها من تحقيق تطور سريع دون تحدي نظام حكم الحزب الواحد كان أكثر جاذبية لهؤلاء القادة الأفارقة بمعنى آخر تتعامل الصين مع الدول الإفريقية بغضِ النظر عما تم إحرازه في مجال حقوق الانسان و الديمقراطية ، إن الطابع المثير في سياسة الصين الخالية من الشروط هو أنها نجحت في جذب النخب الإفريقية بسهولة بغض النظر عن افتقارهم للطابع الديمقراطي ، وقد أثار هذا النجاح الكبير لها في إفريقيا تساؤلات غير مريح

[1]-جميل مصعب محمود ، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية** ، (عمان :دار مجدلاوي ، 2005)، ص ص، 66،67.

للولايات المتحدة الأمريكية حول قدرتها على الاحتفاظ بتفوقها في المجالين السياسي والاقتصادي على مستوى القارة.

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال القوة العظمى في العالم وأكبر مستثمر في القرن الإفريقي ، إلا أن هذا الصعود الصيني أثار حفيظتها ، وهو ما تبين من خلال ما أعلنه مسؤول في وزارة الخارجية في جلسة علنية عقدت من قبل الكونغرس قائلا : "تلعب الصين دورا متزايد التأثير على القارة الإفريقية وهناك قلق من أن الصين تتسبب في تراجع الكثير من التقدم الذي تم إحرازه على مستوى الديمقراطية والحكم في السنوات الماضية".[1]

إن انجذاب دول القارة الإفريقية إلى النموذج الصيني في التنمية ساعد الصين على السماح لها إلى أن تطمح للحفاظ على هذا الاستقطاب الإفريقي لمواجهة وزعزعة الأحادية القطبية وفي هذا الصدد كتب المؤرخ« **نيال فرغيسون**»**Niall Fergusson** أن القرن العشرين قد شهد تراجع الغرب و إعادة توجه العالم نحو الشرق ، كما أن هناك مؤشرات دولية تشير إلى تزايد قوة الصين بينما تتآكل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وعليه فإن القطب المتراجع و هو الولايات المتحدة سوف يعتبر الصين تهديدا أمنياً.[2]

في مؤتمر نظمته مؤخرا مؤسسة **هيرتدج Heritage Foundation** وهو أحد المراكز البحثية المحافظة في واشنطن ، أشار **ويلي وو-لاب لام Willy Wo-Lap Lam** مؤلف كتاب "السياسات الصينية في عهد هو جنتاو"، إلى أن «**هو جنتاو**» يركز بالأساس على القضايا العسكرية وقضايا السياسة الخارجية ، وأنه يريد طرح نفسه باعتباره "رئيس السياسة الخارجية"، ويعود ذلك - وفقا لتحليل لام – إلى أن«**هو جنتاو**» يدرك بوضوح تعقيدات ومشكلات السياسة الداخلية الصينية وصعوبة طرح حلول جذرية لتلك المشكلات .ويرى **لام** أن

[1]-كريس ألدن ، **الصين في إفريقيا :شريك أم منافس؟** ، ترجمة عثمان الجبلي المثلوثي،(ابو ظبي :كلمة ، بيروت : الدار العربية للعلوم .ناشرون)، 2009 ، ص 144 .

[2]- أبو بكر الدسوقي، " الدور العالمي للصين...رؤى مختلفة"، (**السياسة الدولية** ، العدد 173 ، يوليو ،2008) ، ص 147 .

الرئيس الصيني قد نجح في هذا الإطار في استغلال الفراغ الذي خلقته سياسة الرئيس الأمريكي«**جورج بوش**» التي اختزلت السياسة الخارجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب.

ومن ناحية أخرى، عقد معهد **أمريكان انتربرايز American Enterprise Institute** وهو أيضا أحد المراكز البحثية المحافظة في واشنطن ، مؤتمرا حول العلاقات الصينية – الأفريقية . وقد أشار «**والتر كانستينر**» **Walter Kansteiner** من جماعة **Scowcroft Group** إحدى الشركات الدولية الاستشارية في مجال الأعمال – الذي تحدث عن المنهج الصيني في السوق الأفريقية إلى" إنهم يريدون أن يكونوا المتحرك الأول ، إنهم يريدون الحصول على الصفقة" .[1]

وفي ضوء التطورات والأبعاد المهمة في علاقة الصين بالقارة الأفريقية ، تبذل الولايات المتحدة جهدا كبيرا لاستيعاب وفهم تلك التوجهات الجديدة في السياسة الاقتصادية الصينية الخارجية كشرط مهم لاتخاذ قرارات محددة تجاه الصين ، تستند إلى معلومات ورؤية واضحة حول تلك التوجهات .إلا أن هذه الجهود لا زالت تواجه بعض العقبات ، منها على سبيل المثال ، غياب المعلومات والبيانات حول حجم المعاملات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأفريقيا .وعلى سبيل المثال، يشير «**بول هير**» **Paul Hare** عضو غرفة التجارة الأمريكية – الأنجولية، في مداخلة له بمؤتمر "معهد أمريكان انتربرايز– المشار إليه سابقا– ، إننا لا نعرف حجم الأموال الصينية الفعلية المدفوعة ؟ ، ولا نعرف كم عدد الصينيين في أنجولا؟ ، ولا نعرف عدد العقود الصينية

الموقعة مع أنجولا؟ ، لا نعرف عدد الأنجوليين الذين يعملون في شركات صينية ؟ .[2]

و جاء في تقرير للمركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي بتاريخ الاثنين 2013/04/22 التالي[3] :

---

[1]– أفريقيا الصينية قادمة...هل ستقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي ؟!تقرير واشنطن العدد 85 على موقع:

http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/271.htm

[2]– **المرجع نفسه** .

[3]– تقرير خاص :الولايات المتحدة والصين في إفريقيا تنافس و تزاحم ، على الموقع:

http://natourcenter.info/portal/2013/04/23

كشف التدافع الصيني في الساحة الإفريقية ومزاحمته للتواجد الأمريكي عن الكثير من جوانب الصدام والتعارض الصامت بين الولايات المتحدة والصين.

وفي تحليل للانتشار الصيني المتمحور على الجانب الاقتصادي والسياسي بعيدا عن العسكرة توصلت العديد من مراكز الفكر الأمريكي إلى أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة في هذا التنافس، وأهم عناصر هذا التفوق:

1 -في رقعة ومساحة الانتشار في إفريقيا أكثر من **35** دولة إفريقية تتواجد فيها الصين وشركاتها ورعاياها من

أهمها **أنجولا** و **جمهورية الكونجو الديمقراطية** وفي **نيجيريا** و في **غينيا بيساو** و في **الكاميرون** و **توجو** وفي الجزائر وفي **موريتانيا** و **القرن الإفريقي**.

2 -الاستثمارات الصينية في إفريقيا تجاوزت **60** مليار دولار بينما الاستثمارات الأمريكية تشكل **15** إلى

20%من هذا المبلغ معظمها في **الجزائر** وفي **خليج غينيا**.

3 -الصين تركز في انتشارها على عدة مجالات : الثروة و خاصة النفط التنقيب والإنتاج في **السودان** وفي

أنجولا وفي **تشاد** وفي **غرب إفريقيا** وفي **موريتانيا** ، التبادل التجاري وخاصة تصدير المنتجات الصينية الرخيصة واستيراد المواد الخام الحديد الخام والطاقة .

***- أسباب تفوق الصين على الولايات المتحدة في التنافس على الفضاء الإفريقي و خاصة القرن الإفريقي:**

الخبير في الشؤون الإفريقية الدكتور **علاء سالم** يعزو أسباب الانحسار الأمريكي أمام تمدد الصين إلى عدة أسباب جوهرية:

1-الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكي وضمور هذا الاقتصاد حتى وضع الولايات المتحدة في مركز الدولة العظمى التي أصابتها الشيخوخة أمام ديناميكية الاقتصاد الصيني

، فللولايات المتحدة تعد أكبر مدين للصين بعد إقراضها **500** مليار دولار عندما تعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمة كبيرة في عام**2009** .

تجليات هذا الاهتزاز في المركز الاقتصادي للولايات المتحدة كثيرة : تقليص الميزانية بسبب العجز الكبير

وتدهور قيمة الدولار.

تعاظم دور الصين في أسواق النفط وخاصة في دول الخليج وفي إفريقيا حيث أبرمت علاقات شراكة شاملة في مناطق النفط الرئيسية في العالم وعلى الأخص إفريقيا في شرقها وغربها مما جعلها في مركز متميز في سباق الطاقة العالم هذا ما عزز من احتمال حدوث صدام بينها وبين الغرب وعلى الأخص الولايات المتحدة.

2–إيلاء العسكرة في علاقات الولايات المتحدة مع الدول الإفريقية الاهتمام الأول ، الدول الإفريقية تحتاج إلى المساعدات وإلى التنمية وليس إلى العسكرة ، قيادة عسكرية متخصصة – **أفريكوم**– وتعاون أمني وقواعد عسكرية تنتشر في **شرق إفريقيا جيبوتي** و**كينيا** و **اثيوبيا** ثم **تشاد** و**نيجيريا** و**خليج غينيا** و**المغرب** و**موريتانيا**

و**النيجر**.

وفي الوقت الذي تستبعد الصين عنصر العسكرة في علاقاتها ولا تنشر قواعد أو عسكريين ، فإن الولايات

المتحدة تنشر بضعة آلاف من الجنود والأساطيل والأسراب الجوية في **جيبوتي** وفي **كينيا** وفي **المحيط الهندي** و**البحر الأحمر** وفي **غرب إفريقيا** و**شمالها**.

3–إستراتيجية التوتر الدائم الأمريكية من أهم مضامين الإستراتيجية الكونية الأمريكية خلق والإبقاء على

التوترات وبؤرها في **آسيا** و **افريقيا** وفي **أمريكا اللاتينية** ، أي" التوتر الدائم".

هذه البؤر توظفها الولايات المتحدة من أجل الانتشار في مناطق عسكرية سياستها الخارجية... وبسبب هذه الإستراتيجية القائمة على العسكرة وخلق و ادامة بؤر التوتر لا تجد في إفريقيا غير القواعد العسكرية والعسكريين الأمريكيين أما بالنسبة للصين فنجد العامل والمهندس في ورش البناء الطرق والمباني و أجهزة الحفر للتنقيب عن الثروات وكذلك السلعة الصينية وهي في متناول أيدي المجتمع.

4– الصين دولة صاعدة في النظام الدولي وستصبح القوة القطبية الثانية في مواجهة الولايات المتحدة وهذا ما يقلق الولايات المتحدة بل هو من أشد بواعث القلق في واشنطن[1].

دوائر متعددة في واشنطن ترى في أن الصين تعمل بكل الوسائل وما لديها من إمكانيات لإزاحة الولايات

المتحدة عن مكانتها الدولية وتحذر من سلوكها المستقبلي في الجنوح نحو الصراع مع الولايات المتحدة أكثر من التعاون.

موضوع الصراع بين الصين والولايات المتحدة اكتسب المزيد من الاحتمالية والمصداقية في الآونة الأخيرة

على ضوء أزمة كوريا الشمالية النووية ، الدوائر الأمريكية خلصت إلى أن التهديد الكوري الشمالي لم يكن

ليبلغ هذه الحدة لولا الدعم الصيني.

المطلب الثاني : التنافس الصيني الفرنسي على القرن الإفريقي:

هناك من يرى أن الاهتمام الصيني والأمريكي المتزايد بالقرن الإفريقي تدخل في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية ، لاسيما الفرنسية منها وقد اتخذت العلاقة بين النفوذين الأمريكي والفرنسي طابع التنافس على الكعكة النفطية الإفريقية ، فهناك قلق فرنسي كبير من الإستراتيجية الفرنسية في وضع دفاعي ، وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها إزاء الهجوم الأمريكي والصيني على

[1] - **op cit** .

إيجاد موضع قدم في مثل هذه المناطق الإفريقية ، إلى الحد الذي دفع الرئيس الفرنسي للهجوم في تصريحات سابقة على من قال : "إنهم يتطلعون إلى إعادة استئناف موارد القارة الأورو إفريقية" ، وهو ما يعني إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الإفريقية لفرنسا.[1]

فإلى جانب المحددات الأساسية التي تتحكم في العلاقات الأوروبية – الإفريقية ، والمتمثلة أساسا في المحدد التاريخي والمحدد الجغرافي والمحدد الثقافي الذي يربط بين الطرفين نتيجة استمرار التبعية الثقافية للدول الإفريقية لبعض الدول الأوروبية كفرنسا من خلال الرابطة الفرانكفونية .[2] يبقى أهم محدد لتطور العلاقات الأوروبية الإفريقية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية هو التحديات الجديدة التي فرضها النظام العالمي الجديد مع بداية الألفية الثالثة ، وذلك بإفراز بيئة جديدة يطغى عليها التنافس على فتح الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية وضمان مصادر الطاقة . واستجابة لهذه التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد على المستوى الدولي ، خصوصا في إفريقيا إذ ازداد التنافس حول ثرواتها بشكل كبير مع بداية الألفية الثالثة بين القوى الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية ، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى بلورة إطار جديد ينظم علاقاته مع الدول الإفريقية ، يضاف إلى سلسلة الإطارات المنظمة لهذه العلاقات.

إن مصالح الأوروبيين في هذه الشراكة متعددة ، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاستراتيجي ، فعلى المستوى الاقتصادي تتمثل المصالح الأوروبية في ضمان تدفق الموارد الخام من القرن الإفريقي ، خصوصا النفط فأ وروبا تعتبر من المناطق الفقيرة نفطيا ، حيث تستورد نصف حاجياتها النفطية باستثناء النرويج وبريطانيا ورومانيا ، كما أن أوروبا ترغب من وراء هذه الشراكة ، ضمان أسواق دول القرن الإفريقي لتصريف المنتجات الصناعية الأوروبية ، أما على المستوى الإستراتيجي فإن الدول الأوروبية تروم من هذه الشراكة المحافظة على معاقلها التقليدية في إفريقيا ، خاصة فرنسا ، ولتحقيق هذه الأهداف دع الاتحاد الأوروبي إلى قيام شراكة تقوم على الندية والمساواة بين

[1]– أحمد إبراهيم ،" الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات بين الصين وإفريقيا" ، **آفاق إفريقية** ،(ع 23 ، أكتوبر،2007)، ص ص، 58-60.

[2]– محمد أبو العينين ،" العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة " **السياسة الدولية** ،(ع 140 . أفريل، 2000) ، ص ص،22- 34.

الشريكين الأوروبي والإفريقي ، وذلك من خلال التعاون والتكامل الاقتصادي الذي يعتبر أداة العصر للاندماج في الاقتصاد العالمي.[1]

ومن جانب فرنسا ، الشراكة الصينو إفريقية ، تدعو إلى القلق ، فقد صدر تقرير من **200** صفحة مخصص للاختراق الصيني نُشر في جانفي **2006** من قبل شركة **BD** الإستشارية ، يشير إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير قوية لإنقاذ السياسة الإفريقية لفرنسا . وبعد أن أشار إلى الدينامية الاقتصادية للصين في إفريقيا ، يذكر التقرير أن " الفعالية الصينية تتناقض مع السلبية الفرنسية ، دون رد فعل قوي لتنشيط التوجهات المختلفة لتواجدنا ، الصين تشغل فعلياً مكانة أكثر أهمية من فرنسا على ساحة القرن الإفريقي.[2] هذه العبارات تشير بشكل لا لبس فيه إلى الخطوات الجريئة التي لن تحول دون وقوع التنافس بين الصين وفرنسا في القارة خصوصا في البلدان التي يهدد فيها الإختراق الصيني المصالح النفطية الفرنسية . والواقع أن شركات النفط الفرنسية **Total** و **Elf** هي في منافسة شديدة مع نظيراتها الصينية في القرن الإفريقي التي تصدر أكثر من **80%**من الخشب إلى الصين.

من الواضح اليوم أن الاستيلاء على السياسة الإفريقية لفرنسا يسير نحو مواجهة مفتوحة مع الشراكة الصينو إفريقية ، وقد بدأ هذا الصراع بالفعل في المحافل الدولية حيث تستخدم الصين نفوذها لحماية حلفائها الاقتصاديين ضد فرض عقوبات محتملة .

في جميع الحالات ، إنشاء هياكل سياسية صينو إفريقية حقيقية أمر مقلق للحد الذي أعلن فيه «**رينو دو لابورت**» فشل الطموحات الفرنسية في إفريقيا في كلماته ، "من خلال وضع القمة الصينية الإفريقية كجزء من الحوار جنوب – جنوب ، الصين تبرز باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على إعطاء إفريقيا أمل في سياسة تنمية واقعية ، براغماتية وبالنتيجة قابلة للتنفيذ ويؤكد فشل ثلاثة وثلاثين عاما من السياسة الإفريقية لفرنسا[3] .

---

[1]- **المرجع نفسه .**

[2] - Commandant Mbaye Cisse, L'affirmation d'une stratégie de puissance: la politique africaine de la Chine. available from : **http://www.diploweb.com/forum/chine07102.htm**.

[3] - **Loc.cit**.

المطلب الثالث : الأهداف الإسرائيلية في القرن الإفريقي:

منذ بداية الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي تحتل مكان القلب بالنسبة لذاك الاهتمام، والذي تبلور مع بداية تحرر القارة ونشؤ الدول الأفريقية الجديدة فيها في أواخر الخمسينات ومن ذلك الزيارات التي قامت بها «**جولدا مائير**» وزيرة الخارجية الإسرائيلية للمنطقة في بداية الستينات.

وتنطلق السياسة الإسرائيلية في منطقة القرن الإفريقي من عدة أهداف تتمثل في:

1- تأمين البحر الأحمر:

إن البحر الأحمر جسم ممتد طوليًا ما بين السويس في أقصى الشمال وباب المندب في أقصى الجنوب وكلتاهما تمثل خانقًا قابضا حاكما يحصر مياه البحر طبيعيًا ويحاصره جغرافيا ويتحكم فيه وهو بهذا التحديد يتصل من ناحية الشمال بخليج السويس وخليج العقبة كما يتصل من ناحية الجنوب بخليج عدن المفتوح على مياه المحيط الهندي ، ويضم حول سواحله تسع دول هي على الساحل الأفريقي من الشمال إلى الجنوب مصر، السودان، جيبوتي، اريتريا، وعلى الساحل الآسيوي فلسطين المحتلة ، الأردن ، السعودية ، اليمن الشمالية والجنوبية ، وإذا كان باب المندب هو نقطة الحصار والخنق في الجنوب فإن مضايق تيران وجوبال هي نقاط الحصر عند الشمال ، وقد دار الصراع دائمًا حول نقاط التحكم هذه ، سواء كان صراعًا دوليًا أو محليًا، واكتسبت مناطق القرن الأفريقي والسواحل العربية شرقًا في جنوب البحر ومضايق تيران شرقًا وجوبال غربًا في شمال البحر مميزات جيوبوليتيكية في خريطة الصراع الدولي والمنافسة الحادة بين القوى العظمى وكذلك على المستوى الإقليمي خاصة الصراع بين العرب وإسرائيل وبخاصة وأن الأغلبية المطلقة من امتدادات سواحل

(هذا البحر الهام هي سواحل عربية).[1]

وبهذا يصبح البحر الأحمر جزء من همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية كذلك فالبحر الأحمر جزء من منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة التي كانت مهد الرسالات السماوية الثلاث: اليهودية،

[1]- صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي**، (الكويت ،[د.د.ن]، يناير ، 1982) ، ص76.

المسيحية، الإسلامية. وهو أيضًا يقع في نطاق جوار آسيا الجنوبية والمحيط الهندي والقرن الأفريقي والبحر الأبيض المتوسط.

وهو بذلك يمثل جسرًا عائمًا يمتد بين الشمال الغربي والجنوب الشرقي بحيث يربط بينهما بأقصر طريق .كما يتميز البحر الأحمر بموقعه الوسيط بين أكبر مناطق إنتاج البترول في العالم وهي في نفس الوقت أكبر مناطق الفائض وبين أكبر مناطق استهلاك البترول وهي في نفس الوقت أكبر مناطق العجز وتتمثل أكبر مناطق الإنتاج والفائض في منطقة الخليج والتي تحتفظ ب **85%** من الاحتياطي العالمي، أما أكبر مناطق الاستهلاك والعجز فتتمثل في دول الغرب الصناعية التي تستورد ما يقرب من **56.9** من احتياجاتها من دول الخليج .[1]

وتساعدنا الجغرافية السياسية والاقتصادية في فهم أعمق للمغزى الاستراتيجي للبحر الأحمر وبخاصة لإسرائيل إذ أن الأهمية القصوى لمنطقة البحر الأحمر تنبع من مجموعة من الحقائق القديمة، والمتغيرات الجديدة فالموقع الجغرافي السياسي للبحر الأحمر يلاصق الساحل الشرقي لأفريقيا والساحل الغربي لشبه الجزيرة العربية ثم قناة السويس كبداية للبحر المتوسط وباب المندب كمدخل للمحيط الهندي ثم يأتي اشتعال منطقة القرن الأفريقي واحتمالات القلق والتوتر الكامنة تحت السطح في مجتمعات المنطقة فضلا عن الثروات الكامنة في قاع البحر الأحمر كل ذلك جعل منطقة البحر الأحمر منطقة جذب استراتيجي لإسرائيل. فإسرائيل تريد أن تجعل من نفسها دولة عظمى أو دولة إقليمية عظمى وتستند رغبتها هذه إلى مبادئ الصهيونية وخططها التوسعية وقد توافرت لها بعض العوامل الإقليمية التي تساعدها على أن تعبر عن رغبتها هذه ، ومن الطبيعي أن يكون للبحر الأحمر مكان في الإستراتيجية الإسرائيلية وبخاصة بعد أن كان له دور هام في الحروب العربية الإسرائيلية أعوام : **1956** ، **1967** ، **1973** ، ويستند هذا الدور أصلا إلى التوسعية الإسرائيلية المرتبطة بالعقيدة الصهيونية وفيها مقولات تاريخية ودينية ترسم حدودًا لإسرائيل الكبرى التي تمتد من الفرات إلى النيل، ولأن البحر الأحمر ذو أهمية خاصة في إطار الإستراتيجية الإسرائيلية

[1]– هاشم محمد الأمين ، "الصراع الدولي والإقليمي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وأثره على دول الجوار الأفريقي" ، **دراسات أفريقية** ، (العدد22 ، الخرطوم ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ديسمبر ، 1999) ، ص 110.

فإنه يشكل ميدان مواجهة عربية إسرائيلية محتملة ذلك أن لإسرائيل في هذا البحر وأطرافه مطامع واضحة إضافة إلى كونه شريان إسرائيل إلى العالم والذي ينعش الاقتصاد الإسرائيلي .[1]

وقد بدأت الإستراتيجية الإسرائيلية حيال البحر الأحمر عام **1949** بعد تأسيس الوجود الإسرائيلي في خليج العقبة ولهدف الإتصال مع العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر ولتحقيق ذلك الهدف بدأت إسرائيل بتأسيس وجود لها على البحر الأحمر بغية استخدامه لتحقيق مصالحها العسكرية والإقتصادية والسياسية وكانت

الخطوة التالية هي السيطرة على البحر الأحمر ذاته ، فبدأت باحتلال الأراضي العربية في الجزء الشمالي واحتلال الجزر الواقعة في الجزء الجنوبي من المنطقة ، بهذا يرتبط الإندفاع الرئيسي لإهتمام إسرائيل بالبحر الأحمر بسياساتها التوسعية والتسلطية من ناحية وبمواجهتها الإستراتيجية العربية من ناحية أخرى وكل ذلك في سبيل تأمين حريتها في الملاحة التي ترتبط مباشرة بالأمن القومي لإسرائيل ويتسم البحر الأحمر بما في ذلك القرن الأفريقي بأهمية حيوية وإستراتيجية لإسرائيل وعليه فقد أتبعت إسرائيل باستمرار ثلاثة أنماط متداخلة من العمل على تحقيق سيطرتها على البحر الأحمر وهي تدعيم قواتها المسلحة ، إنشاء علاقات ودية سياسية مع أثيوبيا واستغلال جزر البحر الأحمر، وفي ضوء أهدافها الإستراتيجية في البحر الأحمر فإن إسرائيل أولت أهمية لشرق أفريقيا القريبة من البحر الأحمر أكثر من قلبها أو وسطها وهنا أنشأت صلات وثيقة مع أثيوبيا بالذات على الصعيدين الاقتصادي والعسكري بغية تعزيز وضعها الإستراتيجي في البحر الأحمر ، ولتحقيق إستراتيجيتها فيه ظلت إسرائيل تسعى نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتية:

-توسيع الوجود العسكري الإسرائيلي وترسيخه وتأمين مصالح إسرائيل بما يتيح لها إمكانات الهجوم المباشر على العرب في باب المندب.

-إيجاد عمق إستراتيجي في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد إي نشاط عسكري عربي في المنطقة.

-استخدام التفوق الإسرائيلي لكسر أي حصار في المستقبل ضد قوات إسرائيل وسفنها في البحر الأحمر وبخاصة في حالة أي مواجهة عربية – إسرائيلية.

[1]- هيثم كيلاني ،"الإستراتيجية الإسرائيلية في الجزيرة العربية "، **مجلة الوحدة** ، (العدد 56 ، الرباط ، المجلس القومي للثقافة العربية ،مايو 1989) ص10.

-ضمان الاتصال والأمن للحفاظ على القوة البحرية والعسكرية والمدنية لإسرائيل بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط عن طريق البحر الأحمر والطرق البرية من إيلات إلى حيفا وعسقلان.

-كسر دائرة العزلة المفروضة بواسطة الحصار العربي الاقتصادي والدبلوماسي على إسرائيل.

-حماية تجارة إسرائيل الخارجية مع البلدان الأفروآسيوية عن طريق الحفاظ على حرية الحركة للتجارة في المنطقة.[1]

لكن اصطدمت هذه الإستراتيجية الإسرائيلية بالإستراتيجية العربية التي كانت تهدف إلى محاصرة إسرائيل بإغلاق البحر الأحمر في وجهها وقد حدث ذلك في حربي **1967** ، **1973** حينما أغلقت مصر مع بعض الدول العربية المشاطئة مضايق **تيران** و**باب المندب**، وفي مواجهة هذه الإستراتيجية راحت إسرائيل تساند أي سعي يعارض تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية وتساعد الدول المشاطئة ذات المصالح المتعارضة إلى المصالح العربية كمثل ما فعلت مع الحبشة في صراعها مع الصومال والثورة الاريترية ، ومنذ أن احتلت إسرائيل **النقب** وفتحت لها منفذاً على البحر الأحمر حينما انتهكت اتفاقية الهدنة مع مصر لتحتل موقع **إيلات** على خليج العقبة **1949** أصبح البحر الأحمر تدريجيًا جزء من المجال الجغرافي الإستراتيجي للصراع العربي – الإسرائيلي وفي إثر حرب **1956** خرجت إسرائيل بمكسب واحد هو إنفتاح مضايق **تيران** أمام ملاحتها ودخولها إلى البحر الأحمر وحينما أرادت مصر أن تعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل عدوان **1956** فأغلقت المضايق فخرعت إسرائيل بالإختناق وشنت حرب**1967** ومنذ ذلك الحين أخذت إسرائيل تقيم علاقات تجارية وعسكرية مع شرق أفريقيا والشرق الأقصى واستراليا وامتدت هذه العلاقات حتى وصلت إيران الشاه في الخليج إذ كانت تستورد معظم نفطها منها وتشحنه إلى **إيلات** عن طريق البحر الأحمر، وفي حرب **1973** حدث انتقال إحدى بؤر الصراع من خليج العقبة وقناة السويس في الجزء الشمالي من البحر الأحمر إلى الجنوب حيث

باب المندب واريتريا وأوغادين وخليج عدن والمحيط الهندي .[2]

[1]- عبد الله عبد المحسن السلطان ، **البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي** ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1985) ، ص 182.

[2]- هيثم كيلاني ، **مرجع سابق** ، ص 102.

فخلال سنوات الصراع في البحر الأحمر وسعت الأقطار العربية وإسرائيل الصراع إلى القرن الأفريقي مضيفة بذلك بعدًا جديدًا إلى التنافس الإستراتيجي بينها وإلى الصراعات القائمة في المنطقة ثم أصبح القرن الأفريقي عاملا في الإستراتيجيات العربية والإسرائيلية في البحر الأحمر وأدت العوامل السياسية والاقتصادية والعقائدية إلى تصعيد التنافس العربي – الإسرائيلي ليكتسب أبعادًا متعددة في منطقة القرن الأفريقي وكان أن ركزت السياسة الإسرائيلية على تقليل النفوذ الإستراتيجي العربي على صعيدها مع السعي إلى تحقيق مصالح إسرائيل السياسية والاقتصادية والإستراتيجية فيما تمثل الشاغل الرئيسي للسياسة العربية في استبعاد النفوذ الإسرائيلي والأثيوبي بما يجعله بحرًا عربيًا.[1]

لذلك فقد ظلت سياسة إسرائيل في القرن الأفريقي امتدادًا لسياستها في البحر الأحمر الرامية إلى مناظرة الأهداف الإستراتيجية العربية وإنشاء عمق إستراتيجي خاص بها في المنطقة وبسبب الرابطة العضوية بين هذا العمق الإستراتيجي وأمن إسرائيل وبين قدرتها على التوسع باشرت إسرائيل جهودًا مكثفة منذ **1957**لتعزيز

علاقاتها مع الدول الأفريقية ولاسيما **أثيوبيا** التي تملك منفذ **اريتريا** على البحر الأحمر وفيما تتمثل مصالح إسرائيل الكبرى في القرن الأفريقي بتأمين وصولها إلى آسيا وأفريقيا عن طريق البحر الأحمر فقد ساندت سيطرة أثيوبيا على اريتريا منذ العام **1952** وإدراكًا من إسرائيل بأن العرب لن يستطيعوا إغلاق البحر الأحمر في

وجهها بصورة فعالة دون حصول **اريتريا** و **جيبوتي** قبل **1977** على الاستقلال ، فقد ساندت إسرائيل تجميد الوضع القائم في القرن الأفريقي في وجه تفكيك **أثيوبيا** وإحتمال ضم **الصومال** إلى **جيبوتي** ومن أجل الحصول على مزايا اقتصادية وسياسية وعسكرية صَعدت الصراعات في منطقة البحر الأحمر لإعاقة تعريبه.[2]

وقد كانت إسرائيل دائمًا على مقربة من القرن الأفريقي في أتون الصراعات الأمنية والسياسية حيث انقسمت **الصومال** إلى دويلات وانهمكت **اريتريا** و**أثيوبيا** في صراع أعطى الفرصة للتدخل الإسرائيلي بحسب مصالح إسرائيل مع كل دولة على حدة بل ظلت الدولتان تتنافسان في كسب الود الإسرائيلي،

[1]- عبد الله عبد المحسن السلطان ، **مرجع سابق** ، ص 200.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 203.

فاريتريا بعد الاستقلال صارت تملك المنفذ على البحر الأحمر أما أثيوبيا فهي الحليف الإسرائيلي التقليدي الذي لا يمكن الاستغناء عنه كراعي للمصالح الإسرائيلية الأمنية والعسكرية في المنطقة.

2- تهجير يهود الفلاشا:

كان عام **1983** بداية فعلية لعملية تهجير اليهود الفلاشا من **أثيوبيا** عبر **السودان** إلى إسرائيل وكانت أمريكا وإسرائيل ومصر وراء ما تم التوصل إليه مع السودان من اتفاقيات بخصوص مسألة ترحيل اليهود الفلاشا .حيث كانت مصر منذ البداية وبحكم أنها الدولة العربية الوحيدة التي تربطها بإسرائيل علاقات دبلوماسية تمثل حلقة الاتصال بين إسرائيل والسودان فيما يتعلق بمسألة ترحيل اليهود الفلاشا عن طريق السودان.[1]

ومهما اختلفت أعداد الفلاشا أو تشكك في يهوديتهم فإن مسألة اليهود الأثيوبيين تظل أداة ربط بين الكيان الصهيوني و **أثيوبيا** ومن ثم منطقة القرن الأفريقي تستخدمها لخدمة أغراضها مثلما لعبت إسرائيل على الإمبراطور «**هيلاسلاسي**» لعبة الأصل العرقي المشترك. فرغم أن الإمبراطور«**أرثوذكسي**» يرتبط روحيًا بالكنيسة المصرية فإنه يتباهى بعلاقته القديمة بالتاريخ اليهودي والأصول اليهودية الشيء الذي سهل لإسرائيل كثيرًا من الأمور ، مقابل أن تمده بالأسلحة والمدربين وبالتعاون الاقتصادي وتساعده في إخماد ثورة **اريتريا** وساحل الصومال الغربي.

3- مياه النيل:

إن من محددات السياسة الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقي هو هدف إسرائيل في الحصول على نصيب من مياه النيل والضغط على صانع القرار المصري نظرًا لحساسية وخطورة ورقة المياه في الإستراتيجية المصرية ، وأطماع إسرائيل في مياه النيل قديمة ومعروفة.

[1]- إبراهيم محمد أحمد بلولة ، "إسرائيل الاستعمار الحديث في أفريقيا"، **دراسات أفريقية** ،(العدد 32 ، الخرطوم ، مركز الدراسات والبحوث الافريقية ، جامعة افريقيا العالمية ، ديسمبر ، 2004) ، ص 48.

المطلب الرابع : التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي و مستقبلها:

تشير توجهات السياسة الدولية الحالية – ولا سيما لدى صانعي القرارات والسياسات ومتخذيها من الغربيين إلى الإقرار بأن الصين ستصبح إحدى القوى الدولية الرئيسة الفاعلة في القرن الإفريقي ، وهو الأمر الذي يمثل تحدِياً حقيقيا ليس للأهداف والمصالح الأمريكية والأوروبية التقليدية فحسب ، وإنما أيضا للمشروع

الغربي العالمي الرامي إلى الترويج و نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والذي لا ينال اهتماما صينيا في إطار تعاملها مع دول إفريقيا ، وهو الأمر الذي يلقى قبولا واستحسانا من جانب العديد من الأنظمة الحاكمة في تلك الدول الإفريقية.[1]

ويستند التطور المتسارع في علاقات بكين الاقتصادية ومصالحها بإفريقيا على ثلاثة عوامل :[2]

الأول: الرؤية الاقتصادية الكلية الصينية للحالة ولمجمل الأوضاع في القرن الإفريقي ، والتي ترى أنها تأخذ منعطفا جيدا وتستند هذه الرؤية وهذا التحليل على الاعتقاد بأن تلك البلدان الإفريقية تتبنى مجموعة من الإجراءات النشيطة والمتواصلة للدفع و الإسراع بالخصخصة ، وهو الأمر الذي يمثل انفتاحا على التجارة الدولية ، وأن مثل هذا الوضع يتيح فرصا عظيمة للشركات الصينية.

الثاني : المنتجون الصينيون وأصحاب الأعمال الذين يقدمون أنواعا شتى من السلع رخيصة الأثمان ومقبولة الجودة و يروِجون لها ويمكن بيعها بكميات هائلة في القرن الإفريقي لملامستها دخول الغالبية العظمى من

السكان داخل تلك الدول ، وفي ذات الوقت تشبع ميولهم وحاجاتهم الاستهلاكية ، وذلك على عكس المنتجات الغربية.

[1]- العلاقات الدولية في إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة ، على موقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AlakatDwal/sec06.doc_cvt.htm

[2]- **المرجع نفسه .**

الثالث : إصرار الصين وسعيهم الدؤوب والمتواصل لضمان الوصول إلى المصادر الطبيعية الوفيرة ، من

النفط الخام، و المعادن...وغيرها من الموارد التي تراها الصين ضرورية ولازمة لعملية التصنيع.

وحتى الآن لم تسجل أية حالة رفضت فيها الصين مطالب شركائها لتغيير نمط التعامل على عكس الدول

الغربية التي غالبا ما تفرض على إفريقيا تغيير خطتها وأولوياتها طبقا لشروط الدول الغربية. وبدلا من أن

تفرض الصين نفسها فإنها تحاول التأقلم مع خطط التنمية في بلدان القرن الإفريقي ، ومن غير المرجح أن

تحاول الصين فرض إرادتها على بلد إفريقي أو حتى ترفض مطلبا للتفاوض على مبدأ الشراكة.

في كثير من الحالات كالصومال وجنوب السودان وجمهورية السودان وليبيا ودول أخرى عانت من أزمات

سياسية سارت الصين في ركب المجتمع الدولي مما يعكس سعيها في مواصلة التعاون الاقتصادي مع تلك الدول دون الشروع في إجراء تغييرات.[1]

لا يمكن للصين الدفاع عن حقوق الإنسان في القرن الإفريقي نتيجة لسجلها السيئ في هذا المجال ، ولكن في كلا الجانبين تبقى الديمقراطية مطلبا للأجيال القادمة .وهذا لا يعني أن الصين تحتاج إلى نهج الغرب بالتعالي

أحيانا على إفريقيا وعلى ديمقراطيتها . ومع ذلك تحتاج إلى الانخراط أكثر بمهارة مع الدول التي تتعامل معها لدعم بعضها البعض لتحقيق الديمقراطية كما هو الحال في مجال الاقتصاد ، وتحتاج الصين

[1]- مهاري مارو، **العلاقات الصينية الإفريقية ..الديمقراطية والتوزيع** ، على موقع:

http://studies.aljazeera.net/reports/01430111544580961.htm

إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية في القرن الإفريقي لذا لابد للاتحاد الإفريقي من تحديد القواعد والمعايير المنصوص عليها[1] .

كما هو الحال في المجال الاقتصادي فإن السياسة الخارجية للصين وموقفها من السلام والأمن ومن السياسة الداخلية لبلدان القرن الإفريقي أمور تحتاج إلى إعادة النظر .ويفترض أن تنطلق سياسة الصين الخارجية في القرن الإفريقي من القواعد المنصوص عليها في الشراكة بين الاتحاد الإفريقي والصين .يحتاج الاتحاد الإفريقي إلى بدء هذا النقاش بالتعاون مع المنتدى الصيني الإفريقي، ويمكن لهذا الأمر أن يكون بمثابة نقطة دخول ممتازة لمعالجة هذه المعيارية وغيرها من المشاكل الداخلة في نطاق هذه الشراكة ، كما ينبغي للاتحاد الإفريقي إشراك صناع القرار الصينيين في النظر في تهيئة وإنشاء إرادة سياسية تجمع الطرفين .والمطلوب هو إيجاد موقف سياسي قوي من قبل الصين تجاه العديد من الحكومات الإفريقية التي مازالت تحتاج إلى أن تتدرج في المبادئ التي تحكم منتدى التعاون الصيني الإفريقي .ومن خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي، يمكن للصين أيضا دعم جهود الاتحاد الإفريقي من الناحية الفنية وغيرها باستثمار وجود الصين في جمعية البذور والمحيط الهادئ وآسيا (**APSA**) وغيرها نحو إقرار مزيد من الحكامة في إفريقيا وترسيخ الديمق راطية وحقوق الإنسان وأنظمة الحماية .ويمكن توظيف الاتحاد الإفريقي كواجهة متعددة الأطراف لوضع المعايير المشتركة والمبادئ التوجيهية المعيارية والإشرافية ، وعندها ستكون الصين في حمى من تهمة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية ، في حين- وربما- أكثر حسما في نفس الوقت ، من شأن هذا النهج أيضا تخفيف النقد الذي يمس سمعة الصين على المستوى العالمي باعتبارها تركز الفساد في القرن الإفريقي وتحول دون إحلال فرص السلام في هذه القارة .[2]

كما أنه يمكن للشراكة بين الصين و القرن الإفريقي أن تستفيد من إخفاقات الشراكات الأخرى مثل الشراكة ما بين إفريقيا وأوروبا ، ويبقى السؤال هو :كيف ننقل النقاش إلى آفاق جديدة من الشراكة لضمان أقصى قدر ممكن من التنمية في القرن الإفريقي في سياق المنفعة المتبادلة . ويتعين على الصين مواصلة دعمها لبلدان القرن الإفريقي في المجالات ذات الأولوية ، كما تتعين

[1]- **المرجع نفسه .**

[2]- **المرجع نفسه .**

علىها تقوىة قدرات الدول الإفرىقىة على تحقىق ذلك ، وفي الوقت نفسه ىنبغي تشجىع البلدان بوسائل مختلفة للاستجابة لمطالب الشعوب الراهنة ذات الطابع

السىاسي.

وىمكن لوزارة الخارجىة أن تسعى إلى أن ىكون التعاون مع القرن الإفريقي أكثر استجابة لمعاىىر وقواعد الاستثمار المعهودة ، بل ىجب علىالحكومة الصىنىة استعادة هذا الدور .و من المهم وضع الاطار التوجىهي

للمشاركة علي مستوى الاتحاد الإفرىقي وسىكون التعاون بحاجة لسىاسات وطنىة تتعلق في مجال الاستثمار والتنمىة .وتكون بلدان القرن الإفريقي قد استفادت من الشراكة الصىنىة إذا كانت لدىها آلىات تنظىمىة وتنفىذىة قوىة وكذلك في التفاوض مع الصىن.

إن تصمىم السىاسات التشرىعىة والتنظىمىة وبناء آلىات إنقاذ فعالة تبقي ملقاة علىعاتق الأفارقة فهم المستفىدون في النهاىة من هذا الإصلاح ، كما ىمكن إصلاح الإطار التشرىعي والتنفىذي لبلدان القرن الإفريقي مما قد ىعطي الإصلاح التدرىجي الملائم و المتناغم مع الوقت الضروري لإحداث تغىيرات.

خلاصة الفصل الثالث :

تناول هذا الفصل السياسة الصينية في منطقة القرن الأفريقي التي تكتسب أهمية بالغة من حيث الموقع ناتجة من كون دول المنطقة تطل على المحيط الهندي والبحر الأحمر ومضيق باب المندب وبالتالي فإنها تتحكم في طريق التجارة العالمي وبخاصة تجارة النفط.

ويشكل الموقع حلقة محورية في تكالب القوى الدولية على الإقليم مما ساهم في زعزعة امن واستقرار معظم دول الإقليم ، والتي تعاني من أزمات اقتصادية و اجتماعية وسياسية.

واجه الوجود الصيني في القرن الإفريقي العديد من الإنتقادات الدولية الغربية .

تتكالب الدول على التواجد في القرن الإفريقي كل حسب أهدافه الإستراتيجية المسطرة سابقا .

الخاتمة

حاولنا في هذا الموضوع الإجابة على الإشكالية المتعلقة بالسياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي وذلك من خلال فحص أبرز الأبعاد المتحكمة في توجهات السياسة الخارجية الصينية نحو القرن الإفريقي في سعيها لتعزيز مكانتها في النسق الدولي ، وقد توصلنا للنتائج التالية:

- إن الاعتبارات الثقافية والإيديولوجية لم تعد هي التي تتحكم في مسار العلاقات الصينية – القرن الإفريقي مثلما كان سابقا ، كما أن المبادئ التي تحكم سياسة الصين الخارجية لم تعد واقعية في كثير من الأحيان، وذلك لطبيعة التغيرات التي طرأت على المعايير و الأعراف التي تحكم العلاقات الدولية ، حيث تتبنى الصين في سياستها الخارجية القوة الناعمة التي تتحقق بوجود مبادلات تجارية وثقافية عكس الدول الغربية التي تستخدم القوة والتهديد.

- يمتلك القرن الإفريقي مقومات تتمثل في الموارد والثروات الطبيعية و الممرات التجارية ما جعله يحتل مكانة كبيرة بالنسبة للسياسات العالمية ، فأصبح القرن الإفريقي يشكل حلبة منافسة دولية على ما تمتلكه من مقومات ، حيث يستطيع القرن الإفريقي الإفادة من مشاريع الصين العالمية في تحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي أنشأته الصين في أكتوبر 2014 والذي سيمنح الصين مستقبلا مكانة كبيرة في مجالي التنمية والإدارة المالية على المستوى العالمي، ويفتح الطريق أمامها لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي، وسيمكن هذا الانضمام إفريقيا من الإفادة من برامجه في تطوير اقتصاداتها المحلية وفتح مجال أوسع أمامها .

- لقد أضحت الصين تقدم نفسها لأفريقيا عامة ومن خلالها القرن الإفريقي كبديل للنموذج الغربي من خلال نموذج اقتصادي يستند إلى مبدأ الاستثمار والتجارة والمساعدات المالية ، وتقديم القروض

الميسرة من دون شروط سياسية ، على عكس السياسات الغربية التي مازالت تعتمد على الأساليب الاستعمارية القديمة لحماية مصالحها الإستراتيجية في كثير من الدول الأفريقية ، كالتدخلات العسكرية ، وهو ما يعني محدودية تأثير الصين في الأوضاع السياسية والأمنية الأفريقية ، وان تطور العلاقات بين الصين والقرن الإفريقي أسهم في تنويع خيارات الحكومات الأفريقية ، في تقوية وضعها في المفاوضات مع شركائها التقليديين ، بيد أنه رغم الاختلافات بين نهج الصين في التعامل مع الدول الإفريقية ومن ضمنها دول القرن الإفريقي ونظيره الغربي .

- ويتمثل الخطر الذي يواجه البلدان الأفريقية في هذا الإطار بأن يقتصر دورها على مجرد تزويد الصين بالسلع الأولية ، وعدم استطاعتها ، لأسباب مختلفة ، تتضمن شروطا تجارية غير مواتية ، والمنافسة الدولية ، والفساد الداخلي وغياب الإرادة السياسية والتحرك أبعد من هذا ورفع نموها الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية ، فالصادرات الصناعية الصينية أدت إلى وقف التصنيع في بعض البلدان ولاسيما في مجال النسيج ، لكن الأخطر من ذلك توجه الصين إلى بناء قواعد عسكرية بأفريقيا ، وما سيكون له من انعكاسات على الأوضاع الأمنية بالقارة الأفريقية مستقبلا في ظل تزايد نفوذها الاقتصادي بهذه القارة ، واختراقه مصالح القوى الغربية هناك .

- ان تزايد حدة التنافس الدولي في القرن الإفريقي التى تواجهها الصين من قبل القوى الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي و إسرائيل دفعها الى توطيد علاقاتها اكثر مع افريقيا وذلك من خلال الاستثمارات وفتح اسواقها لتصريف منتجاتها الصناعية والحصول على موارد الطاقة لتصبح بذلك

الشريك التجاري الاول بالقارة الافريقية، فاستراتيجية الاخيرة انما تسعى الى تأكيد نفوذها كقوة عالمية تتحدى القوى الغربية الكبرى.

- من اهداف السياسة الخارجية الصينية في افريقيا عامة تأمين مصادر النفط والبحث عن السوق والاستفادة من الدعم الدبلوماسي للدول الافريقية في عدة محافل دولية لتصبح بذلك احد اقطاب النظام المتعدد الاقطاب وهذا ما دفع الصين الى توجيه سياستها الخارجية نحو القارة الافريقية باعتبار الاخيرة اهم مناطق نفوذ الدول الغربية.

الملاحق

الملحق رقم :01

يوضح خريطة القرن الإفريقي

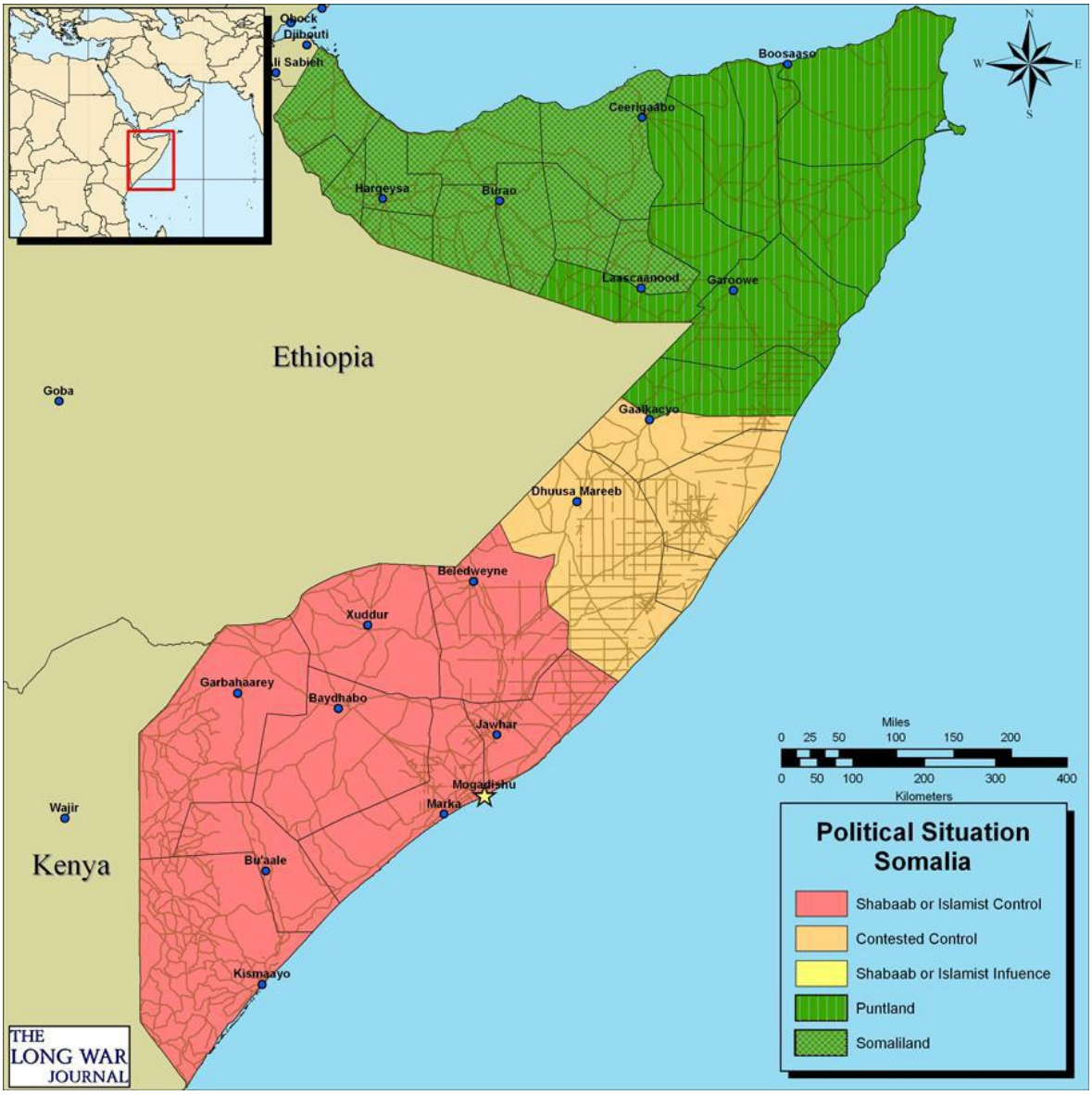

الملحق رقم : 02

خريطة تبين خط الأنابيب التابع للشركة النفطية الصينية الممتد إلى بور سودان

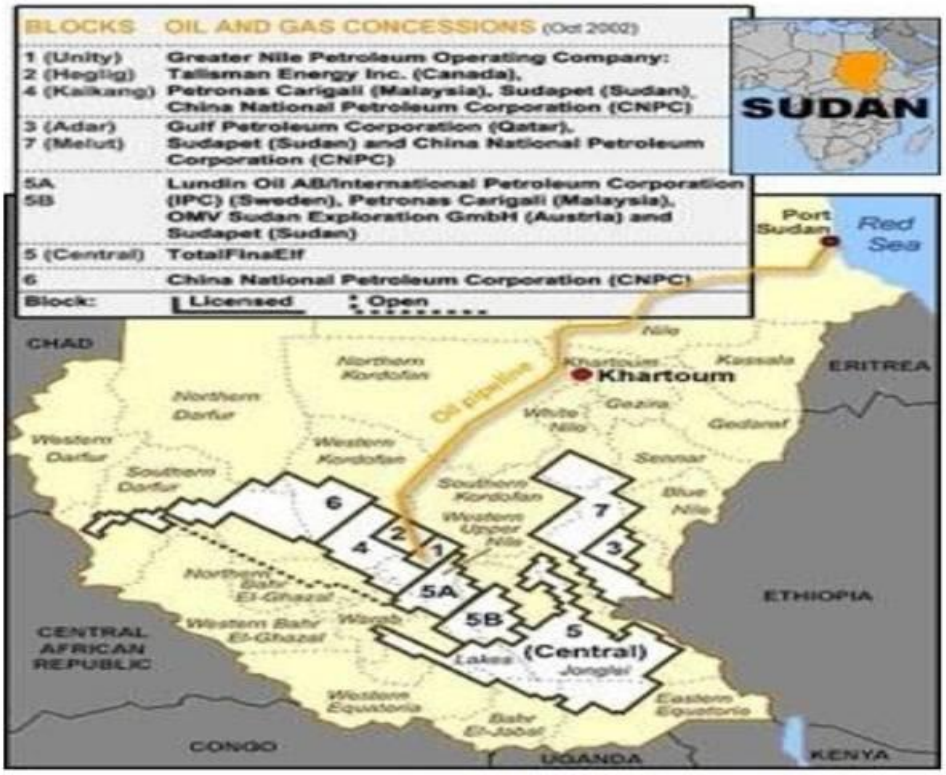

المصدر :USAID

قائمة المراجع

باللغة العربية :

الكتب :

1- أبو دية سعد ، **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية** ، الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، 1983 .

2- آدم الأمين عبد الرزاق ، **التدخلات الخارجية و أثرها على الإستقرار في الصومال (1991-2002)** ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2006.

3- ألدن كريس ، **الصين في إفريقيا :شريك أم منافس؟** ، ترجمة عثمان الجبلي المثلوثي ، ابو ظبي : بيروت ، الدار العربية للعلوم .ناشرون ،2009.

4- السلطان عبد الله عبد المحسن ، **البحر الأحمر و الصراع العربي الإسرائيلي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، 1988.

5- السلطان عبد الله عبد المحسن ، **البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1985 .

6- النعيمي أحمد نوري ، **السياسة الخارجية** ، الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2011 .

7- النعيمي أحمد نوري ، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية-الولايات المتحدة أنموذجاً** ، الأردن : دار زهران ، 2012 .

8- بالحبيب عبد الله ، **السياسة الخارجيةالجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997** ، الأردن : دار الراتب للنشر والتوزيع ، 2011 .

9- بريجنسكي زيبغنيو ، **رقعة الشطرنج الكبرى** ، ترجمة: أمل الشرقي. الأهلية للنشر و التوزيع، عمان،1999.

10- توانغ يشوى ، **جغرافيا الصين** ، تر: محمد ابوجراد ، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية ، 1987 .

11- توفيق سعد حقي ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، ط 5 ، بغداد : المكتبة الوطنية القانونية ، 2010 .

12– جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم ، الرياض : عمادة شؤون المكتبات ،1989 .

13– حافظ صلاح الدين ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي** ، الكويت ، [د.د.ن] ، 2012 .

14– حافظ صلاح الدين ، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي** ، الكويت ،[د.د.ن]، يناير، 1982.

15– حتي ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1985 .

16– حمدي عبد العزيز ، **التجربة الصينية : دراسة أبعادها الايديولوجية و التاريخية و الاقتصادية** ، القاهرة : أم القرى ،1997.

17– دورتي جيمس ، بفالتسغراف وروبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة : وليد عبد الحي ، الكويت : مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985.

18– دي سوين مايكل ، في : زلمي خليل زاد، وآخرون، **التقييم الاستراتيجي** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997.

19– سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط 2 ، بيروت : دار الجيل ، 2001 .

20– سليم محمد السيد ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين** ، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ،2002 .

21– سميث ستيفن ، بايليس و جون ، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة : مركز الخليج للنشر والأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للنشر و الأبحاث ، 2004 .

22– شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج، الاقترابات، والأدوات** ، الجزائر ، دار النشر و التوزيع للطباعة ، 1997.

23– عبد الحي وليد وآخرون ، **آفاق التحولات الدولية الجديدة** ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان، 2002.

24– عبيد ربيع عبد العاطي ، **دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض النزاعات** ، القاهرة ، دار القومية العربية للثقافة ، 2002 .

25- فرج أنور محمد ، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** ،السلمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007 .

26- محمد إبراهيم عبد الله ، **تحفة الأوفياء لمسيرة التحرير و التعريب في القرن الإفريقي** ، [د.م. ن] ، المركز الإقليمي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية في القرن الإفريقي ، 2001 .

27- محمد عثمان أبو بكر ، **المثلث العفري في القرن الإفريقي** ، القاهرة : المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، 1996.

28- محمود جميل مصعب ، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية** ، عمان :دار مجدلاوي، 2005.

29- مصباح عامر ، **تحاليل السياسة الخارجية** ، الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008.

30 - محمد عمر المشري ، **بلاد القرن الأفريقي نصوص ووثائق** ، طرابلس ، شعبة الإعلام والتثقيف والتعبئة ، 2008.

31- مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، **توازن القوى في جنوب آسيا**، أبو ظبي، 2001.

32- مهنا محمد نصر ، **النظرية السياسية والسياسة المقارنة، دراسة لمجموعة مختارة من الدول** ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .

33- مهنا محمد نصر ، **تطور السياسات العالمية و الإستراتيجية القومية** ، الإسكندرية : الكتب الجامعي الحديث ، 2007.

34- مهنا محمد نصر ، **علم السياسة** ، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع ، 1997 .

35- مايرل مارسيل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، تر: حسن نافعة ، القاهرة :دار المستقبل العربي، 1996.

36- ناي جوزيف ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، تر: محمد توفيق البجيرمي ، العبيكان للنشر، السعودية ،2007 .

37– النبراوي فتحية مهنا. محمد نصر ، **أصول العلاقات السياسية الدولية** ، الإسكندرية : منشاة المعارف، 1985.

38– النعيمي أحمد ، **السياسة الخارجية** ،عمان ، دار زهوان للنشر و التوزيع ، 2008 .

39– ولىد سلىم عبد الحي ، **المكانة المستقبلىة للصىن في النظام الدولي 1978–2010** ،أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2000.

المجلات :

1– إبراهيم أحمد ، « الأبعاد الاستىراتىجىة للعلاقات بىن الصىن وإفرىقىا»، **آفاق إفرىقىة** ،ع23، أكتوبر 2007.

2– أبو العىنىن محمد ،« العلاقات الأوروبىة الإفرىقىة بعد انتهاء الحرب الباردة » ، **السىاسة الدولىة** ،ع 140، أفرىل، 2000.

3– الدسوقي إبراهيم محمد. «رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين». **السياسة الدولية** ، العدد112، افريل، 1993 .

4– الدسوقي أبو بكر ، « الدور العالمي للصىن...رؤى مختلفة» ،**السىاسة الدولىة** ، العدد 173، ىولىو 2008.

5– الشيخ طارق عادل ، «الصين وتجديد سياستها الأفريقية » ، **السياسة الدولية** ، 156، افريل 2004 .

6– العطا عبد الهادي ، « الإسلام في سواحل البحر الأحمر الغربية »، **مجلة دراسات إفريقية** ،ع3، الخرطوم ، مركز الدراسات و البحوث ، جامعة افريقيا العامية ، أفريل 2007.

7– بلولة إبراهيم محمد أحمد ، «إسرائيل الاستعمار الحديث في أفريقيا»، **دراسات أفريقية** ، العدد 32 ، الخرطوم، مركز الدراسات والبحوث الافريقية ، جامعة افريقيا العالمية ، ديسمبر ، 2004.

8– بولعراس بوعلام ، « التقارب الصيني الأمريكي: خيار استراتيجي أم ود ظرفي؟» ، **مجلة الجيش** ، أكتوبر، 1997 .

9– بومالة فوضيل ، «الصين أو هل سيكون كونفوشيوس حكيم القرن الواحد و العشرون؟» ، **مجلة استراتيجيات و مستقبليات**. العدد21 ، الأسبوع من 16الى23ديسمبر ،1993.

10– جلال محمد نعمان ، « تسلسل الراية في القيادة الصينية : الدلالات و الأبعاد»، **السياسة الدولية** ،ع 152 ، أفريل ، 2003.

11– سابا إلياس ، «الازمة المالية العالمية ،أسبابها و انعكاساتها» ، **المستقبل العربي** ، ع 360، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية .

12– عبد العزيز حمدي عبد العزيز، «قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا» ، **السياسة الدولية** ، ع 145 ، جويلية – سبتمبر،2001 .

13– قنديل حنان ماهر ، «التغيير السلمي في الصين 1976-1985»، **السياسة الدولية**، العدد91، يناير1990.

14– كيلاني هيثم ،«الإستراتيجية الإسرائيلية في الجزيرة العربية»، **مجلة الوحدة** ، العدد 56 ، الرباط ، المجلس القومي للثقافة العربية ،مايو1989 .

15– متروك الفالح، «النموذج الصيني للتوحيد : (الدولة الواحدة ذات النظامين):دراسة في الأصول والدلالات» ، **المستقبل العربي** ، العدد 10،152/1991،المجلد 14.

16– محمد صالح جلال الدين ، «القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية» ،**قراءات إفريقية**، ع5 ، أكتوبر2004 .

17– هاشم محمد الأمين ، «الصراع الدولي والإقليمي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وأثره على دول الجوار الأفريقي» ، **دراسات أفريقية** ، العدد22 ، الخرطوم ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ديسمبر ، 1999.

18– وقيع الله محمد. «الصين في القرن القادم» ، **قراءات سياسية** ، العدد5 ، صيف 1995.

الرسائل الجامعية :

1– الحيصة منصور فالح إسماعيل ،**الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990– 2008)** ، مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة ، الأردن ، قسم العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ،2009 .

2– بن محمد العبدان ماجد بن عبد العزيز ، **الصين وتايوان (1990 – 2002) دراسة مقارنة في طبيعة العلاقات بينهما** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، 2009.

3– قسوم سلىم ، **الاتجاهات الجدىدة في الدراسات الأمنىة دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولىة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستىر في العلوم السىاسىة والعلاقات الدولىة ، جامعة الجزائر3: كلىة العلوم السىاسىة والإعلام ، قسم العلوم السىاسىة ، 2010.

4– قط سمىر ، **الإستراتيجية الصىنىة تجاه إفرىقىا بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا–** ، مذكرة ماجستىر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلىة الحقوق والعلوم السىاسىة ، قسم العلوم السىاسىة ، تخصص علاقات دولىة و استراتيجية ، 2008.

5– معمري خالد ، **التنظىر في الدراسات الأمنىة لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمرىكي بعد 11 سبتمبر** ، رسالة مقدمة لنىل متطلبات شهادة ماجستىر، جامعة باتنة ، كلىة الحقوق ، قسم العلوم السىاسىة ، 2008 .

المواقع الإلكترونية :

1– عباس أشواق ، « السياسة الخارجية و الحوار المتمدن» ، العدد 1991 ، في 2019/02/12 ، على20:15 ، متحصل عليه من :

http:// www.ahewar.org/debat/show.at.aspaid .

2– الحلواني شىماء عاطف ،« دبلوماسىة الصىن الجدىدة» ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/12/30 ،

http://www.sironline.org/alabwab/Arwekat_alketab(20)/218.htm

3– «نمو الصادرات الصينية بأسرع وتيرة منذ 2015» ، الايام اليومية سياسية مستقلة ،2017 ، 2018/12/22 ، متحصل عليه من الموقع

http://www.al-ayyam.ps/ar.page.php:11fe51b6y301879734y11fe5

4 –جريديني مايا ،« كيف تحول إقتصاد الصين الى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟» ، 2019/02/01 ، على الساعة 09 :15 ، متحصل عليه من الموقع :

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/html

5 رحموني خالد ،« الصين والصعود إلى القمة : تأملات في نموذج تنموي فريد » ، على موقع :
http://pjd.ma/articles/page-584

6- شحرور عزت،« صناعة القرار في الصين ... مراكزها وتطورها»، تم الإطلاع على الموقع 13/ 01/ 2019 :

http://studies.aljazeera.net/issues/2018/11/20181111376312987 83.htm

7جلال الدين محمد صالح ، « القرن الإفريقي .. أهميته الإستراتيجية و صراعاته الداخلية » ، **مجلة قراءات إفريقية** ، ع 1 ، أكتوبر ، 2004 ، على الموقع : **https//www.alukah.net**

8- حسن الخولاني علي ، « تحديد و أهمية منطقة القرن الإفريقي»، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2019/03/27 .

https :// m.al-tagheer.com

9- مطر جميل ، الصين في إفريقيا إمبريالية ناعمة ، على موقع :

http://www.orientpro.net/orientpro-826.html

10- أفريقيا الصينية قادمة...هل ستقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي ؟!تقرير واشنطن العدد 85 على موقع:

http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/271.htm

11- تقرير خاص :الولايات المتحدة والصين في إفريقيا تنافس و تزاحم ، على الموقع:

http://natourcenter.info/portal/2013/04/23

12- العلاقات الدولية في إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة ، على موقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AlakatDwal/sec06.doc_cvt.htm

13- مهاري مارو، **العلاقات الصينية الإفريقية ..الديمقراطية والتوزيع** ، على موقع:

http://studies.aljazeera.net/reports/01430111544580961.htm

المراجع باللغة الأجنبية :

الكتب:

1–Donnely Jack , **Realism and international Relations** , Cambridge: Cambridge

2–Griffiths Martin , **Realism**, **Idealism and International Politics**, new york: Routledge, 1992.

3– Penny Davis , **China and the End of Poverty In Africa** :**Towards Mutual Benefits,**

4 –Roche Jean Jacques, **Théories des Relations International** , Paris :Montechrestien, 2eme ed,1997.

5–Anderssen Arthur. ***International investment toward the year 2002***. New York: United Nation publications , 1998.

6–Bahgat Korany & all , **How Foreign Policy Decisions Are Made in The Third World** : **A Comparative Analysis** ,USA :Westerview Press INC ,1986.

7–benantar Abdenour. **l'ONU après la guerre froide**, l'impératif de réformes , Casbah éditions, Alger,2002.

8–chauprade Aymeric , **Introduction à l'analyse geopolitique** , ellips, paris, 1999.

9–d Traoré Aminata , **L'étau**, **l'Afrique dans un monde sans frontière**. Babel, 2OO2.

D.C :Brookings Institution Press, 2008.

10–godement François , **Chine–états unis entre méfiance et pragmatisme** ,les études de la documentation française, paris, 2001.

11–Kabewba Garth Shelton and Cloude,**Win–Win Partnerships ?:China**,**South Afrca and The Extractive Industries** , Johannesburg :Southern Africa Resource Watch , 2012.

12–Laroche Josépha , **Politique internationale**, 2eme édition, librairie générale de droit et jurisprudence, paris, 2000.

No, 110 ,Spring 1998·

13–Rothberg Robert(ed), ***China into Africa, Trade, Aid and Influence***, Washington Sundly Berg :Diakonia , 2007.
Unversity:press, 2000·

14–Walt Stephen, **International Relations**: **One World**, **Many Theories**, Foreign Policy.

المجلات الأجنبية :

1–Lentner Howard H., «Public Policy and Foreign Policy: Divergences, Intersections, Exchange», **Review of Policy Research**, Volume 23, Number 1 , 2006.

2–Fu, bu. « le silence diplomatique de la chine ». **Le monde diplomatique**. Mars, 2003.

3–ramonet Ignacio , « la chine, méga puissance ». **Le monde diplomatique**. Aout, 2004.

4–Wang hui, « aux origines du néolibéralisme en chine », **Le monde diplomatique**, avril,2002.

5–grolub Philippe , « Retour de l،Asie sur la scène mondiale », **Le monde diplomatique**.

6–desevedavy Frank , « Hongkong, un régime fiscal plus avantageux », **Les échos**. **1/janvier/2007**.

7–gandini Jean , « Hongkong sous l،hégémonie de la chine ». **Le monde diplomatique**, juin,2003.

8–Françoise Lemoine, « Gagnants et perdants de l،ouverture chinoise », **Le monde diplomatique**. avril,2002.

9– lécourte Delphine ,« L،Afrique et la reforme des nations unis», **Le mondediplomatique**. juillet, 2005.

10–namibel Odaira ,«Quand les chinois débarquent au japon», **Le monde diplomatique** , Octobre, 2003.

11–Anne-cécile robert , « le développement économique en Afrique, repenser le robe de linvestissement étranger direct ». **Le monde diplomatique**, novembre,2005.

12–Hongming Zhang , "The Development Environment of Sino-African Relations and Its Development Path", **Annual Report on Development in Africa 2011–2012** , China Academy of Social Sciences, 2012.

المواقع الإلكترونية:

1–Aggestam Lisbeth «Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy », ARENA Working Papers , WP 99/8,in:
http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm

2–Paul André, l'Evolution de la Politique Etrangère Chinoise ,available from :

http://www.souvarine.fr/articles_pdf/041_043.pdf .8/20112retrived 12/

3– Gelien nessi ,**l'afrique,nouveau terrain de ha chasse de la chine**, www.cybers decript/ art42-decypt.html copie.info/pages/art

4– Jean Raphael , chaponnière.« Les échanges entre la chine et l , Afrique».
http/www.dial.prd.fr/dial-publications/sateco/pdf/100/100.17.pdf.

5–nouveau terrain de la chasse de la chine. **www.cybers copie** Afrique,‹ Jelien nessi.l-[1] **.info/pages/art-decript/art42-decrypt .html**.

6– pais et stabilité une vision chinoise». Architecture de sécurité régionale,«Valérie niquet, **www.iris-France.org/docs/consulting/2003regionale PDF**.

7– Charley chan, «La chine en Afrique, l‹extorsion des richesses» , **www. Asiapacific. ca/ analisis/pubs/pdfs/cacf44.pdf**.
La chine sur la scène internationales après 20ans de réformes «bottelier, Pietter économique» **www.fdtl. Org/ img/pdf-28.pdf**.

8–ramonet Ignacio , Chine wakes up and alarms the world **, http:// mondiplo .com/ 20 18 / 08/10china**.

9– Jean Raphael chaponnière, Les échanges entre la chine et l Afrique, **http// www.dial .prd.fr/dial-publications/stateco/pdf100/100 17.pdf**

10–Pierre Antoine braude, La chine en Afrique anatomie d une nouvelle stratégie chinoise,**www.iss-eu.org/new/analyse/analy124pdf**.

11–Lucien Van der Walt Afrique , la chine nouvelle puissance impérialiste !, **http// www Amarkismo net/ Ne »wswire PhP ! story id=52 36**

12–Tom amadou, seck , L‹œuvre du nouveau partenariat pour l , Afrique.chinese-embassy.**org.uk/fra/zilao/topics/hjtcef/t193510htm–19k**.

13– Yinghong Cheng , "Exporting Revolution to the World- Impacts of Cultural Revolution in Asia,Latin America and Africa" *China News Digest*, November 12/ 2018.available from:

http://www.cnd. org/cr/ZK07/cr443.gb.html .retrieved on :2/08/2018

14–Yun Sun," Africa in China's Foreign Policy," Brookings, april 2018, available from :

http://www.brookings.edu/research/papers/2018/04/10–africa–china–foreign–policy–sun,

15–Ye Zicheng, "The Foreign Policy Legacy of Deng Xiaoping and Its Impacts, People's Daily. Availabe from, **http://www.people. com.cn/GB/paper2836/13189/1183023.html. retrieved**

16– Lewis Mwanangombe, "China's Footprint Grows in Zambia," *Associated Press*, November 3 2017.available from :**http://news.yahoo.com/chinas–footprint–growszambia 145440633––finance.html.retrieved**.

17-One Million Chinese Struggling in Africa" Neteast Data Blog, Data Blog, October 21, 2012, available from :**http://news.163.com/12/1018/01/8DVTB39G00014MTN.html** -

18–Anhui Province Affirms Africa to Be the Primary Target of its 'Going Out' Strategy" (Anhui News, July 3, 2013), available from:**http://ah·anhuinews·com/system/2018/12/03 005830150.shtml**.

19–More than 150 Chinese Gold Miners Arrested in Ghana and Their Work Is Revealed China RadioInternational, June 6, 2018, available from : **http://gb.cri.cn/42071/2018/06/06/782s4138923.htm**.

20–Mbaye Cisse Commandant, L'affirmation d'une stratégie de puissance: la politique africaine de la Chine. available from : **http://www.diploweb.com/forum/chine07102.htm**.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
شكر و عرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة	8-53
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي نظري للسياسة الخارجية	09
المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية	09
المطلب الثاني : السياسة الخارجية على المستوى التنظيري	19
المبحث الثاني : المحددات الداخلية و الدولية للسياسة الخارجية الصينية	26
المطلب الأول : خلفية تاريخية و فكرية للسياسة الخارجية الصينية	26
المطلب الثاني : مظاهر القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية	29
المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية الصينية	33
المبحث الثالث: مدخل عام للقرن الإفريقي	44
المطلب الأول : القرن الإفريقي ، الأهمية ، التاريخ ، السكان	45
المطلب الثاني : خصوصية القرن الإفريقي	51
خلاصة الفصل الأول	53

الفصل الثاني: بروز الصين كقوة عالمية و توجهاتها الإستراتيجية نحو إفريقيا	**85-54**
المبحث الأول: صعود القطب الصيني	**55**
المطلب الأول: النموذج الإصلاحي في الصين	**56**
المطلب الثاني: القدرات الإقتصادية الصينية	**60**
المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الصينية في إفريقيا	**66**
المطلب الأول: دعم الموقف الصيني بشأن ضم تايوان	**67**
المطلب الثاني: كسب التأييد الدبلوماسي الافريقي لدى هيئة الأمم المتحدة	**69**
المطلب الثالث : سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب	**74**
المبحث الثالث: وسائل الإستراتيجية الصينية في إفريقيا	**76**
المطلب الأول: أهمية السوق الافريقي بالنسبة للصين	**76**
المطلب الثاني: الإستثمارات الصينية في إفريقيا	**82**
خلاصة الفصل الثاني	**85**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للسياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي	**118-86**
المبحث الأول: مخرجات سياسة القرن الإفريقي تجاه الصين	**87**
المطلب الأول: التداعيات الإيجابية للسياسة الصينيةعلى تنمية القرن الإفريقي	**87**

المطلب الثاني: الإنتقاد الغربي للدور الصيني في القرن الإفريقي	90
المبحث الثاني: تحديات سياسة القرن الإفريقي تجاه الصين	93
المطلب الأول: غياب إستراتيجية كبرى	93
المطلب الثاني: القصور في إدارة الحكومة للعلاقات الإقتصادية والصراعات البيروقراطية الداخلية	96
المطلب الثالث : إنتشار الفاعلين التجاريين	99
المبحث الثالث : الصين و المنافسة الدولية في القرن الإفريقي: تحديات و آفاق	101
المطلب الأول: التنافس الصيني الأمريكي على القرن الإفريقي	102
المطلب الثاني : التنافس الصيني الفرنسي على القرن الإفريقي	107
المطلب الثالث : الأهداف الإسرائيلية في القرن الإفريقي	109
المطلب الرابع : التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي ومستقبلها	115
خلاصة الفصل الثالث	118
الخاتمة	120-119

فهرس المخططات و الأشكال

المخطط	الصفحة
الشكل01: منحنى بياني يوضح تفوق الصادرات الصينية في إفريقيا	**78**
الشكل 02: يوضح ارتفاع نسبة الصادرات و الواردات الصينية في إفريقيا	**79**
الشكل 03: مخطط يوضح تركيز الواردات الصينية من خليج غينيا	**80**
الشكل 04 : مخطط يوضح مقارنة النفوذ الفرنسي مع النفوذ الصيني في إفريقيا	**84**